



المجلس التشريعي الفلسطيني  
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

# البرلمان

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الثاني والثلاثون: الأربعاء 10 / 2 / 2010 م - 26 صفر 1431 هـ

## "التشريعي" يستعد لاستقبال وفد الاتحاد البرلماني العربي الذي يزور غزة منتصف الشهر الجاري

يستعد المجلس التشريعي لاستقبال وفد الاتحاد البرلماني العربي الذي من المقرر أن يزور قطاع غزة منتصف الشهر الجاري في زيارة تستمر يومين، وذلك بموجب قرار اللجنة التنفيذية للاتحاد الذي قضى بإرسال وفد برلماني عربي إلى غزة للاعراب عن تضامن البرلمان العربي مع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة في ظل الحصار الظالم الذي يستهدف كسر إرادتهم ومقومات صمودهم. وكان د. بحر تلقى رسالة من نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي أبلغه فيها بمنطوق القرار الخاص بزيارة غزة، وأكد خلالها على التواصل مع مجلس الشعب المصري لاستصدار الموافقات اللازمة واتخاذ التدابير الضرورية لتسهيل هذه المهمة، وأن د. أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري أبلغه بموافقة السلطات المصرية على تسهيل مهمة الوفد وتقديم كل العون لإنجاز هذه الزيارة. وقد أعرب د. بحر عن ترحيبه الكبير بهذه الزيارة، مشدداً على أن المجلس التشريعي يصعد الإعداد لكامل الترتيبات والإجراءات الضرورية لاستقبال الوفد البرلماني العربي ورعاية فعالياته المختلفة على أرض غزة الصامدة.

## استنكر مشاركة فياض في مؤتمر "هرتسليا" الصهيوني

## د. دويك: المفاوضات غير المباشرة لن تزيد قضيتنا إلا خبالا وستدخل شعبنا في أنفاق مظلمة بلا نهاية

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن المفاوضات غير المباشرة التي وافقت عليها سلطة رام الله تشبه أسلوب أو سلو، وهي لا تزيد قضيتنا إلا خبالا ولا تعطي أي بادرة أمل في تحقيق أي نتائج حقيقية، بل إنها ستدخل شعبنا في سراديب وأنفاق مظلمة ومناهات بلا نهاية، أولها متعثر وآخرها أكثر تعثرا وألما.

وحول فرص نجاح المصالحة الوطنية شدد د. دويك على أن تدخل الأطراف الخارجية يقف حائلا دون إنجاز مسيرة المصالحة حتى اليوم، معربا عن استيشاره بتحقيق المصالحة التي تقف في رحلة الأمتار الأخيرة وليس الميل الأخير.

وأشار د. دويك إلى مخاطر التدخل الخارجي بشأن تعطيل فرص المصالحة، موضحا أن جدية مسار المصالحة موقوفة بكلمة ذكرها جبريل رجوب عندما تحدث عن التهديد الأمريكي بوقف الدعم المادي للسلطة الوطنية في حال حدوث المصالحة، محذرا من العصا الأمريكية التي تحول دون هذه بلوغ وإتمام المصالحة رغم وجود بعض النيات الصادقة في

السلطة وحركة فتح.

وأكد د. دويك أن الخطوة التي يبادر بها اخواننا في قطاع غزة بالسماح للدكتور نبيل شعث بدخول غزة وإعادة عمل فتح التنظيمي فيها يشكل دليلا على حرص حماس على تحقيق المصالحة كمطلب فلسطيني يحتل سلم الأولويات، معربا عن أسفه لعدم احتلال قضية المصالحة ذات الموقع والأولوية لدى الطرف الآخر الذي يمتنن التضييق على النواب كجزء من سياسة مرسومة يتبناها جناح متنفذ لا ينوي المصالحة ويدفع باتجاه إحباطها بكل السبل والوسائل غير المشروعة. وأدان د. دويك مشاركة النائب سلام فياض في مؤتمر "هرتسليا" الصهيوني، مؤكدا أن رأي الشارع الفلسطيني وفصائل العمل الوطني في مؤتمر "هرتسليا" أنه مؤتمر خاص بالدولة العبرية ومحبيها ومؤيديها ورأسمي السياسات فيها مما يؤكد على أن مشاركة البعض فيه تشكل دليلا على أنه يسير بمنهج مخالف لتطلعات الشعب وطموحاته وآماله، وهو أمر مستنكر ولا يستقبل إلا بالرفض والاستقبال بكل المقاييس.



وأدان د. دويك قرار حكومة فياض إجراء الانتخابات المحلية شهر يوليو/ تموز المقبل، مؤكدا أن أي انتخابات تتم في ظل عدم التوافق الوطني تشكل تكرسا للانقسام أيا

وأدان د. دويك قرار حكومة فياض إجراء الانتخابات المحلية شهر يوليو/ تموز المقبل، مؤكدا أن أي انتخابات تتم في ظل عدم التوافق الوطني تشكل تكرسا للانقسام أيا

## تمنى استجابة قريبة لرئيس مجلس الشعب المصري

## د. بحر: لا يعقل أن تتقاطر الوفود البرلمانية الدولية لزيارة غزة في ظل إحجام الجامعة العربية

### كلمة البرلمان



إرهاق النواب..  
استهداف للمصالحة  
الوطنية  
د. أحمد محمد بحر

ما الذي يجري في فضاء الضفة الغربية هذه الأيام؟ لم يكد. نبيل شعث يغادر غزة إلى رام الله حتى بدأت غرابان الخراب والتخريب تنعق في سمائنا الفلسطينية، وتمارس هوائيتها المعهودة في طمس أي أمل مرتقب أو بشرى خير قادمة.

تصريحات سياسية مزعجة وبيانات صحفية سخيفة برسم تصعيد ممنهج أطلقت من لدن هذا أو ذاك تحاول نسف هذه الزيارة الهامة وتفريغها من محتوياتها الإيجابية، لم تلبث أن تلاها تصعيد ميداني عبر إطلاق نار كثيف على مكتب النائب عماد نوفل، وعلى كلا الحالتين فإن رأس المصالحة هو المطلوب الذي يقع دوما في بؤرة الاستهداف.

لم تكن حادثة إطلاق النار ضد النائب نوفل الأولى في سياق حال الملاحقة والتضييق الذي تمارسه سلطة رام الله ضد نواب كتلة التغيير والإصلاح، ويبدو أنها -بحكم شواهد الواقع المعاش- لن تكون الأخيرة.

كيف يمكن للمصالحة أن تتم وتؤدي أكلها، وللتوافق الوطني أن يأخذ مجراه، وللعلاقات الوطنية أن تستقر ويعود لها رونقها القائم على أساس الثقة والاحترام المتبادل، في الوقت يتعرض فيه لمشاول إرادة الشعب إلى الإهابة والتهديد، ويمنعون فيه حتى من دخول مقر المجلس التشريعي في رام الله لمزاولة مهامهم البرلمانية وواجباتهم الوطنية، وفي الوقت الذي يشارك فيه النائب سلام فياض رئيس حكومة رام الله غير الشرعية في مؤتمر "هرتسليا" الصهيوني الذي يناقش أخطر القضايا الأمنية الاستراتيجية ذات العلاقة بدولة الكيان؟!

من المفارقات أن زيارة د. شعث إلى غزة أثمرت عن انفتاح واضح تجاه حركة فتح، وتسهيل لأعمالها واجتماعاتها، وإعادة فتح مقراتها، فيما تعجز فيه قيادات حركة حماس ونوابها في الضفة عن استقبال زوارها في بيوتها، ناهيك عن أي نشاط أو عمل يقع تماما في دائرة المحظورات المزمنة منذ ولادة الانقسام البغيض!

لم يعد خافيا أن تعطيل المجلس التشريعي في الضفة يشكل قرارا استراتيجيا لدى قيادة فتح وسلطانها هناك، وأن كل الجهود تنصب الآن على الحجر التام على أي نشاط أو فعالية برلمانية يبادر بها نواب التغيير والإصلاح، ومنعهم من التواصل مع الناس، والتلاحم مع هموم وقضايا الجماهير.

من خوارم المنطق تصوّر إمكان إتمام المصالحة الوطنية بعيدا عن التوافق على استئناف عمل البرلمان، والعودة للاستقلال الوطني تحت قبة البرلمان، في وقت ضُيعت فيه فرص كثيرة لاستغلال مظلة البرلمان لتحقيق المصالحة واستعادة التوافق الوطني، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس وطنية وقانونية سليمة.

ما يمارس بحق النواب في الضفة يعطي مؤشرات سلبية قائمة حول فرص بناء الثقة والشراكة المتبادلة. فهل ينجح عقلاء فتح وسلطانها في لجم المؤثرين وأداء استحقاقات المصالحة الوطنية؟! أم ان الرقع قد اتسع على الرافق، وأضحت المصالحة شعارا لولوكه الألسنة المضللة دون أي مضمون؟!

دعوته بزيارة غزة قريبة، مشيرا إلى أنه لا يعقل أن تتقاطر الوفود البرلمانية الدولية تباعا على قطاع غزة فيما تحجم الجامعة العربية عن زيارتنا والإطلاع على حجم الكارثة التي يعيشها شعبنا. وأعرب د. بحر عن خشيته من تقصير الجامعة العربية بشأن الإسهام في تسريع خطوات المصالحة الفلسطينية ونصرة قطاع غزة المحاصر، داعيا إلى أن تأخذ الجامعة دورها الحقيقي في نصرة شعبنا الفلسطيني، وأن يشهد الوضع الفلسطيني حراكا قريبا في هذا الإطار بعيدا عن الارتهاق لواقع الأنظمة والوضع



في رفع الظلم وتشكل رسالة للبرلمانات العربية والإسلامية لدعم صمود شعبنا، مؤكداً أن الزيارة سيكون لها تأثيرها الكبير على الروح المعنوية لأبناء شعبنا".

ونفى د. بحر وجود أسباب سياسية تحول دون زيارة سرور لغزة، مشددا على أن الأسباب السياسية يفترض أن تشجعهم على ذلك، وخصوصا في ظل رعاية مصر لملف المصالحة الوطنية الفلسطينية.

من جهة أخرى تمنى د. بحر على عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية قبول

على الحدود الفلسطينية المصرية.



"(الإسرائيليون) يريدون استكمال مشروعهم الصهيوني"

## د. خريشة: ولاية "التشريعي" ممتدة حتى إجراء انتخابات نزيهة.. والمقاومة هي الخيار لنيل الحقوق

ميتشيل إلى أوروبا ليمارس الضغط عليهم، موضّحاً أن زيارته جاءت لربط المساعدات المالية والمنح المقدّمة إلى السلطة باستمرار المفاوضات.

وفي ذات السياق لفت د. خريشة إلى أن عباس يتعرّض لضغوط عربية إلى جانب بعض الشخصيات المحيطة به، ولديها مصلحة حقيقية في استمرار المفاوضات إلى ما لا نهاية".

وتابع د. خريشة: "الإسرائيليون لديهم مشروع صهيوني يريدون استكمالهم إلى النهاية؛ لذلك لا بد أن يكون هناك مشروع فلسطيني عربي"، مشيراً إلى أنه لن يكتب له النجاح إلا إذا استعاد الوحدة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى أن تكون المقاومة هي الخيار الوحيد لنيل حقوق الشعب الفلسطيني.

وأوضح أنه في حالة تمسك عباس بموقفه حول عدم التفاوض إلا في حالة وقف الاستيطان فإنه سيكسب شعبية فلسطينية؛ "لأن موقفه مقبول شعبياً وفصائلياً"، مضيفاً أن المطلوب من القيادة هو إرضاء شعبها لا الرضوخ للضغوط الخارجية.

وأكد د. خريشة أن ما يشاع حول إخضاع الضفة الغربية للإدارة الأردنية وقطاع غزة للإدارة المصرية مجرد إشاعات لتسييس المجتمع الفلسطيني وتعميق حالة الانقسام.

ودعا د. خريشة إلى ضرورة عقد دورة برلمانية يدعو إليها أبو مازن كافة أعضاء "المجلس التشريعي" للحد من الانتهاكات التي تعرّض لها مدينة القدس وإنهاء حالة الانقسام السياسي بما يحقق المصلحة الفلسطينية، مطالباً بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعيدة عن التدخلات الخارجية.

وأضاف د. خريشة: "بعد حصار عرفات تم تعديل القانون الأساسي، وأضيفت إليه مادتان تتعلقان بتمديد ولاية الرئاسة والمجلس التشريعي".

يذكر أنه بعد انتهاء المدة القانونية لـ"المجلس التشريعي" والرئاسة سنة ١٩٩٩، عقد "المجلس المركزي" مؤتمراً لتمديد فترة ولاية الرئاسة لعباس؛ وذلك حينما كان محاصراً في مقر المقاطعة في مدينة رام الله.

وفيما يتعلّق بقضية اعتقال موظفي "المجلس التشريعي"، اعتبر خريشة أن ما جرى يُعدّ قضية غير أخلاقية، بالإضافة إلى أنه شكّل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، مؤكداً أن ما جرى خطوة تصعيدية لضرب الحريات العامة.

ولفت إلى أنه تم إطلاق سراح موظفي "التشريعي" عبر تدخلات من قبل بعض الجهات الرسمية ومنظمات حقوق الإنسان، معتبراً أن تلك الممارسات أدت إلى غياب "التشريعي" وفتح باب واسع لمزيد من الانتهاكات. ورداً على تشكيك البعض في عدم انتهاء مدة ولاية "التشريعي" بخلاف فترة رئاسة عباس، أشار خريشة إلى أن الشرعيات لا تزال موجودة وفقاً للقانون، وولاية "التشريعي" ممتدة حتى إجراء انتخابات جديدة.

وأوضح أن "المجلس المركزي" كجسم في "منظمة التحرير" يمدّد لعباس باعتباره رئيساً للمنظمة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنه لا يحقّ لـ"المركزي" اتخاذ القرارات باعتباره غير منتخب بخلاف "التشريعي". وذكر د. خريشة أن عباس يتعرّض لضغوط مختلفة منها الأمريكية المتمثلة في زيارة

ذكر النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. حسن خريشة أن هناك موجة تحريضية عالية تسود الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية ضد نواب المجلس الحالي، لا سيما أنهم كانوا يتوقّعون إجراء انتخابات بعد انتهاء المدة الزمنية لولايتهم؛ مشيراً إلى أن حالة الانقسام التي تشهدها الساحة الفلسطينية حالت دون إجرائها.

وحول انتهاء المدة القانونية لـ"المجلس التشريعي"؛ أوضح د. خريشة أنه وفقاً للقانون هناك مادتان تشيران إلى أن المدة القانونية للرئيس والمجلس التشريعي هي أربع سنوات، لافتاً إلى أن البند الأخير من المادة (٤٧) يوضح أن ولاية "المجلس التشريعي" ولاية ممتدة حتى استلام الأعضاء الجدد مهامهم بعد حلف اليمين.

وتابع د. خريشة: "المؤتمر الذي عقده المجلس المركزي" قبل شهرين توصّل إلى قضيتين؛ هما: الطلب من محمود عباس الاستمرار في منصبه رئيساً للسلطة الفلسطينية حتى عقد انتخابات، والثانية متعلقة بتمديد ولاية المجلس التشريعي".

وأضاف د. خريشة: "كان من المفترض لعباس أن يصدر مرسوماً رئاسياً لإلغاء موعد الانتخابات ويحدد موعداً آخر؛ كي لا تبقى الأمور مفتوحة إلى النهاية".

وعن تمديد ولاية "التشريعي" في الحكومة السابقة لمدة عشر سنوات، بين د. خريشة أنه لم يكن في القانون الأساسي توضيحٌ للمدة القانونية لـ"المجلس التشريعي" ومدة الرئاسة، مشيراً إلى أن ذلك كان في المرحلة الانتقالية، ومُعرّف في "اتفاقيات أوسلو" لا في القانون.

من يعطلّ "التشريعي" سيتحمل المسؤولية التاريخية

## د. دويك: تجربة "حماس" رفعت رصيد القضية الفلسطينية ونسعى لمصالحة دون تدخلات خارجية

العمل على انتخاب هيئة مكتب رئاسة جديد، والبحث في موضوع المصالحة وإنجازها وطنياً دون تدخل قوى خارجية ولا إقليمية، أيًا كانت".

وأشار رئيس المجلس التشريعي إلى أن تجربة "حماس" البرلمانية رفعت رصيد القضية الفلسطينية في كافة المحافل، مؤكداً أهمية تمديد الولاية للمجلس التشريعي، رافضاً في الوقت ذاته إبقاءه دون هيئة مكتب رئاسة أو مسلوب الصلاحية. وأكد أنه بصدد استكمال الإجراءات الدستورية لعقد جلسة موحدة في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، مبيناً بأنه حدد بعضاً من أجنداتها بناءً على طلب من أكثر من ربع أعضاء المجلس التشريعي.

أكد الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني نيته الإعداد لمصالحة فلسطينية بجهود وطنية، دون تدخلات من جهات خارجية أو إقليمية، مشيراً إلى أن دورة المجلس الحالية تعرّضت للاعتقال من قبل الاحتلال، ومنع العمل من قبل سلطة رام الله في الضفة المحتلة، مدللاً على ذلك بمنعه من فتح مكتبه برام الله.

وشدّد د. دويك على أن استمرار ولاية المجلس التشريعي هي قانونية ولا تقبل النقاش، مشيراً إلى أنه يستعد لإعادة ترتيب عمله ضمن أو لويات محددة، مبيناً أنهم في رئاسة التشريعي بصدد تفعيل المجلس وقال: "ستكون هناك مسؤولية تاريخية على من يعطلّ انعقاد جلساته، وأولوياتنا القادمة

## م. سكيك: إغلاق باب العامود استكمالاً لتهود القدس

حدّر النائب م. جمال سكيك من محاولة الاحتلال الصهيوني إغلاق باب العامود، أحد أبواب مدينة القدس المحتلة وأحد معالمها الأساسية، مشدداً على أن هذا المخطط "يأتي بعد إعداد وتخطيط مسبق واستكمالاً لباقي المخططات الرامية إلى تهويد القدس ودثر معالمها الإسلامية".

وأوضح النائب سكيك، في تصريح له الأحد (٧-٢٠): "إن هذه التهديدات تأتي في ظل التراخي العربي والإسلامي تجاه المدينة المقدسة، وتفرد الاحتلال بالحكم واستهداف مدينة القدس على كافة الصعد حتى طال الاعتداء الشجر والحجر وسكانها الأصليين وتهجيرهم من بيوتهم والضغط عليهم بالعديد من الطرق والأساليب".

ودعا م. سكيك العالم أجمع "للقوف إلى جانب المدينة المقدسة والمسجد الأقصى المبارك، كونه استحقاقاً طبيعياً وشرعياً يلزمهم الدفاع عنه، باعتبار القدس قضية مركزية يتوجب الدفاع عنها"، حسب تأكيده.

## نواب الضفة: اختطاف أمن الضفة لزوجة الأسير "صقر" تجاوز كارثي

قضى ما يزيد عن ١٣ عاماً في الأسر. وأمثال هؤلاء الرجال يستحقون وذويهم التكريم لا الاختطاف".

وأضاف النواب: "أم بصير عانت وأسرته لسنوات من ظلم الاحتلال بسبب اختطاف زوجها المتكررة وإصابة نجلها في رأسه برصاص الاحتلال، وها هي اليوم تكافأ على صبرها بالاختطاف بيد فلسطينية لتترك خلفها خمسة من الأبناء دون أم أو أب". ونوه النواب إلى أن هذه الجريمة ليست الأولى، وتكرار هذه الأعمال يفاقم الوضع في الضفة ويقطع السبل في طريق تحقيق المصالحة الفلسطينية المنشودة.

وحمل النواب سلطة فتح وأجهزتها الأمنية المسؤولية الكاملة عن سلامة أم بصير. مطالبين بالإفراج الفوري والعاجل عنها.

استنكر النواب الإسلاميون ما أقدم عليه جهاز المخابرات التابع لسلطة رام الله من اختطاف زوجة الأسير لدى الاحتلال الصهيوني أحمد نبهان صقر (أم بصير) من منزلها في مخيم عسكر شرق مدينة نابلس.

ورأى النواب في هذا الفعل جريمة خطيرة وانحطاطاً كبيراً وتجاوزاً لكل الخطوط الحمراء. مؤكدين أن "اختطاف النساء مرفوض وكارثة تسجل في التاريخ الأسود لأجهزة فتح الأمنية التي لم يسلم من غطرستها النساء والأطفال".

وشدد النواب على أنه: "من واجب سلطة فتح أن ترعى أسر الأسرى لا أن تلاحق عوائلهم وتختطف نساءهم. فهذه قمة المأساة خاصة وأن الأسير أحمد صقر ضحى بعمره في سجون الاحتلال حيث

تحت مراقبة من "فتح" وأجهزة أمنها

## مسلّحون يطلقون النار على مكتب النائب عماد نوفل

مسلّحين ترجّلوا من سيارة صغيرة بعد منتصف الليل، وأطلقوا النار بشكل مباشر تجاه المكتب الذي يقع وسط مدينة قلقيلية مقابل البنك العربي، ولاذوا بالفرار بعد ذلك بعدة دقائق.

واستنكر النائب عماد نوفل في تصريح صحفي تعرّض مكتبه لإطلاق النار في الوقت الذي بدأت فيه عملية كسر الجليد بين حركتي "حماس" و"فتح"، من خلال زيارة عضو اللجنة المركزية للحركة نبيل شعث لغزة، والحديث عن إجراءات بناء الثقة بين الطرفين.

واتهم نوفل من قاموا بهذا العمل بأنهم يسعون إلى تخريب الأجواء الإيجابية التي تمّ الحديث عنها في الأيام الأخيرة.

واعتبر نوفل أن هذه التصرفات لا تخدم سوى أعداء الشعب الفلسطيني في هذا الوقت الذي تتجه فيه أنظار الشعب الفلسطيني إلى المصالحة وإنهاء حالة الانقسام.



النائب / عماد نوفل

حدث في أريحا، أو اختطاف أبنائهم كما حدث في نابلس والخليل. وفي تفاصيل الحادث ذكر شهود عيان أن

أطلق مجموعة من المسلّحين النار مساء الأحد (٧-٢٠) تجاه مكتب النائب عن الحركة الإسلامية في محافظة قلقيلية عماد نوفل؛ في ظل حملة تكبير وتضييق وتحريض ممنهجة ضد نواب الحركة في الضفة الغربية.

وقالت مصادر محلية إن عملية إطلاق النار كانت رسالة موجهة للنائب نوفل؛ وذلك من أجل توجيه تحذير للنواب في الضفة بعدم التواصل مع الجمهور أو ممارسة أي نشاط، أو التدخل في أي قضية تهّم المواطنين، أو التعبير عن مواقف سياسية. وأضافت تلك المصادر أن عملية إطلاق النار لا يمكن أن تتم إلا تحت سمع وبصر حركة "فتح" وأجهزتها الأمنية التي تسير دوريات ليلية في المدينة؛ لا سيما أن هناك حالات سابقة تمّ الاعتداء فيها على النواب من خلال إطلاق النار عليهم كما حدث في جنين وسلفيت، أو اختطاف زوجاتهم كما



## استهجن العودة لمسار المفاوضات العنيفة

### د. بحر يؤكد أن استعداد عباس للاعتراف بيهودية الكيان إعدام بدم بارد لحقوقنا الوطنية

تؤشر إلى طيخة تصفوية مشوهة يتم إعدادها وإنضاجها بصمت وراء الكواليس على حساب شعبنا وحقوقه وتطلعاته الوطنية، وهو ما يقتضي من كافة القوى السياسية الحية والفعاليات الوطنية والمجتمعية والقيادات والشخصيات الاعتبارية في فلسطين والعالم العربي والإسلامي، المبادرة إلى اتخاذ مواقف سريعة ومسؤولة لكبح الخطر الداهم الذي يترصد بقضيتنا الوطنية دوائر التصفية والتذويب، مشيراً إلى أن وحدة الموقف والصف الشعبي، فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، كفيل بصد وإفشال أية محاولة لتسوية التنازلات الخطيرة وطنياً ملف القضية الفلسطينية وتفريغها من مضامينها الحقيقية تحت عناوين التسوية المذلة والتعاطي مع الأمر الواقع المفروض.

وتابع د. بحر قائلاً: "لقد كان من الأولى بالسيد عباس الذي يحرص تماماً على التجاوب مع الجهود الإقليمية والدولية لاستئناف المفاوضات وإعادة مسار العلاقة مع الاحتلال، أن يبادر للتجاوب مع كافة المبادرات التي تستهدف تحقيق المصالحة الوطنية، وإصلاح العلاقة مع أبناء شعبه، وأن يبتعد عن كل ما يبعد بينه وبين استعادة التوافق الداخلي"، مشدداً على أنه معنى إطلاقاً لانجراف عباس وراء جهود التسوية الفاشلة فيما يستتفك عن الالتقاء بأبناء شعبه، ويمتنع عن التجاوب مع دعوات حركة حماس الصادقة وعلى رأسها دعوة الأستاذ خالد مشعل لإبرام المصالحة وإنهاء الانقسام، مؤكداً أن الظروف والمناخات الوطنية باتت اليوم مهية بشكل كامل لتحقيق المصالحة وطنياً ملف الانقسام".

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي موافقة الرئيس منتهى الولاية محمود عباس على العودة لمسار المفاوضات العنيفة مع الاحتلال، وإن كان تحت زعم المفاوضات غير المباشرة عبر الوساطة الأمريكية، معتبراً ذلك إخلالاً وتنكراً لكل الوعود والعهود التي قطعها عباس على نفسه بعدم العودة إلى المفاوضات دون تجميد الاستيطان بشكل كامل، ومقدمة لعودة إلى المفاوضات المباشرة وإحياء مسار المفاوضات بشكل كامل، مشيراً إلى أن ذلك يدل أيما دلالة على مدى استلاب القرار السياسي السلطوي في رام الله وارتعائه للنوازع والمشينة الإقليمية والدولية.

وشدد د. بحر على أن استعداد عباس للاعتراف بيهودية الكيان الصهيوني يشكل إعداماً بدم بارد لحقوقنا وثوابتنا الوطنية، وعلى رأسها قضية اللاجئين التي تشكل لب وجوهر الصراع مع الصهاينة، وتخلياً تاماً عن إخواننا في فلسطين المحتلة عام ٤٨، مؤكداً أن ذلك يشكل تطوراً بالغ الخطورة، ولا يمكن تمريره أو السكوت عليه بأي حال من الأحوال.

وأضاف د. بحر: "لم نستغرب مطلقاً إعلان عباس خلال لقائه الأخير مع المبعوث الأمريكي "جورج ميتشل" موافقته على العودة إلى مسار المفاوضات العنيفة مع حكومة الاحتلال بشكل غير مباشر عبر الوسيط الأمريكي، في الوقت الذي نُقلت عنه تصريحات أخرى تبدي موافقة على الاعتراف بيهودية دولة الكيان الصهيوني في إطار التوصل لحل نهائي مع الفلسطينيين".

وحذر د. بحر من كون هذه التطورات والتصريحات المقلقة

## لا حل إلا بمصالحة حقيقية

### منصور: الضفة فريسة التنسيق الأمني مع الاحتلال

يجلب للقضية الفلسطينية إلا مزيداً من التنازلات.

وتطرق منصور إلى ملف الاعتقال السياسي في سجون ميليشيا عباس، موضحاً أن استمرار هذه الاعتقالات يشكّل أكبر عقبة في طريق المصالحة. وأشارت إلى حجم المعاناة التي يعيشها المعتقلون في سجون الأجهزة؛ حيث التعذيب والمعاملة السيئة والمهينة، وما يتعرض له النواب من مضايقة وقمع يحول دون الدور المطلوب منهم تجاه المعتقلين وذويهم.

ولفت منصور إلى أنواع شتى من الحملات القمعية، تشنّها الميليشيا إلى جانب الاعتقال، ومنها الفصل التعسفي لأعداد كبيرة من الموظفين على خلفية الانتماء الحزبي؛ ما أدى إلى قطع أرزاق أعداد كبيرة من العائلات، ودفع بالكثير من العقول إلى الهجرة.

وقالت منصور: "هناك فئة من حركة 'فتح' لا ترغب في تحقيق المصالحة، وتفاقم الانتهاكات في الضفة يشير إلى ذلك، ولن يستفيد أحد من استمرار الانقسام إلا الاحتلال".

وختمت منصور بقولها: "أنا على ثقة بأن الوضع الحالي بالضفة لن يستمر طويلاً، والحل لن يكون إلا بمصالحة حقيقية تضمن تطبيق ما سيتم التوقيع عليه على الأرض".

التقت النائب منى منصور الإثنين (٨-٢) موفد المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات "International Crisis Group" أندريس إنديغاد، وتناول اللقاء محاور عدة فيما يخص الوضع الداخلي القائم في فلسطين، وخاصة في الضفة الغربية؛ حيث نقلت النائب منصور للسيد أندريس جزءاً من المعاناة اليومية والانتهاكات المتكررة التي تمارس بحق المواطنين في الضفة الغربية من قبل "أجهزة" سلطة رام الله.

وأوضحت منصور أن هذا الوضع بدأ منذ اللحظة الأولى لخروج نتائج الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦م، بما لا يُرضي البعض، وتفاقم بتفاقم الانقسام في الساحة الفلسطينية، وأضافت: "اعتبر أن الفلتان الأمني الذي شهدته الضفة عام ٢٠٠٦م بأيدي مجموعات من المسلحين لم يغب حتى اللحظة، وإنما أصبح فلتاناً منظماً بيد "أجهزة" أمنية. فأغلق الجمعيات والمؤسسات وتغيير هيئات بعضها بالقوة، وما كان أول أمس من إطلاق النار على مكتب النائب عماد نوفل في مدينة قلقيلية؛ أكبر مثال".

وأشارت منصور إلى أن الضفة تقع فريسة التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال، مؤكدة أن أساس التنسيق الأمني هو الابتزاز المالي، والمستفيد منه هو الاحتلال، ولن

## في رسالة تلقاها د. بحر

### أوغلو يعدّ زيارة قريبة لغزة

## ويؤكد على ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية



أوغلو

بدء العدوان، وتم خلاله إدانة العدوان الفاشم، والدعوة إلى فتح تحقيق دولي في الفظائع التي تقررّها إسرائيل في غزة ومحكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على جرائمهم. وتابع قائلاً: "لقد قمت بزيارة قطاع غزة في ١٥ آذار ٢٠٠٩ عقب العدوان الإسرائيلي الوحشي بهدف تفقد ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية والإطلاع على الأوضاع الإنسانية للعمل على توفير الدعم الضروري لمساعدة أهالي قطاع

وأشار أوغلو إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي تتابع بقلق بالغ تصاعد وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني بشكل عام، وعلى قطاع غزة المحاصر بشكل خاص، في ظل تقاعس المجتمع الدولي والازدواجية معايير وفشله في التعامل الجدي والصارم مع انتهاكات إسرائيل المتواصلة التي لم ترقب في أهل فلسطين إلا ولا ذمة، محذراً في الوقت نفسه مما يتعرض له المسجد الأقصى من اقتحامات وإغلاق وعمليات حضر تحت أساساته ومنع المصلين من الوصول إليه، وما تقوم به قوات الاحتلال من ممارسات تستهدف تغيير الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس والسعي لتهويدها والعبث بتاريخها، ومحاولة تغيير تركيبتها الديموغرافية عبر إفراغها من مواطنيها الفلسطينيين.

وأكد أوغلو أن منظمة المؤتمر الإسلامي قامت بالتحرك على أكثر من صعيد من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ودعم حقوقه الوطنية الثابتة، وأنها بادرت منذ اللحظات الأولى إلى إدانة الاعتداءات الإسرائيلية إثر الحرب الظالمة على قطاع غزة، موضحاً أنه دعا إلى اجتماع استثنائي للجنة التنفيذية على مستوى وزراء الخارجية يوم ٣ يناير ٢٠٠٩ بعد أيام قليلة على

أكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو على ضرورة استمرار التواصل مع المجلس التشريعي الفلسطيني والبرلمانات والمؤسسات العربية والإسلامية، والعمل في مختلف المحافل الدولية، وإبداء كافة أشكال التنسيق مع كافة الدول الأعضاء في المنظمة من أجل العمل على رفع الحصار الظالم عن أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ومتابعة ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمهم إلى القضاء ومحاكماتهم أمام المحاكم الدولية جزءاً مما ارتكبه من فظائع في قطاع غزة.

جاء ذلك خلال رسالة تلقاها د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الثلاثاء (٢-٢)، وأعرب فيها أوغلو عن شكره العميق للدعوة التي وجهها له د. بحر لزيارة قطاع غزة المحاصر، مؤكداً أنه يتطلع إلى تحقيق الزيارة في المستقبل القريب.

وعبر أوغلو عن إجلاله وإكباره لصمود الشعب الفلسطيني المرابط وثباته أمام هذا الحصار الظالم الذي يهدف إلى تقويض إرادته.

غزة على تجاوز ومعالجة ما اقترفته آلة الحرب الإسرائيلية بحق الأرض والإنسان الفلسطيني". وأضاف أن اللجنة التنفيذية قررت الطلب من المجتمع الدولي التحرك فوراً لإنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتوفير الحماية الفورية للشعب الفلسطيني، وإنهاء الحصار المفروض على القطاع وفتح المعابر.

ولفت أوغلو إلى أنه طلب من مجموعة سفراء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف استكمال التحركات من أجل عقد جلسة عاجلة لمجلس حقوق الإنسان لبحث انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مشيراً إلى انعقاد جلسة مجلس حقوق الإنسان ما بين ٩-١٢ يناير ٢٠٠٩ بناء على طلب المجموعة الإسلامية، والتي تقرر خلالها تشكيل لجنة تقصى الحقائق برئاسة القاضي جولدستون للتحقيق في كافة الانتهاكات التي اقترفتها إسرائيل في قطاع غزة، معتبراً ذلك أحد ثمار التحرك الجاد من قبل المنظمة على الصعيد الدولي في هذا الخصوص.

وأضاف أنه تم عرض تقرير جولدستون على مجلس حقوق الإنسان، وأن المجموعة الإسلامية اجتمعت في أكتوبر ٢٠٠٩ لوضع

مسودة قرار يتبنى التوصيات الواردة في التقرير، موضحاً أنه سافر إلى جنيف حين تم تأجيل النظر في التقرير، حيث التقى بمفوضة حقوق الإنسان وبمندوبي المجموعة الإسلامية يوم ٨ تشرين أول ٢٠٠٩، وأن مناقشاته تمحورت حول إمكانية إعادة طرح التقرير النهائي للجنة تقصى الحقائق أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

واستعرض أوغلو الفعاليات والنشاطات التي قامت بها منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل العمل على وقف العدوان على غزة وإعادة إعمار قطاع غزة، مؤكداً أن المنظمة ساهمت بتقديم مبلغ مائة مليون دولار في المؤتمر الذي عقد في مدينة شرم الشيخ المصرية في آذار ٢٠٠٩، إضافة على مشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة اسطنبول التركية والذي تبني دعماً لتنفيذ ٤٥٠ مشروعاً تنموياً وإسكانياً وتعليمياً في قطاع غزة بتكلفة تصل إلى نصف مليار دولار، منوهاً إلى افتتاح المنظمة مكتبا لها في مدينة العريش المصرية لتنسيق المساعدات الإنسانية وتسهيل دخولها إلى قطاع غزة.



## لماذا يتم تعطيل المجلس في الضفة؟!

## المجلس التشريعي في الضفة الغربية.. أبنية قائمة ومهام معطلة ونواب ملاحقون



د.دناfeh المدهون

**د. المدهون: لا رؤية قريبة ومبشرة، ومحاولات إعادة العمل البرلماني على أرضية المصالحة باءت بالفشل بفعل تعنت فتح**



النائب / د.محمود الرمحي

**د. الرمحي: نُمنع تماما من دخول المجلس، وتعطيل العمل البرلماني يستهدف إفشال تجربة كتلة التغيير والإصلاح**



النائب / د.حسن خريشة

**د. خريشة: التشريعي غائب ومغيب، واجتماعات مجموعات العمل البرلمانية غير قانونية وغير شرعية**

نواب وقانونيون يتعاقبون تباعا في تقريرنا يحاولون تقديم تفسيرات منطقية لحالة الموت السريري الذي دخل بها المجلس التشريعي في الضفة الغربية منذ أربع أعوام مضت، يتحدثون بما نعلم وربما بما لا نعلم ويحاولون إزالة شبيء من الضباب الذي علا حتى حجب الرؤيا، فبات العالم كمن يخلط الحابل بالنابل ويحاول قراءة ما وراء الحدث.

من بين غبار أربع سنوات قضاها المجلس التشريعي في الضفة الغربية معطلا عن أي قرار يذكر، نحاول أن نستجمع شيئا من آمال محطمة كانت وبقيت كما كانت دون أن تثمر رغم المحاولات، فأبواب المجلس لازالت موصدة بفعل فاعل أو لنقل فاعلين، يتناوبون على تجميد الدم في عروق ذلك المجلس الذي من المفترض أن ينبض بالحياة.

انتخبوا عليه، لأن الشعب ليس ملكا لأحد، لا لحماس ولا لفتح، وهو صاحب القرار".

## جهود لتدارك المشكلة

ورغم تفاقم الأوضاع إلا أن جهودا حثيثة حاولت العديد من الأطراف بذلها في سبيل الخروج من هذه الحالة ومحاولات إنهاءها وحول هذه الجهود قال د. الرمحي: "كانت هناك محاولات حثيثة من قبل القوائم البرلمانية المختلفة، فكان هناك اتفاق لتفعيل المجلس التشريعي وقعت عليه الكتل والقوائم البرلمانية بما فيها كتلة فتح ممثلة برئيسها النائب عزام الأحمد، والذي كان يقضي وقتها بعودة د. عزيز الدويك للمجلس وممارسة عمله كرئيس للمجلس من داخل مكتبه في بناية المجلس، بعد تقيييه قسراً لاختطافه من قبل الاحتلال، واستبشرنا خيراً وقتها بهذا الاتفاق إلا أن حركة فتح وكعادتها تراجعت عن الاتفاق وتملصت منه بعد ساعة واحدة فقط".

وأضاف: "أيضا حاولت شخصيات مستقلة وأخرى من فلسطينيين الـ ٤٨ العمل على إعادة تفعيل دور المجلس التشريعي إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل أيضاً وذلك لتعنت كتلة فتح البرلمانية وإصرارها على إظهار كتلة التغيير والإصلاح بأنها فشلت في إدارة المجلس التشريعي وتنشيطه".

فيما عقب د. المدهون على هذه الجهود بالقول: "كانت هناك محاولات كثيرة سواء على مستوى رئاسة المجلس التشريعي أو على مستوى الإداريين، وأنا شخصيا اتصلت شخصيا بمجموعة من نواب فتح للمشاركة في وفد برلماني لدى زيارة البرلمان الأوروبي في وقت سابق، ولكن حدثت تحركات من قبل رام الله ومن إبراهيم خريشة على وجه الخصوص لإفشال هذا الموضوع حيث طلب من البرلمان الأوروبي إلغاء هذه الزيارة ورفض حركة فتح من هذه الزيارة، مما يستدعي مما يسمى مجموعات العمل البرلمانية أن تناقش أهلية إبراهيم خريشة الذي يسيطر على مقر ومسار المجلس في الضفة الغربية بدلا من بحث ومناقشة القضايا الصغيرة وإغفال القضايا الكبرى".

بالقول: "ستستمر السلطة الفلسطينية في تعطيل المجلس التشريعي لإفشال التجربة الديمقراطية التي شهد العالم كله بنزاهتها، وإظهار كتلة التغيير والإصلاح بأنها عاجزة عن إدارة الشأن التشريعي والرقابي، لذلك سوف تستمر السلطة الفلسطينية في تعطيل عمل المجلس التشريعي وتحول دون تفعيله، وتخشى السلطة من أن تفعيل المجلس قد يضع حكومة الضفة ومراسيم الرئيس في مهب الريح".

وكخبير بالحال علق د. نافذ المدهون على المدة التي سيقضيها المجلس التشريعي معطلا بالقول: "أعتقد أنه لا يوجد هناك أي رؤية قريبة ومبشرة بخصوص عودة مقر المجلس في الضفة للعمل من جديد بدلالة أن هناك محاولات كثيرة من رئاسة المجلس لإعادة بناء العملية البرلمانية على أرضية المصالحة ولكن مع الأسف تم رفض وإحباط وهذه المحاولات، ولم يأت الرفض من برلمانيين بل من موظفين إداريين يعطلون مسيرة عمل المجلس".

وأضاف: "الحقيقة هناك إمكانية لاستئناف العمل البرلماني في الضفة إذا أخذت القوائم البرلمانية الأخرى عدا كتلة فتح قرارا بالعودة للعمل في المجلس وممارسة الضغط على كتلة فتح، وأعتقد أن أحد أهم عوامل إنهاء الانقسام هو عقد جلسة للمجلس التشريعي بكامل أعضائه، ولكن القرار مع الأسف ليس بيد حركة فتح بل هو قرار يمتلكه رئيس السلطة المنتهية ولايته، وهو لا يتمتع بالاستقلالية في القرار وإنما يتلقى الأوامر من الخارج، فضلا عن أن فتح غير معنية بالمصالحة لأنها مستفيدة أكثر من الانقسام". وأردف قائلا: "أوكد أن كتلة فتح لا تتصرف بإرادتها في هذا الموضوع، كتلة فتح تتصرف في خلال موظف إداري هو إبراهيم خريشة الذي لا يتمتع بأي صفة قانونية، فتح من خلال امتناعها عن عقد الجلسات تخالف القانون الأساسي والشعب الذي انتخبها على أرضية تمثيلها للشعب، وبالتالي قيام حركة فتح بالاستتكاك بشكل مخالف للقانون الأساسي، لذلك فالشعب الفلسطيني مطالب بإنهاء عضوية هؤلاء، لأنهم لم يمارسوا ما

التشريعي توجه للمجلس يوم تحرره من السجون الصهيونية فأوصدت الأبواب في وجهه ومنع من دخول المجلس أمام عدسات الصحافة المحلية والعالمية". فيما اعتبر د. خريشة أن المجلس لا يستطيع أن يقوم بمهامه إلا بعقد جلسات ولجان بقوله: "أنا أدخل بشكل دائم ولكننا لا نستطيع أن نزاو عملنا إلا إذا كان هناك جلسات ولجان نتعقد، وبرأيي الشخصي أن اجتماعات لجان العمل البرلماني التي تتم في المجلس في مدينة رام الله بحضور نواب كتلة فتح هي جلسات غير قانونية وغير شرعية، ولكن هذا شكل من أشكال الاجتهاد عند بعض النواب، لكن أنا لم أشارك في هذه الاجتماعات على اعتبار أنني لا أقبل إلا أن يعمل المجلس التشريعي كوحدة واحدة على اعتبار أنه يمثل كافة أبناء الشعب الفلسطيني".

## تعطيل لا سقف له

ورغم علمنا أن دوام الحال من المحال إلا أننا توجهنا للدكتور حسن خريشة بالسؤال عن المدة التي سيستمر بها المجلس التشريعي معطلا، فأجاب: "المجلس أدخل وأقحم في الصراع بين فتح وحماس، والمجلس أصبح جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل، وبالتالي أمامنا خطوتين أساسيتين، الأولى هو وجود إرادة سياسية وقرار سياسي لإعادة تفعيل عمل المجلس التشريعي، وهذا ما قلته وطالبت به في اجتماعات المجلس المركزي، وقلت أنه مطلوب من الرئيس عباس أن يقدم تعهدا بتفعيل المجلس التشريعي باعتبار أنه لا بد أن يأتي الرئيس عباس للدعوة إلى فترة برلمانية جديدة وذلك حسب القانون والعرف المتبع في السابق، ونحن من جانبنا قدمنا أنا وأربعين نائبا طلبا للرئيس لإعادة تفعيل عمل المجلس التشريعي، وبالتالي رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك عليه أن يخاطب الرئيس عباس لكي يطالبه بافتتاح دورة جديدة للمجلس، ونأمل أن يتم ذلك، وهذا هو الشكل العملي الذي يتجاوز فوق جميع الخلافات، ولكن يبدو أن الإرادة السياسية ما زالت غير متوفرة".

فيما أجاب د. محمود الرمحي على ذات السؤال

الوصول إلى أن سبب فشل المجلس التشريعي في الوصول إلى أي تشريع هو فشل كتلة التغيير والإصلاح". وفي سياق متصل اعتبر د. نافذ المدهون المستشار القانوني للمجلس التشريعي الفلسطيني أن عوامل عدة تتابعت في هذا السياق قائلا: "هناك أكثر من عامل في هذا الإطار، العامل الأول أنه منذ الانتخابات التي جرت مطلع عام ٢٠٠٦ وهناك تسييس واضح للبرلمان وهذا التسييس انعكس من خلال تعطيل العملية البرلمانية بأكثر من وسيلة، وهناك وسائل اتبعت من قبل حركة فتح في غزة الضفة، ومن ضمنها أولا الاعتداء على مقر المجلس التشريعي ومنع أعضاء البرلمان من ممارسة أعمالهم، أما العامل الثاني فهو قيام إسرائيل باعتقال عدد كبير من النواب بتواطؤ مع حركة فتح".

واستطرد قائلا: "العامل الثالث هو استمرار قيام بعض الموظفين الإداريين في المجلس وعلى رأسهم إبراهيم خريشة بالسيطرة على العملية البرلمانية من خلال التحكم في دخول النواب والسماح بدخول هذا ومنع ذاك لاعتبارات فئوية، أما العامل الرابع فهو استنكاف حركة فتح وبعض القوائم البرلمانية الأخرى عن المشاركة في جلسات المجلس خلافا للقانون الأساسي". وأكد د. المدهون أنه "رغم كل هذه العوائق فقد اجتهدت كتلة التغيير والإصلاح ذات الأغلبية واستمر العمل التشريعي والرقابي بصورة جيدة، ولو كان هناك تعاون لكان هذا المجلس من أكثر المجالس إنتاجية خلال الأربع سنوات السابقة".

## محاولات متكررة

وعن المحاولات التي بذلها النواب في سبيل الدخول إلى مقر المجلس التشريعي في رام الله ومزاولة المهام البرلمانية عقب د. الرمحي قائلا: "أنا شخصيا كأمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني حاولت دخول مكنتي في بناية المجلس التشريعي فور خروجي من سجون الاحتلال في شهر نيسان ٢٠٠٩، ولكنني وجدت المكتب محتلا من قبل عدد من الموظفين الذين رفضوا إخلاءه، وكذلك الدكتور عزيز الدويك رئيس المجلس

## أسباب التعطيل

أسباب كثيرة حالت دون عمل المجلس التشريعي الفلسطيني تختلف باختلاف المتحدثين عنها، وحول هذه الأسباب أجاب د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي بالقول: "أو لا لابد من البحث الجدي حول أسباب تعطيل المجلس التشريعي، أنا برأيي أن المجلس غائب ومغيب، مغيب من خلال إجراءات الاحتلال التي مارسها عبر الاعتقال، وغائب فعل إرادي، بسبب إرادة النواب الذين أصبحوا ينظرون إلى قضية الولاء إلى الحزب والحركة أكثر من الولاء للوطن والشعب، إضافة إلى قلة التجربة لدى الكثير من أعضاء البرلمان الحالي وعدم إدراكهم لعظم المهمة الملقة على عاتقهم".

وأضاف: "إن المسؤول الآن عن تعطيل المجلس هو القطبين الأكبر في الساحة الفلسطينية فتح وحماس ولكن بنسبة متفاوتة على اعتبار أنهم يشكلون ٩٥٪ من المجلس التشريعي الحالي، وأيضا القوى السياسية الممثلة في المجلس التشريعي فهم قد فشلوا في تشكيل كتلة مانعة وجامعة وانحازوا إلى طرف دون الآخر وساهموا في إفشال التجربة الديمقراطية وتعطيل العمل البرلماني، في حين أنه كان من الممكن أن يكون لهم دور مهم في التوفيق بين الكتلتين الكبيرتين".

وحول ذات القضية تحدث د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي قائلا: "تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني يشكل مصلحة للكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية، حيث قام الاحتلال في حزيران ٢٠٠٦ باختطاف عدد من النواب الإسلاميين وصل عددهم إلى (٤٢) نائبا وعطلت عمل المجلس. قبل ذلك عطلت السلطة الفلسطينية عمل المجلس عن طريق امتناع كتلة فتح البرلمانية في المجلس التشريعي عن المشاركة في جلسات المجلس وتشكيل اللجان، وكان الهدف من وراء ذلك عدم إعطاء أي فرصة لكتلة التغيير والإصلاح لطرح برنامجها أو إصدار التشريعات والقوانين التي ستعمل على القضاء على الفساد الذي كان مستشرياً في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وكان الهدف من ذلك



## مذكرات نائب

لا شك أن الحياة البرلمانية الفلسطينية كانت حافلة بكل المقاييس، وشهدت الكثير من الأحداث والتقلبات.. في هذه الزاوية نطرق باب المذكرات الشخصية لكل نائب، وانطباعاته الشخصية خلال رحلته البرلمانية على مدار السنوات الأربع الماضية.

## النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة:

### أشعر بقمة الحزن والأسى لتبدد الآمال المنوطة بالتشريعي

### بسبب سيادة ثقافة التفرد والإقصاء في المجتمع الفلسطيني

## حالة التحريض لازمت عمل المجلس منذ الجلسة الأولى، والولاء لم يعد للوطن بل للحزب والفصيل

## العوائق الداخلية والخارجية تكاثفت لإحباط التجربة الديمقراطية وبرنامج التغيير والإصلاح

كان بإمكانه أن يكون خيمة لحوار وطني حقيقي ينهي حالة الانقسام ويؤسس لدولة المستقبل التي تحترم القانون وحقوق الإنسان وتكون بؤرة الإشعاع الديمقراطي لمن حولها، وأنا كنت متفانلاً دائماً في هذا المجلس، لكن الأمور جرت بعكس ما هو متوقع، التدخلات الخارجية من الاحتلال والمجتمع الدولي وبعض الفلسطينيين، تدخلوا جميعاً من أجل إحباط هذه التجربة، لأن نجاحها هو نجاح لبرنامج التغيير الذي يحاسب ويراقب ونجاح لبرنامج المقاومة. المناكفات السياسية شيء والعمل داخل البرلمان شيء آخر. على الصعيد الشخصي اكتسب المجلس التشريعي الأول لونا واحداً مع بعض التروش، وشكلنا أنا وبعض زملائي النواب حالة مميزة وعملنا كتلة برلمانية اسمها تحالف الائتلاف الديمقراطي وتضم ٦ نواب، وكنا نقاقل ونكشف ملفات الفساد، وبالرغم من ذلك كنا نحافظ على علاقات شخصية حتى مع بعض النواب الفاسدين.

أما في المجلس الحالي فأعتقد أنه من بداية المجلس التشريعي كانت هناك عملية تحريض واضحة، وبالتالي خلقت عامل نفور وعدم تقبل للآخر، وبالتالي لم يكن الولاء للوطن، وأن النائب يمثل الوطن، بل أصبح النائب يمثل حزبه وحركته ولم يعبر عن الشعب الفلسطيني كافة.

### هل أضافت التجربة البرلمانية شيئاً إلى شخصية د. خريشة ومكانته السياسية؟

أعتقد أن التجربة البرلمانية تجربة غنية وأنا ابن التجريبتين، وعلمتني التجربة الكثير، وكنا نعتقد في السابق قبل اتفاق أوسلو أن القيادة الفلسطينية في قيادة بعيدة عن كل الشبهات والفساد وفوجئنا للأسف الشديد أن هؤلاء كان لديهم بذرة فساد ولم تكن هناك تربة خصبة تكشفها، وبالتالي هذه الهالة حول القيادة الفلسطينية سقطت وإن كان يوجد بين صفوف هذه القيادة بعض الشرفاء، لكن بعد أن سقطت مصطلحات التحرير والوطن التي كانوا ينادون بها وانكشف الأمر لدى الكثير من الناس فقد مثل هذا إضافة إلى تجربتي البرلمانية.

وأيضاً تجربة أخرى أنه حينما تقف مع الجمهور الفلسطيني والمواطن الفلسطيني فإن هذا المواطن لن يخذلك وخصوصاً الفئات المهمشة من المجتمع الفلسطيني من الفقراء والعمال واللاجئين وحتى المتقنين

في نهاية العام الرابع من رحلة العمل البرلماني، هي يشعر د. حسن خريشة أنه أكثر قرباً أم بعداً عن الجمهور الفلسطيني؟

أنا أعتقد أنني أشعر بمعاناتهم، وقريب من الجمهور الذي انتخبني، ورغم كل الضغوط وكل من يمارس بحقي إلا أنني أشعر بالحب من قبل جمهوري وأشعر أنه لو تكررت التجربة فإنه سوف يتم إعادة انتخاب نفس الأشخاص الذين انتخبوا في الانتخابات السابقة.

هذا المجلس التعددي الذي نجح بجدارة ونزاهة شهد لها العالم أجمع، ولكن للأسف لم نستطع أن نحقق شيئاً في حين المجلس الأول بكل ما فيه من مساوئ وما له وما عليه، وبرغم وجود لون واحد كان يسيطر عليه، ولكن استطعنا أن نقلع فيه وأن ننجز الكثير من القوانين، ولكن بالمجلس الحالي المتعدد لم نستطع، وهذا يعود إلى عدم وجود ثقافة الشراكة التي لم تتأصل في المجتمع الفلسطيني بعد بسبب ثقافة التفرد والإقصاء.

### استناداً إلى تجربتك البرلمانية الحافلة

### هل تعتقد أن المجلس التشريعي

### قادر على لعب دوره المنوط به حسب

### القانون الأساسي الفلسطيني وفقاً

### لما هو مأمول وطنياً في ظل عوائق

### وتدخلات الاحتلال؟

أعتقد أن هذا الأمر كان له تأثير باتجاهين، الاتجاه الأول أننا نسير كنواب في المجلس التشريعي في الطريق الصحيح مائة بالمائة، باعتبار أننا أصبحنا هدفاً للإسرائيليين يراد من ذلك ضرب إرادة شعبنا من خلال اعتقال النواب، ولأول مرة في تاريخ السلطة الفلسطينية النواب أصبحوا القدوة في التعامل مع الاحتلال، وأنا عشت التجربة الاعتقالية وشاهدت الفخر والاعتزاز في عيون المعتقلين في سجون الاحتلال وهم يرون ممثلي الشعب الفلسطيني يعانون بنفس القسوة الذي يعامل بها الأسرى الآخرين، وهو يعطي شعوراً أنه لا أحد يمتلك حصانة أمام إجراءات الاحتلال، ويعطي شعوراً أننا نسير في الطريق الصحيح. مقولة القائل: الجنود في الأمام والقائد في الخلف انتهت من قاموس الشعب الفلسطيني، وأصبح القيادي في الأمام والجنود في الخلف، وهذه أعطت روحاً معنوية عالية للنواب وأمدتهم بالعزيمة للاستمرار في عملهم، لكن للأسف الشديد لم تستمر طويلاً على اعتبار أن النوايا وحدها لا تكفي وهذا أثر على عمل المجلس التشريعي، إضافة على حالة الانقسام.

### حفلت الحياة البرلمانية طيلة السنوات

### الأربع الماضية بالمناكفات السياسية..

### ما هي شهادتك حول هذا الموضوع،

### وهل بالإمكان الحفاظ على الحد الأدنى

### من العلاقة الشخصية بين النواب

### بعيداً عن الخلافات الفصائلية؟

أنا أعتقد أنه إذا كان هناك حسنة واحدة لاتفاقية أوسلو فهذه الحسنة هي إعطاء الناس القدرة والفرصة لاختيار قياداتها، وهذه هي المرة الأولى التي يتاح فيها للشعب الفلسطيني على أرضه أن يختار ممثليه عن طريق صندوق الاقتراع، وهذا المجلس كان قادراً على أن يلعب أدواراً مهمة في عملية التثقيف الديمقراطي وخلق ثقافة ديمقراطية، وأيضاً دوراً مهماً في حماية المقاومة والمقاومين، وهذا برنامجي الشخصي وبرنامج كتلة التغيير والإصلاح، إضافة إلى أن هذا المجلس



د. حسن خريشة

ظروف وملابسات مقتل مجدي البرغوثي الذي سجون السلطة. رابعاً: محالات تجميع فتح وحما من أجل إنهاء حالة الانقسام وبدء دورة جديد في المجلس التشريعي. خامساً: استلام لآمانة سر عمل المجلس أثناء اعتقال الدكتور محمود الرمح. سادساً: القيام بزيارات مختلفة مثل حضور مؤتمر الأورو متوسطي وأنا أشغل نائب رئيس اللجنة السياسية في البرلمان، وزيارات للبرلمان الأوروبي، والبرلمان البلجيكي وزيارات متعددة إلى دول كثيرة بهدف إقامة علاقات برلمانية.

سابعاً: تشكيل لجنة لمتابعة موضوع اختطاف النواب وعلى رأسهم د. عزيز دويك من أعضاء المجلس التشريعي ووزارة الأسرى وكذلك من مكتب الرئيس، ووجهات رسائل مختلفة وإلى جهات مختلفة بالتعاون مع نقابة المحامين العرب الذين تعهدوا بإثارة الموضوع في المحافل والجهات القانونية الدولية، كما بعثنا برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتم إصدار تقرير للجمعية العامة لإثارة الموضوع، وحرصنا على قيام وفد برلماني أوروبي من خلال مراسلاتنا باعتصام أمام السجن الذي يتم اعتقال فيه النواب ود. عزيز دويك، ولكن إسرائيل رفضت السماح للوفد بمقابلة د. عزيز داخل السجن، كما قمنا بمتابعة المحامين المكلفين من النواب، وقمت أنا شخصياً بإرسال الطبيب هاني عابدين للاطلاع على الحالة الصحية لد. عزيز دويك داخل السجن، إضافة إلى زيارة عوائل الأسرى والمختطفين من كافة الفصائل وليس من حركة حماس فقط، فقد قامت بزيارة عوائل النائب الأسير مروان البرغوثي وأحمد سعادات وحسام خضر.

أنا أشعر بحزن شديد وعميق وبأسى أن كل الآمال التي كان من المفترض أن نحققها في المجلس التشريعي الثاني، وكُلَّ له أسبابه. الذي عطل المجلس التشريعي هو أسباب كثيرة، أولاً إسرائيل التي قامت باعتقال النواب، ثانياً المجتمع الدولي عبر الحصار والعزل السياسي، ثالثاً فتح وحماس عبر الانقسام باعتبارهم يشكلون ٩٥% من مقاعد المجلس التشريعي، رابعاً الفصائل الصغيرة الممثلة في المجلس التشريعي والتي فشلت في تشكيل قوة مانعة وجامعة وانحازت إلى طرف على حساب طرف، وبالتالي أدخل المجلس ليكون جزءاً من المشكلة بدلاً من أن يكون جزءاً من الحل، في حين أن المجلس نجح ولعب دوراً مهماً في إنجاح وثيقة الوفاق الوطني التي قادت إلى اتفاق مكة الذي لم يصمد طويلاً، فلو أخرج المجلس التشريعي من الاستقطاب الحاد لكان بالإمكان أن يكون خيمة حقيقة تجمع الفلسطينيين لإنهاء الانقسام وتعيد ثقة المواطن وحق المواطن باعتبار أن صوت المواطن قد سرق لصالح الانقسام.

كيف تقيم أداءك البرلماني على الصعيد الشخصي منذ اللحظة الأولى لانتخابك مطلع عام ٢٠٠٦ وحتى اليوم؟

### كيف تقيم أداءك البرلماني على

### الصعيد الشخصي منذ اللحظة الأولى

### لانتخابك مطلع عام ٢٠٠٦ وحتى

### اليوم؟

منذ اللحظة الأولى لانتخابي مطلع عام ٢٠٠٦ وحتى اليوم تمثلت أهم الأعمال التي قمت بها على الصعيد الشخصي: أولاً: أنا وكُلَّ نائباً ثانياً لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وقمت بتأسيس لجنة التحقيق في ملابسات وظروف قيام إسرائيل بخطف النائب أحمد سعادات من سجن أريحا. ثانياً: كنت رئيساً للجنة التحقيق في ظروف وملابسات الحريق الهائل الذي أتى على "كازية النبالة" في رام الله والتي أودت بحياة العديد من المواطنين. ثالثاً: شكلنا لجنة تحقيق داخلية برلمانية بعيداً عن فتح وحماس في التحقيق في

أمريكا فيها، وغير مقبولة عندما يفوز أعداء أمريكا بها.

ومن هنا بدأ الصراع على السلطة، فمن فاز في الانتخابات لم يستلم، ومن خسر لم يُسلم مقاليد الحكم وظهرت حالة عصيان مدني. المدارس مغلقة والمستشفيات مضرية عن العمل والمحاكم والوزارات، وحتى أجهزة الأمن نزلت إلى الشوارع لتخرب وتكسر وتحرق، وهذا لم يحدث في أي بلد خلال فترة الانقلابات التي كانت تحدث في دول العالم العربي، ولذلك كان الرهان أن الانتخابات سيتم إعادتها تحت أي بند الانتخابات المبكرة.

### هل فوجئت على مدار تجربتك

### البرلمانية الحافلة بواقع وطبيعة

### عمل ومهام المجلس التشريعي

### الفلسطيني التي تبدو عملياً أصعب

### مما هي عليه نظرياً بكثير؟

كنت آمل على المستوى الشخصي أن يستطيع هذا المجلس أن يقدم شيئاً مختلفاً عن المجلس الأول، ونتيجة الخبرة التي اكتسبتها في المجلس الأول، ونتيجة المعاناة التي عشتها والتهديدات التي كنا نتلقاها ونعترض لها كنواب من خلال التهديدات التي تتعرض لها عند فتح أي ملف فساد مثل ملف الطحين الفاسد، وبنك فلسطين الدولي، وملف الاسمنت والجدار، إلى غيره من الملفات التي حاولنا أن نكتشفها ونظهر الفساد فيها، ولكن أقول وبكل مرارة وحسرة أن المجلس الحالي لم يقلع ولم يمارس عمله بكل حرية ونزاهة وديمقراطية، فمن فاز بالانتخابات لم يستلم، ومن خسر لم يُسلم.

ثم جاء الدور على الاحتلال الذي أقدم على اعتقال النواب بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي وأمين السر، وأنا شخصياً اعتقلت مدة شهر كامل، وكنا نأمل أن يكون هذا الاعتقال بمثابة حافز ودافع للزملاء للاستمرار في عمل المجلس في خطوة تحدي لإجراءات الاحتلال، لكن هذه النوايا والآمال لم تصمد طويلاً، وبدأ المجلس في رحلة بيّات وتقييب مقصودة بهدف التعطيل.

### هل استطعت كنائب وكنائب ثان

### لرئيس المجلس التشريعي أن توفق

### بين مهامك وواجباتك البرلمانية وبين

### المهام والأعباء الأخرى؟

لقد حاولت كثيراً وباعتباري النائب الثاني لرئيس المجلس وقائماً بأعمال أمانة السر، في تجميع الزملاء من أجل عقد جلسة عامة للمجلس، لكن هذا كان يصطدم بظروف مختلفة، فبدأ الخطأ الأول الذي وقع فيه المجلس، عندما ذهبت حركة فتح ويمثلها السيد عزام أحمد وحركة حماس ويمثلها د. أحمد بحر بطلب تمديد عمل دورة المجلس لمدة ثلاثة شهور، وذلك من باب حسن النوايا، ويطلب من الزملاء المعتقلين، عندها تم وضع المجلس في حضان الرئيس، وتلا ذلك مسلسل التعطيل، فعندما تحضر حماس تقييب فتح، وعندما تحضر فتح تقييب

### ما الذي وقر في قلبك منذ اللحظة

### الأولى لترشحك للانتخابات التشريعية

### الثانية؟

أنا كنت من أكثر الأشخاص المشجعين والداعين إلى مشاركة حماس في الانتخابات وكل الفصائل الموجودة على الساحة الفلسطينية للمشاركة في الانتخابات لأن تجربتنا في المجلس الأول من عدم مشاركة حركة حماس وبقية الفصائل في انتخابات عام ٩٦ التي امتنعت في حينه، أدى إلى مواجهتنا الكثير من المشاكل والعوائق، وبالأخص في ملف الاعتقال السياسي والفساد الذي كان منتشرًا ومستشرياً في الفترة السابقة. ولذلك عندما قررت حماس الدخول في الانتخابات انتابني شعور أن المجلس القادم هو مجلس يمثل كافة أطراف المجتمع الفلسطيني وبشكل أفضل من المجلس السابق الذي كان صاحب اللون الواحد، وأن المجلس الجديد سيعزز الدور الرقابي وسيكشف ويحاسب المفسدين، وسيكون هذا المجلس داعماً ومساهماً رئيسياً في تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة وحتى فتح باب التنافس بين ممثلي الكتل والقوائم لتقديم خدمات أفضل إلى الجمهور الفلسطيني.

### هل كنت تعتقد أن المجلس التشريعي

### الثاني سيقدم حلولاً للأزمات

### والمشكلات التي تعصف بالواقع

### الفلسطيني، وهل كنت تعتقد أن

### بإمكانك أن تقدم إسهامات جديدة

### في هذا الإطار؟

كنت أدرك منذ البداية ونحن نضع قانون الانتخابات الذي وافق عليه المجلس القديم أن عدداً قليلاً من النواب سيمثلون المجلس الجديد، وذلك بسبب انشغال هؤلاء النواب بأعمالهم وانخراطهم بالسلطة التنفيذية، معتقدين أنه لن تتم انتخابات بعد ذلك وأنها لن تعاد، لذلك جاءت الانتخابات وحملت معها الكثير من الأسماء والشخصيات الجديدة.

وبالرغم من أن الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٦ حظيت بتمويل أمريكي وأوروبي وبموافقة إسرائيلية، ولكن الهدف المتفق عليه وغير المعلن كان تدمير حركة حماس وجرها إلى مربع الأقلية، وذلك لتحقيق شعار سلطة واحد وسلاح واحد، وتحييد حماس بأنها جزء من النظام السياسي في إطار المجلس التشريعي، وقد كانت التوقعات لهؤلاء أن تكون حركة حماس أقلية في المجلس لكنهم فوجئوا بنتائج الانتخابات.

وبالرغم مما قيل على لسان "كارتر" و"روكار" المراقبين الدوليين على الانتخابات في اليوم الأول حول نزاهة وشفافية وشرعية هذه الانتخابات وذهاب البعض إلى مقارنتها بديمقراطية دول عريقة، إلا أن اليوم الثاني لظهور نتائج هذه الانتخابات شهد فرض الحصار المالي والاقتصادي، إضافة إلى العزل السياسي، وتجلت مقولة الأمريكان واضحة أنهم مع الديمقراطية حين يفوز حلفاء وأصدقاء



النائب المقدسي أحمد أبو عطون في حوار شامل وصريح حول هم

# الاحتلال أراد تغييرنا لتمرير مخططاته التهودية والتوسعية

**أنا مهدد بالإبعاد في أية لحظة، والاحتلال يتعمد افتعال القضايا المصطنعة وإصدار الأحكام الجائرة ضدنا**

أكد النائب المقدسي أحمد عطون أن سلطات الاحتلال الصهيوني تسعى جاهدة لتفريغ مدينة القدس المحتلة من القيادات والشخصيات الإسلامية من أجل تمرير مخططاتها التهودية بحق المدينة والمسجد الأقصى.

وقال النائب عطون الذي أفرج عنه من سجون الاحتلال مؤخراً إن الاحتلال هدف من اعتقال النواب المقدسين الأربعة بعد الفوز بالانتخابات التشريعية إلى تغيير مدينة القدس المحتلة من صوت الإسلاميين، وإفراغها من جميع القيادات الفاعلة، مؤكداً أننا نستمد قوتنا من المسجد الأقصى كونه الروح النابض لنا.

وأشار النائب عطون إلى أن السبب الرئيس لمشاركة الحركة الإسلامية في انتخابات المجلس

القضايا.

**لو تحدثنا في البداية عن تجربتك الشخصية السياسة الأولى في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦؟**

نعم، كانت التجربة الشخصية الأولى لي شخصياً في العمل السياسي، كان لي تجربة في العمل الخيري والمؤسساتي والأكاديمي والمجتمعي وخاصة أنني أعيش في مدينة القدس بجواز المسجد الأقصى المبارك.

**وكيف تقيم هذه التجربة؟**

في الحقيقة عندما شار كنا في العمل السياسي توقعنا أن يكون هناك آلية تعاون لخدمة مصلحة الشعب الفلسطيني، خاصة أنا شخصياً أمضيت في سجون الاحتلال بالانتفاضة الأولى وقضيت أكثر من ١٢ عاماً في سجون الاحتلال.

توقعت وكنت آمل أن أجد الاهتمام الحقيقي في القضية الفلسطينية لخدمة أبناء شعبنا وثوابتنا ومقدساتنا وإبراز هذا الدور الهام جداً في هذه

**هل فوجئت من موقف حركة فتح حيال الفوز الذي حققته كتلة التغيير والإصلاح؟**

للأسف الشديد منذ لحظة فوزنا بالانتخابات بدأت عملية وضع العصي في الدواليب من الطرف الآخر من حركة فتح والسلطة، ولم نجد التعاون الذي كنا نطمحه ونتوقعه وخاصة أننا شعب يعاني من الاحتلال، فلأسف أصبحنا نعاني من بعض البعض ومن هنا كانت الصدمة الأولى.

**حركة فتح ونوابها تقول أنها سلمتكم السلطة والتشريعي بسلاسة دون مضايقات هل هذا صحيح؟**

هذا غير صحيح، ولم يكن هناك تداول للسلطة أو نقل كما كنتم تسمعون في الإعلام.

**كيف صمدتم أمام هذه الضغوط الداخلية؟**

نعم صمدنا ولا زلنا ثابتين على موقفنا ولدينا الاستعداد للمثابرة والصبر والجلد لأننا كنا نشعر بداية ونهاية أنها أمانة في أعناقنا أمام الله عز وجل وأمام شعبنا الذي وضع ثقته فينا.

كانت هذه التجربة، وتمت المؤامرة على هذا المشروع الوليد في العمل السياسي من خلال المؤسسات الفلسطينية الموضوعة مع أننا لا نعترف أصلاً بهذه الاتفاقيات، اتفاقية أوسلو وإفرازاتها. أصلاً اتفاقية أوسلو بحد ذاتها داستها جرافات خارطة الطريق وكثير من الاتفاقيات التي تلتها.

**لماذا رفضتم العروض التي قدمتها الولايات المتحدة وأوروبا للتعامل معكم كشركيين؟**

عندما شاركنا في العملية السياسية، عرضت علينا عروض كثيرة من

الغرب ومن العرب وغيرهم، عروض مغرية جداً وفيها كثير من الانجازات الشخصية، ولكننا لم نساوم على القضية وهددنا بالاعتقال والتصفية، وكان شعارنا "رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه"، وفي المحصلة النهائية ارتضينا المحنة، وتم اعتقال ٤٣ نائبا في الضفة الغربية والقدس لإفشال هذه التجربة الوليدة الأولى التي تجسدت لأول مرة وشهد لها العالم بنزاهة وشفافية.

ومن الأشياء التي أدخلت السرور في قلوبنا جميعاً عندما رأينا هذا الحشد والتأييد الجماهيري، والتفاف الشعب الفلسطيني حول المشروع الإسلامي، ليؤكد للعالم للقاصي والداني أن هذا هو الوجه الحقيقي للشعب الفلسطيني.

**لو تحدثنا عن اعتقال الاحتلال لكم كنواب مقدسين والتهم التي وجهها لكم؟**

اعتقلنا كان بتاريخ ٢٩-٦-٢٠٠٦، وادعى

الاحتلال أن اعتقالنا جاء على إثر أسر المقاومة الجندي الصهيوني "جلعاد شاليط"، وقالوا لنا في بداية الاعتقال: "أنتم بطاقات ضاغطة من أجل إطلاق سراح الجندي".

**هل تعتقد أن اعتقال النواب ورئيس المجلس التشريعي كان سياسياً وليس مرتبطاً بقضية "شاليط"؟**

صحيح فبعد مرور عام على وجودنا بدون أن نقدم للمحاكمة بدون تهمة، فوجئنا بأن الاحتلال أبلغنا أن اعتقالكم سيكون حتى نهاية مدة المجلس التشريعي، وكانت المفاجأة الأكبر لنا، وكان هناك أطرافاً فلسطينية تواطأت وأرادت الإبقاء على اعتقالنا في السجون من أجل تمرير المخططات وحتى لا نقف في وجه المشروع الانحداري التي تمثله حكومة فياض في هذه الفترة وحتى لا يتم حجب الثقة عن المشروع السياسي القادم الذي عملت له قيادات نافذة في فتح والسلطة، وتم الحكم علينا لثلاثة سنوات ونصف.

**أنتم كنواب في كتلة التغيير ماذا قدمتم لأبناء الشعب الفلسطيني، وما الرسالة التي قدمتموها؟**

كما ذكرت نحن كنا نأمل ونطمح أن نكون فعلياً الممثلين الحقيقيين لنقل معاناة وقضية شعبنا في مدينة القدس، ولكننا كنا مغيبين داخل السجون ولم نتح لنا الفرصة لنقوم بدورنا، وكل ما جرى في مدينة القدس خلال الفترة البرلمانية من مسلسل متسارع جداً كان خلال السنيتين الماضيتين، أي كان هناك أكبر توسيع استيطاني وأكبر حفر للأنفاق وأكبر تشريد للمقدسيين، وكل هذه الإجراءات تم فرضها على القدس ونحن داخل سجون الاحتلال، فالاحتلال هو الذي يتحمل المسؤولية الأكبر في عدم وجودنا وعدم مشاركتنا ووقوفنا في وجه ما جرى في مدينة القدس.

**نعود لفوز حركة حماس في مدينة القدس بجميع المقاعد.. هل تعتقد أن الاحتلال فوجئ بالنتيجة؟**

أخي الكريم أقول لك ما قاله لي ضابط الاستخبارات الصهيوني عندما فزنا بالانتخابات، قال لي تعرضنا إلى صفتين، الأولى نسبة الفوز للإسلاميين بشكل عام في المجلس التشريعي بهذه النسبة، فكل مخبرات العالم أمريكية وصهيونية وبعض الدول العربية قدرت أن نسبة فوز حماس في الانتخابات لن تتعدى ما بين (٣٥-٤٠)٪، وفوجئنا بنسبة الفوز التي وصلت إلى ٦٧ عضواً في المجلس التشريعي.

كما قال لي الضابط الصهيوني أن الصفعة الثانية التي تلقيناها هي فوز حركة حماس في مدينة القدس بكل مقاعد المجلس التشريعي، هناك ٦ مقاعد، ٢ للنصارى، و٤ مقاعد أخرى، وتنافس على ذلك ٣٢ عضواً، والأربع مقاعد حسمت للإسلاميين.

قال لي: لكم تكن نتوقع، كل هذا التهوديد وكل هذا الذي وفرناه للسلطة الفلسطينية وحركة فتح وتغطيتها بكل شيء، وفي المحصلة النهائية تفوز حماس في القدس.

**هل قصد الاحتلال من اعتقالكم تغييب القدس من صوت الإسلاميين وقادتهم على وجه الخصوص؟**

نعم أرادوا تغيير مدينة القدس من صوت الإسلاميين، وإفراغها منهم ومن قادتهم ورموزهم، نحن نستمد قوتنا من المسجد الأقصى وهو الروح النابض لنا، كنا نقف مع الناس في قلب الأقصى، استشهد شبابنا في ساحات الأقصى، وقلب الصراع والقضية الفلسطينية، لذلك من يستطيع أن يدير عملية الصراع في الأقصى ومدينة القدس يستطيع أن يدير الصراع في العالم بأسره.

أعطوني قرارات بالمنع من دخول الأقصى والبلدة القديمة، وها هو الشيخ رائد صلاح يحاكم لأنه تبنى

**دعته إلى تنظيم زيارات متبادلة مع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؛**

## تونج تلتقي رئيس البرلمان البريطاني وتناقش سبل تفعيل قضية النواب المختطفين في المحافل الدولية

الماضي . ودعت النائب تونج رئيس البرلمان البريطاني إلى توجيه دعوة رسمية إلى أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بهدف تنظيم زيارات متبادلة معهم تساهم في الاطلاع على الأوضاع الأساسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة ومناقشة القضايا الفلسطينية العالقة لا سيما قضية النواب المختطفين.

يجدر الإشارة إلى أن تونج كانت قد التفت مع رئيس الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين في سجون الاحتلال النائب مشير المصري وعضو

الحملة النائب هدى نعيم أثناء زيارتها لقطاع غزة الشهر الماضي، حيث اطلعت على آخر المستجدات بشأن قضية النواب، وناقشت معهم كيفية تفعيل القضية وملاحقة الاحتلال على جرائمه النكراء. يذكر أن الحملة الأوروبية برئاسة تونج شاركت في تنظيم زيارة أكبر وفد برلماني أوروبي إلى قطاع غزة، حيث ضم الوفد ما يقارب ٥٦ نائبا يمثلون ١٢ دولة أوروبية، وكان من أبرز الفعاليات التي شارك فيها الوفد التوقيع على وثيقة الحرية لرموز الشرعية مؤكدين بذلك دعمهم المطلق للشعب الفلسطيني،

ورفضهم للانتهاكات التعسفية بحق نظرائهم النواب الفلسطينيين. جدير بالذكر أن النائب مشير المصري وجه رسائل إلى رؤساء البرلمانات الأوروبية من خلال أعضاء الوفد البرلماني الأوروبي، دعاهم فيها إلى تفعيل قضية النواب المختطفين، وصولاً إلى الإفراج عنهم، كما أرفق مع الرسالة ملفاً يحتوي على الدراسة القانونية لاختطاف النواب ووثيقة الحملة ومعلومات مفصلة عن النواب المختطفين وتواريخ اعتقالهم ومدة محكومياتهم وعدد من أفرج عنهم.

التقت رئيس الحملة الأوروبية للإفراج عن النواب المختطفين النائب "جيني تونج" مع رئيس البرلمان البريطاني في لقاء ناقشت من خلاله قضية اختطاف النواب وسبل تفعيل هذه القضية في المحافل الدولية، وتجريم سياسة اختطاف النواب الممثلين عن شعبهم وفق القوانين والأعراف الدولية، وممارسة الضغط على "إسرائيل" للإفراج الفوري عن بقية النواب المختطفين الذين يبلغ عددهم ستة عشر نائبا، مشيرة إلى نتائج زيارتها إلى قطاع غزة المحاصر مع الوفد البرلماني الأوروبي في يناير



يوم وشجون المدينة المقدسة:

# حياة بحق القدس والمسجد الأقصى

هُدَدْنَا بِالْإِعْتِقَالِ وَالتَّصْفِيَةِ لَكُنَّا لَمْ نَسَاوِمَ عَلَى قَضِيَّتِنَا الْوَطْنِيَّةِ

قضية القدس والمسجد الأقصى، كما بقية إخواننا النواب في القدس محمد أبو طير ومحمد طوطح يتعرضون للملاحقة والتضييق. وأنا الآن مهدد بالإبعاد في كل لحظة، لا توجد لي حق إقامة، أنا الأصل في مدينة القدس، لا أستطيع أن أتحرك حتى هذه اللحظة، وبالعكس تماماً هناك محاكمات وغرامات باهظة على إثر الدعاية الانتخابية لنا قبل الانتخابات، وهناك غرامات تم فرضها على بيتي.

**وماذا عن تهديد الاحتلال الصهيوني لكم بسحب هوياتكم وإقامتكم بمدينة القدس؟**

مجرد سحب الهوية من المواطن المقدسي الذي يعيش بداخل ما يسمى بالجدار المصطنع هو أمر خطير، أي أنني لا أملك أي خدمات بالنسبة للقدس، أنا لا أملك حق الإقامة فيها. الأمر الأكثر خطراً في هذه القضية تفريغ مدينة القدس من أي قيادات أو شخصيات فاعلة بتصورهم، من هنا تصبح إقامتكم مرتبطة برضى الاحتلال، والآن يمكنكم قرار طردي في أية لحظة.

ولأول مرة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ يتم سحب الهويات والبطاقات من المواطنين على خلفية سياسية إلا نحن، لم نخالف القانون في أي إجراء بالنسبة لوجودنا وإقامتنا لأن القانون الصهيوني يقول أنه من يمكنه خارج مدينة القدس فما فوق تسحب إقامته، وليس هذا فقط بل قاموا بافتعال بعض القضايا المصطنعة وإصدار قرارات حكم جائرة ضدنا.

**وماذا يعني لك تاريخ (٢٥-١-٢٠٠٦)؟**

يوم (٢٥-١-٢٠٠٦) يشكل ولادة وتغيراً في العمل السياسي بالمسار الفلسطيني، ومرحلة انتقالية شاركت فيها الحركة الإسلامية بكل ثقلها، وكانت هناك شهادة امتياز من الشعب الفلسطيني للحركة الإسلامية، وهذه شهادة نفتخر فيها.

**وماذا عن مجريات مطالبات سلطات الاحتلال من النواب المقدسيين تقديم استقالتهم من المجلس التشريعي؟**

عندما طلبوا منا الاستقالة من المجلس التشريعي، بالحرف الواحد القرار جاء من وزير الداخلية الصهيونية فعندما سلمنا إياه قال: "بعد ما ثبت عدم ولائكم لكيان الاحتلال"، وهذا الكلام غريب وعجيب وكأننا كنا نعترف بالكيان الصهيوني أصلاً، وكان ردنا في حينه: الذي يملك مطالبتنا بالانسحاب واستقالتنا هو من منحنا هذه الثقة وهو شعبنا ولن نتلقى أوامر من الاحتلال، نحن الأصلاء في هذه المدينة، كل العالم يقر أن القدس هي محتلة فأنتم الغرباء عن البلد ونحن الأصلاء، ورفضنا الموضوع تماماً.

**كيف تنظرون إلى اعتداءات الاحتلال المتواصلة في مدينة القدس؟**

في مدينة القدس لم ينج من ممارسات الاحتلال لا الأحياء ولا الأموات، فقد نبشت مقابر باب الرحمة ومآمن الله، الاحتلال ليس بحاجة إلى مبررات، هو لا يريد صوتاً إسلامياً، لا يريد ناساً تدافع عن الأقصى، يريد أشخاصاً "بصيمة" لا يشكلون خطراً عليه.

قدموا مولدات كهربائية للمراكز والمقرات الأمنية

## وفد من التشريعي وقيادة الشرطة يقومون بجولة تفقدية لأفراد الشرطة المنتشرين على مفترقات الطرق بمحافظة الشمال

قام وفد من نواب المجلس التشريعي وقيادة الشرطة الفلسطينية في محافظة شمال قطاع غزة الأحد (٢٧) بجولة تفقدية لأفراد الشرطة المنتشرين على مفترقات الطرق لحفظ الأمن في المنطقة الشمالية. وضم الوفد كلاً من النائب د. عاطف عدوان، ود. محمد شهاب، ود. يوسف الشرافي وم. إسماعيل الأشقر ومشير المصري ومحافظ شرطة الشمال المقدم وائل رجب ونائبه المقدم محمد السيسى ومدراء مراكز الشرطة في الشمال. وقال النائب م. إسماعيل الأشقر: "إن هذه الزيارة التفقدية تأتي لمسة وفاء لأبناء

الشرطة الفلسطينية الذين يسهرون على أمن المواطنين ويبدلون التضحيات من أجل الحفاظ على ممتلكات ومقدرات أبناء شعبنا الفلسطيني. مضيفاً: "جئنا اليوم لنقف مع أبنائنا في الشرطة في هذا الطقس البارد من منتصف الليل ليعطونا العزيمة والهمة لمواصلة طريقنا نحو بناء وتطوير مجتمعنا الفلسطيني". بدوره اعتبر النائب مشير المصري أن أفراد الشرطة الفلسطينية يقومون بعمل يفتخر فيه كل أبناء الشعب الفلسطيني ويقدمون كل التضحيات والجهود لخدمة المواطنين. معرباً

عن تقديره لعمل أفراد الشرطة في ظل الحصار والعدوان الصهيوني على القطاع. وقد عبر أفراد الشرطة الفلسطينية عن سعادتهم وشكرهم للوفد الزائر. مثنمين دور النواب وقيادة الشرطة في دعمهم على كافة الأصعدة والمجالات. من جهة أخرى قدم نواب المجلس التشريعي خلال الزيارة مولدات كهربائية للمراكز والمقرات الأمنية في الشمال. وذلك دعماً لهم على جهودهم الحثيثة في فرض الأمن وتخفيفاً من حدة المعوقات التي تعيق عملهم في ظل أزمة انقطاع الكهرباء.

## مساحة حرة

### أربع سنوات على انتخابات التشريعي



بقلم / م. إبراهيم غوشة  
الناطق الرسمي السابق لحركة حماس

صادف الاثنين الماضي مرور أربع سنوات على انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وانتهاء دورته حسب القانون الأساسي الفلسطيني.

ومنذ تلك اللحظة أي في ٢٥/١/٢٠٠٦ بدأت مرحلة جديدة داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، حيث تمت إزاحة حركة فتح ديمقراطياً عن الصدارة التي تبوأها منذ سيطرتها على منظمة التحرير عام ١٩٦٩ كأكثر فصيل فلسطيني وحلت محلها حركة حماس بحصولها على الأغلبية في المجلس التشريعي في ٢٥/١/٢٠٠٦.

وقد بدأت حركة فتح حملتها المتنوعة لاسترداد نفوذها وسطوتها بشتى الوسائل، كما فرض العدو الصهيوني فوراً حصاره واستهدافه بكافة الوسائل لقطاع غزة ووصل ذروته بعدوانه الوحشي على القطاع في ٢٧/١٢/٢٠٠٨ ولمدة ٢٢ يوماً متواصلة سقط فيها آلاف الشهداء والجرحى مدعوماً بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعسد من الدول العربية، واختزل هذا الاستهداف بمحاولة فرض شروط الرباعية وفرض الحصار ومنع إعادة بناء آلاف البيوت والمؤسسات وحتى هذه اللحظة.

صحيح أن فوز حركة حماس بانتخابات ٢٠٠٦ قد منح الحركة شرعية ديمقراطية بالإضافة لشرعية المقاومة، وصحيح أنه سجل نصراً ديمقراطياً للحركة الإسلامية الفلسطينية، ونصراً سياسياً وإعلامياً طبق صدها العالم بأسره... وكذلك أعطى كوادراً وقيادات حركة حماس الفرصة لممارسة العمل السياسي والدبلوماسي بعد الانحصار لعقود ضمن العمل الدعوي والتنظيمي والأقرب للعمل السري منه للعمل العلني، كل ذلك صحيح ولكن الأمور سارت بما لم تشتهي سفن التخطيط الأولي، حيث كان التقدير بأن الحركة تخطط للحصول على ٤٠٪ من أعضاء المجلس التشريعي وتبقى حركة حماس حركة معارضة داخل التشريعي بما لا يمس ببرنامج المقاومة الذي انطلقت من أجله في عام ١٩٨٧، ولكن ترشيح حوالي (١٣٢) مرشحاً من الحركة في الضفة والقطاع من كافة القيادات الدعوية والسياسية والإعلامية والتنظيمية والتعليمية وغيرها إضافة إلى النجمة الشعبية الفلسطينية على فساد قيادات حركة فتح جعل النتيجة بحصول مرشحي حركة حماس على أكثر من ٥٠٪ وبدفعهم دفعةً إلى تشكيل الحكومة العاشرة برئاسة هنية وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني.

وتطورت الأمور وخططت قيادة فتح لإسقاط تجربة حركة حماس بشتى الوسائل... بالمظاهرات الشعبية المسلحة، وبسبب سيطرتها على المؤسسات التعليمية والصحية والعسكرية، وتآليب الأنظمة العربية والإقليمية والدولية عليها وإفشال حكومتها بعد استيلاء الرئاسة الفلسطينية على كافة السلطات ومازالت الحملة متواصلة حتى تاريخه.

في تقديرنا أنه لا معنى لسلطة في ظل الاحتلال... ولا ديمقراطية ولا انتخابات تحت الاحتلال... وإن الخطوة الأولى (انتفاضة ١٩٨٧ وانتفاضة ٢٠٠٠) هي للعمل على إزالة الاحتلال وتحرير الأرض ثم إعلان الدولة وإجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

إن إلحاح سلطة عباس على إجراء الانتخابات حالياً في حزيران (٢٠١٠) ما هو إلا فخ يراد لحماس أن تقع فيه وبوجود مئات المعتقلين من حركة حماس وغيرها مازالوا يرزحون ويعذبون في سجون الأمن الوقائي والمخابرات الفلسطينية في الضفة الغربية وبتنسيق أمني مع جيش الاحتلال وضباط الأمن الأمريكي وعلى رأسهم دايتون، كما وأن تجربة انتخابات ٢٠٠٦ والزج بحوالي (٤٥) نائباً من حماس في سجون الاحتلال بعد أشهر من هذه الانتخابات، ومع خروج البعض ومنهم عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي الذي حُظر عليه دخول مكتبته في المجلس التشريعي... كل ذلك يؤكد على مخاطر دخول حركة حماس للانتخابات التشريعية مرة أخرى.

## حجارة الأقصى في مواجهه أخشاب الهيكل



بقلم النائب /

سميرة الحليلة

حدثني أحد الزملاء عن بعض ما تعانيه مدينة القدس من عمليات التهويد الممنهج، والتي اتخذت منحى خطيرا وخاصة في الأيام الأخيرة وتحديدًا منذ بداية العام ٢٠١٠.

وقد روى لي هذا الزميل قصة استوجبت منا جميعا لحظة غضب اتجاه هذا التطرف الأعمى الذي تنتهجه سلطات الاحتلال بحق المسجد الأقصى والتواجد العربي في المدينة التي قيل عنها أنها مدينة السلم والحرب معا.

وقد حدثني هذا الزميل عن قصة عامل فلسطيني من عمال المسجد الأقصى والذي يواجه تهمة حرق خشب الهيكل المزعم.

ويؤكد لي أن القصة بدأت عندما قام هذا العامل بإشعال النار في كمية من الخشب لإذابة مادة (الزفت) والتي تستخدم في طمس الشقوق في قباب المسجد من الخارج والتي بدأت تزحف عليها مع كثرة الحفريات التي تجري تحت المسجد الأقصى، ويضيف هذا الزميل أن العامل فوجيء بمستوطن يطلب منه بطاقته الشخصية الأمر الذي رفضه العامل لكونه من موظفي المسجد الأقصى، فما كان من المستوطن إلا أن استدعى الشرطة التي انحازت للمستوطن وطالبته بتسليم هويته له، وبعد ساعات كانت القضية لدى المحكمة الصهيونية والعامل متهم فيها بحرق أخشاب الهيكل.

واستمرارا لنفس النهج فقد قامت إحدى الجماعات اليهودية بنقل حجارة تابعه للمسجد الأقصى كانت موجودة منذ العصر الأموي في منطقة باب الأسباط ووضعتها أمام الكنيسة الصهيوني على اعتبار أن هذه الحجارة هي من حجارة الهيكل.

وتعليقا على ما ورد في القصة فقد تولد لدينا شعور أن المدينة المقدسة لم تعد هدفا بالنسبة للمستوطنين وجماعاتهم الدينية المتطرفة. لقد أصبحت لقمة سائغة بين رحي طاحونة المستوطنين والقيادة الصهيونية التي أصبحت تقر ما يفعله المستوطنين، وباتت

## الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين تختار النائب البريطاني جيرمي كوربن ممثلا لها في الاتحاد البرلماني الدولي



النائب البريطاني / جيرمي كوربن

اختارت الحملة الأوروبية للإفراج عن النواب المختطفين النائب البريطاني "جيرمي كوربن ليكون ممثلا عنها في الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك في إطار المساعي التي تبذلها الحملة الأوروبية لاختيار ممثلين لها في كافة البرلمانات الأوروبية والاتحادات البرلمانية ليكونوا شركاء متضامنين في الحملة الدولية، ويشكلون رأيا عاما ضاغطا باتجاه الإفراج عن كافة النواب وملاحقة الاحتلال الصهيوني على جرائمه وانتهاكاته المستمرة بحقهم.

من جهته وافق النائب "جيرمي كوربن" على تمثيل الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين في الاتحاد، وأعرب عن سعادته بأن يكون حلقة التواصل بين الحملة الدولية والاتحاد البرلماني الدولي، مؤكدا بأنه سيقوم بدوره في تعريف المجتمع الدولي بتداعيات قضية النواب والانتهاكات المستمرة التي تصدر

بحقهم. يذكر أن النائب جيرمي هو أحد أعضاء حزب العمال البريطاني، وعضو في الاتحاد البرلماني الدولي.

ويجدر الإشارة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي أولى اهتماما كبيرا بقضية النواب

تتبنى خطط الجماعات المتطرفة، وترفض أية قرارات من شأنها تدعيم الوجود العربي في القدس.

لم يبق ما يستر عورتنا نحن العرب أكثر من ورقة التوت التي إن سقطت حتما سيسقط معها شرف الأمة و تاج كرامتها.

لم يبق بيننا وبين إعلان الهيكل سوى خيط بسيط، لأن أخشاب الهيكل وحجارته في منظور مستوطن متطرف أصبحت تطفوا على سطح المؤامرة الدينية لكل الصامتين المتفرجين من خلف الأبواب على هتك حرمة مقدساتنا.

بالأمس كانت الجرافات الصهيونية تغرس أنيابها في ممتلكات وبيوت العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح، واليوم في شعفاط، وغدا لن تقف هذه الطاحونة عند المساجد والقباب.

ولأننا أصبحنا الآن أمام حقائق يفرضا قراصنة الاحتلال منذ خمسين عاما أصبحت لدينا القناعة التامة أن الضمير العربي والإسلامي تقول في نوم عميق ربما لن يستفيقوا بعده إلا على زلزال هدم المسجد الذي وصلت حجارته إلى جماجمهم.

فالقديس يا أمة العرب خنق ضجيجها في صدور الشعوب فلم يعد أحد يسمع أنات القباب أو صراخ المقامات.

والقدس التي زعموا أنها عروس عربوهم وإسلامهم أصبحت أو صالها تجتث يوما بعد يوم،

وباب العامود الذي شنقت على أعنابه كل المؤامرات أصبح اليوم معلقا على مشنقة مشنوقا بصمت مليار مسلم ليس فيهم عمر أو صلاح الدين.

وما نفع أمة تحمل رؤوسا ولا تحمل معها أذان، وتحمل في جوفها قلوبا لا تحمل النبض للأقصى.

أيها العرب، أيها المسلمون: القدس تنحر على أبوابكم فأين نخوتكم؟ أين عزتكم؟ أين ضمائركم؟

المختطفين، وقام بالعديد من المواقف المتضامنة والداعمة للقضية، ومن أبرزها الرسالة التي وجهها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أندرسون جونسون إلى رئيس الحملة الدولية النائب مشير المصري أدان فيها سياسة اختطاف النواب التي تنتهجها إسرائيل، وعبر عن استنكاره المطلق لمثل هذه الانتهاكات المتكررة، كما دعا الاتحاد في جلسته الـ١٢١ من خلال لجنة حقوق الإنسان قضية النواب المختطفين إلى ضرورة الحد من الإجراءات التعسفية بحق النواب والعمل على الحد من سياسة الاعتقال المتجدد التي تنتهجها إسرائيل مع النواب الذين انتهت محكومياتهم.

هذا وأصدر الاتحاد قرارا يطالب بالإفراج الفوري عن بقية النواب المختطفين وضرورة الالتزام بالقوانين والأعراف الدولية التي تكفل حرية وكرامة الإنسان.

### كيف تقييم دور وأداء المؤسسات الحقوقية الفلسطينية بشكل عام؟

لا شك أن المجتمع الفلسطيني بحاجة ماسة للمنظمات العاملة في ميدان حقوق الإنسان، وذلك لرصد الانتهاكات والجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، ولا شك أن المنظمات في هذا الميدان لعبت أدورا مهمة في رصد الجرائم الصهيونية وفضحها والتواصل مع المؤسسات العالمية ونشر تقارير بهذا الخصوص، وفي الوضع الداخلي كان لها إسهامات مهمة في التنبيه لحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة ورفع القضايا أمام المحاكم الفلسطينية ضد تجاوزات وانتهاكات أجهزة الأمن الفلسطينية، وهذا لعب دورا في تصويب وتصحيح الآلة الفلسطينية في فترات زمنية معينة. ولكن بعد الانتخابات الأخيرة لاحظنا أن بعض هذه المنظمات والجمعيات العاملة في ميدان حقوق الإنسان تحيد عن الموضوعية والشفافية وتضع نفسها طرفا في كثير من الإشكالات الداخلية وتنحاز إلى طرف ضد طرف بعيدا عن الموضوعية والنزاهة وبعيدا عن الالتزام بقواعد الديمقراطية الصحيحة، خاصة إذا قارنا التقارير الصادرة عن قطاع غزة والتقارير الصادرة عن الحالة في الضفة الغربية بعد الانقسام، ففي الوقت الذي تسمح فيه الحكومة الفلسطينية في غزة بتوفير جميع الضمانات لعمل هذه المنظمات بحرية ودون أي تضيق نجد أن الحكومة اللا شرعية في الضفة

أكد النائب يحيى موسى رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي أن بعض المنظمات الحقوقية حادت عن الشفافية والنزاهة والموضوعية، وانحازت إلى طرف على حساب آخر، ووضعت نفسها طرفا في الإشكاليات الداخلية، موضحا في الوقت نفسه أن تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان منحازة ومسيسة وتفتقد المنهجية الموحدة في التعامل مع الضفة

الغربية تمارس كافة أشكال الابتزاز والتضييق والتهديد ضد هذه المنظمات، ولكن في النتيجة نجد أن التقارير الصادرة في غزة تحاول أن تضخم كثيرا من الأحداث البسيطة لإعطاء صورة مشوهة عن الأوضاع في القطاع بينما تصمت وتناق في تماري السلطة في رام الله، وتغطي على كثير من جرائمها ضد المواطن الفلسطيني، سواء الجرائم المرتبطة بالتعاون مع الاحتلال وما ينتج عنه من جرائم ضد شعبنا الفلسطيني والتي يقودها دايتون وأجهزته الأمنية، أو الجرائم المدنية المرتبطة بإقصاء وفصل الموظفين من الخدمة المدنية أو الاعتداء على أملاك المواطنين لصالح عصابات الأجهزة الأمنية، أو الانتهاكات في داخل باستيلات وأقبية التحقيق للأجهزة الأمنية الفلسطينية، أو الانتهاكات الصارخة لحقوق وحضانة أعضاء المجلس وملاحقتهم واعتقال ابنائهم والاعتداء على بيوتهم، أو الفساد الحاصل في إساءة توزيع الثروة وإساءة تصرف توزيع الأموال من قبل فياض، كل ذلك لا نجد له أثرا في تقارير هذه المؤسسات، وهذا يجعلنا نشكك في هذه التقارير لأنها انزلت إلى أن تصبح تقارير سياسية أكثر من أن تصبح تقارير حقوقية، وهذا لا ينطبق على الجميع بنفس الدرجة والطريقة، لأنه يختلف من مؤسسة إلى أخرى، ولكن ذلك أكثر وضوحا في تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

**كيف تنظر إلى التقرير السنوي الذي أصدرته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مؤخرا، وما احتواه من خلل منهجي في التعامل الانتقائي**

واقع الضفة يتبنى سياسة استئصالية م عقلية الجريمة ضد المقاومة ومنهجية

التعذيب مستمر بوتائر عالية في الضفة، وال



## النائب يحيى العبادسة رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":

# سيرة والنزاهة والموضوعية وانحازت إلى طرف على حساب آخر ووضعت نفسها طرفاً في الإشكاليات الداخلية

نتابع أي شكوى ضد الحريات في غزة، والسياسة الأمنية الراهنة تراعي الكرامة وتحترم حقوق الإنسان

المنهجية الموحدة في التعامل مع الضفة والقطاع



النائب يحيى موسى

تشكيل الأجهزة الأمنية وقلة خبرتها وأهليتها المهنية. وأشار موسى أن لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي تتابع أي شكوى يتم تقديمها ضد الحريات في غزة، مضيفاً أن السياسة الأمنية الراهنة تراعي الكرامة وتحترم حقوق الإنسان، في الوقت الذي يستمر فيه التعذيب بوتائر عالية في الضفة الغربية. وفيما يلي نص الحوار:

والقطاع. وشدد موسى في حوار مع "البرلمان" على ألا مجال للمقارنة بين واقع الحريات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبار أن واقع الضفة يتبنى سياسة استتصالية مدروسة تقوم على عقلية الجريمة ضد المقاومة ومنهجية الإساءة للمواطن، وأن واقع غزة يقوم على الأخطاء والتجاوزات الفردية بسبب حداثة

**يتعرض نواب كتلة التغيير والإصلاح لحملة مضايقات واسعة في الضفة الغربية ما تفسيرك لهذه المضايقات والملاحقات؟ وهل يتم التعامل مع نواب كتلة فتح في غزة، كما تعامل فتح حماس في الضفة؟**

فيما يتعلق بالاعتداء على النواب، القضية ببساطة أن حركة فتح لم تعترف بنتائج الانتخابات ولم تسلم السلطة ونازعت حماس هذه السلطة واستقرت بأمريكا وبالكيان الصهيوني لإقصاء حماس من الحكم، حتى أنها شاركت سواء بالتحريض أو في الميدان بالحرب على غزة والعدوان الذي شنه الاحتلال على غزة، وكانت جزءاً من عملية إغلاق المجلس التشريعي والاعتداء عليه أكثر من مرة، وجزءاً من تهجير واختطاف أعضاء المجلس التشريعي لأكثر من أربع سنوات في سجون الاحتلال، ولذلك عملياً فتح لم تمكن بل عطلت النظام السياسي وعطلت الانتخابات ونتائجها وكانت تنادي من الشهر الثاني بعد فوز حماس بإعادة الانتخابات وكان سلوكها مشيناً لأبعد الحدود، في هذا الإطار يمكن أن نفهم ما تقوم به الأجهزة الأمنية ضد رئيس المجلس التشريعي د.عز يز دويك وأمين السر د.محمود الرمحى، وضد نواب كتلة التغيير والإصلاح كافة من ملاحقات ومضايقات حتى وصل الأمر إلى ملاحقة كل من يلتقي ويزور النواب، حتى أن هذه الانتهاكات قد تعدت كل الأعراف والقوانين.

بينما في المقابل نحن نمد أيدينا لجميع إخواننا النواب من حركة فتح في قطاع غزة ونعاملهم باحترام ولا نقبل للأجهزة الأمنية أن تعاملهم بالمثل كما تعامل الأجهزة الأمنية نوابنا وهذا واضح للجميع، وكنا نود أن يشاركونا في جلسات المجلس التشريعي المنعقدة في غزة ولا يترهنون للقرار السياسي في الضفة، ومع ذلك نكُن لنواب فتح في غزة كل الاحترام.

**كثير الحديث عن واقع التعذيب الذي تمارسه الأجهزة الأمنية في الضفة فيما تنفي سلطة رام الله ذلك.. ما هي معطياتكم حول هذا الأمر؟ وهل تمارس الحكومة في غزة ذات التعذيب الذي يمارس في الضفة الغربية؟**

ولكن مع ذلك الذي يتبع عمل الأجهزة الأمنية في غزة يلاحظ التطور الإيجابي في أداء هذه الأجهزة وفي تناقص التجاوزات المرتكبة ضد المواطن، ونستطيع أن نقول بثقة أن السياسات المتبعة على مستوى وزارة الداخلية هي سياسات إيجابية، وفيها متابعة لأداء الأجهزة الأمنية، وفيها حث ومحاولة ارتقاء في عمل وأداء هذه الأجهزة. بينما لو ذهبنا إلى الضفة الغربية فسنجد أن ما يجري هناك ينتمي إلى المنهجية ويشكل عملاً منهجياً يقوم على الإساءة للمواطن، ويقوم على عقلية الجريمة، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع رجالات المقاومة، وهذا يمثل جريمة وطنية بكل معنى الكلمة، كما أن الأجهزة الأمنية هناك ترتكب الإساءات مع سبق الإصرار وفق سياسة مدروسة هدفها إقصاء حركة حماس وتجفيف منابعها وملاحقتها أمنياً وإخراجها عن القانون ومنعها من أي شكل من أشكال التعبير حتى منعها من أي أشكال رمزية تدل على حركة حماس، وهذا يمثل سياسة إقصائية استتصالية للحركة وفق رؤية منهجية تتعاون فيها السلطة وأجهزتها الأمنية مع أجهزة الاحتلال، ولذلك فإن صور الانتهاكات تتعدى الأخطاء الفردية هنا وهناك إلى أن تصبح حالة عامة تستبج كل ما له علاقة بـ حماس، على مستوى الأفراد رجالاً وشباباً ونساءً وشيوخاً ومتقنين وعلماء أو على مستوى مساكنهم والمؤسسات التي ينتمون إليها بمصادرة هذه المؤسسات والسيطرة عليها وبيع ممتلكاتها، أو محاولة مشاركة الناس في أموالهم والسيطرة عليها، أو بتعذيبهم واختطافهم داخل السجون، حتى أن عدداً ليس بالقليل قد استشهد في أقبية التحقيق، أو إقصاء الناس من وظائفهم بشكل تعسفي لمحاربة الناس في أرواقهم، حتى أن هذه الانتهاكات قد تخطت كل الخطوط الحمراء فمست النواب ومست زوجاتهم وأبنائهم ومست حرائر وزوجات أفراد المقاومة، وكل ذلك يحدث دون أن تحرك منظمات حقوق الإنسان ساكناً ودون أن يكون لها صوت مسموع، حتى أن الصحافة الأجنبية تحدثت عن مشاركة شركات بريطانية وأمريكية في هذه الأعمال بالتعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية.

**ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة؟**

الإشكال في تقارير الهيئة المستقلة أنها تخلو من وجود مسطرة معيارية في التعامل بين الحالة في القطاع والحالة في الضفة الغربية، وهذا يجعل التقارير مفتقدة إلى المنهجية، وخاصة بعد أن نبهنا الهيئة أكثر من مرة، وتواصلنا معها أكثر من مرة، وطالبناها بضرورة انتهاز منهجية واحدة في التعامل مع الأحداث في الضفة والقطاع، وعدم الانحياز وعدم تسييس هذه المؤسسة، ويكفي أن أضرب مثلاً أنه في تاريخ هذه المؤسسات لم يسمح لها بالدخول إلى أماكن التحقيق واحتجاز الموقوفين كما حدث في قطاع غزة، ومع ذلك بقيت هذه المنظمات على عوجها وانحيازها بهذه التقارير، ويكفي أن أقول أن هناك شكوكاً في أن إحدى هذه المؤسسات كانت وراء الجوانب السلبية في تقرير جولدستون، والتي أساءت إلى حماس وإلى حكمها في قطاع غزة إبان الحرب.

**ما رؤيتك لواقع الحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة؟**

إذا أردنا أن نقارن بين الضفة والقطاع فلا مجال للمقارنة في هذا الميدان، ميدان حقوق الإنسان والحريات العامة، بالرغم من أن الصورة ليست صورة مثالية في قطاع غزة، فلا شك أن هناك ثلثات ومشاكل وتجاوزات في هذا الميدان، ولكن هذه التجاوزات مرجعها إلى حداثة تشكيل الأجهزة الأمنية وإلى قلة خبرتها وعدم تلقىها التدريب اللازم وعدم توفر الإمكانيات اللازمة لها، خاصة بعد دمار كل المراكز الأمنية ودمار السجن الرئيسي،

مدروسة تقوم على الإساءة للمواطن

شمس لا تغطي بغربال

وفي لجنة الرقابة نتابع أي شكوى في هذا الإطار، ونلاحق كل شرطي وكل من يعتدي على أي مواطن ونقوم بمحاسنته، لذا تبقى هذه الأمور في إطار الأخطاء الفردية المحدودة ولكن السياسات العامة هي سياسات تراعي الكرامة وتحترم حقوق الإنسان وتتعاون مع المؤسسات العاملة.

**ما هي مقترحاتك وتوصياتك من أجل علاج وتحسين والارتقاء بواقع الحريات العامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؟**

لا يعالج حالة الانقسام إلا التوافق الوطني والعمل على حماية المواطن الفلسطيني واحترام كرامته وإنسانيته ومعالجة أسباب الانقسام وجذوره المرتبطة بكيونة السلطة الفلسطينية وكيونة اتفاقيات أوسلو ومعالجة المنطلقات الوطنية ومقومات المشروع الوطني التي لا بد من إعادة الاعتبار لها، ولذلك دعوتي لإخواننا في حركة فتح أن ينهضوا من كبوتهم وأن يعيدوا الاعتبار لأنفسهم كحركة تحرر وطني، وأن يتخلصوا من القيادات الطفيلية التي أسقطتهم في براثن الاحتلال وفي مستنقع أوسلو.

أولا ما تقوم به الأجهزة الأمنية في الضفة أصبح مفضوحاً إلى درجة من الغباء، ومن عدم الكياسة الإعلامية عدم الاعتراف به، لأن جميع التقارير الدولية تتحدث عن ذلك، والشارع الفلسطيني يشاهد ذلك ليل نهار، فمن الغباء أن تغطي الشمس بالغبال، وهم يعترفون تارة بأعداد كبيرة من المعتقلين، وتارة ينفون وجود معتقلين، وهناك تناقضات في تصريحات المسؤولين في الضفة، وحديثهم عن انتهاء التعذيب وأنهم صححوا أوضاع المعتقلين ومنعوا التعذيب هو محاولة كاذبة هدفها ذر الرماد في العيون.

فالتعذيب مستمر بوتيرة عالية ولكن السلطة تتمتع بمظلة من الحماية من قبل أمريكا وإسرائيل والنظام الإقليمي العربي، فهناك مبالاة بين كل هذه الأطراف ضد حركة حماس وهو في الحقيقة ليس موجهاً إلى حماس وإنما هو موجه للمقاومة ولاي فعل ممانع لحالة الاستسلام وحالة السقوط المريع وغير المسبوق الحاصل في الضفة الغربية، لذلك لا يمكن أن نتحدث عن أخطاء فردية وإنما نتحدث عن حالة منهجية وعن سياسات عامة تقوم بها الأجهزة الأمنية بأوامر أمريكية إسرائيلية وتواطؤ إقليمي.

بينما على العكس تماماً السياسة في غزة تقوم على منع التعذيب ومنع العنف ويتم ملاحقة كل رجل آمن يعتدي في التحقيق بالضرب على أي مواطن، ونحن في المجلس التشريعي



النائب قفيشة بعد تفقده البلدة القديمة وتأديته صلاة الجمعة في الحرم الإبراهيمي:

## لا بد من تحرك فاعل لرفع القيود عن الحرم الإبراهيمي الشريف ودعم صمود المواطن في وجه التهويد الذي تتعرض له البلدة القديمة



والحرم الإبراهيمي الشريف لحمايةهما من عمليات التهويد الممنهجة التي يمارسها المحتل الغاصب ضد الأرض والمقدسات.

وتوجه قفيشة بنداء للمواطنين الفلسطينيين في محافظة الخليل مؤكداً فيه على ضرورة تكثيف التواجد في البلدة القديمة

قام النائب الدكتور حاتم قفيشة وعددا من رجالات الإصلاح في مدينة الخليل الجمعة (٥-٢) بزيارة تفقدية للبلدة القديمة في المدينة حيث أدوا خلالها صلاة الجمعة في الحرم الإبراهيمي الشريف. وأعرب قفيشة عن استيائه الشديد من الإجراءات التي يقوم بها جنود الاحتلال من نصب العديد من الحواجز العسكرية على أبواب الحرم الإبراهيمي الشريف إلى جانب عمليات التفتيش المذلة والمهينة التي يتعرض لها المصلين أثناء زيارتهم للحرم الإبراهيمي.

وطالب قفيشة برفع القيود المفروضة على الحرم الإبراهيمي الشريف منذ المجزرة التي ارتكبتها المستوطن غولدشتاين قبل ١٦ عاماً.

ومن ناحية أخرى ناشد قفيشة -أثناء تفقده للبلدة القديمة- الجهات المختصة بضرورة زيادة الدعم والمساعدة للمواطنين القاطنين هناك، خاصة في أيام الشتاء والبرد القارس نتيجة صعوبة الأوضاع المعيشية التي يحيونها، وكذلك تقديم العون والمساندة لأصحاب المحلات التجارية والتي بدت في غالبيتها مغلقة.

## نواب الدقهلية: "الجدار" يشوه صورة مصر

أكد أعضاء مجلس الشعب من نواب الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين بمحافظة الدقهلية حرص الإخوان الشديد على سمعة مصر وكرامتها ومكانتها داخلياً وخارجياً، مشيرين إلى أن انتقادهم للجدار الفولاذي ليس تجريحاً في مصر إنما للنهوض بالأمة، واستعادة مكانتها وريادتها المفقودة. وطالب النائب محمد عبد الباقي خلال ندوة أقامها نواب الإخوان بالدقهلية مساء أمس بضرورة التفريق بين انتقاد النظام الحاكم وسياساته، وبين انتقاد مصر كبلد له ثقافته وتاريخه الريادي على مرّ العصور.

وشدد النائب إبراهيم أبو عوف على ضرورة وعي الناس بثقافة المقاومة، والتفريق بينها وبين ثقافة الاستسلام، مؤكداً أن المسلمين لم يعتمدوا أبداً على قوة العتاد والأسلحة وإنما اعتمدوا على قوتهم بالله وقوة الحق.

وأكد أبو عوف أن الإعلام الخارجي حاول الحصول منه في مؤتمر القدس بلبنان على ما يدين مصر خارجياً إلا أنه قال لهم: "لا أحد يزايد على دور مصر. وإن كنا نعارض النظام ونتصدى له فذلك داخل مصر فقط، ونرفض الحديث عنه بما يسيء لسمعة بلدنا في الخارج". مؤكداً أنهم أن الفعاليات الشعبية من ندوات ومؤتمرات وتبرعات لم تتوقف ولم تهدأ، على عكس الموقف الرسمي الذي يدينه الجميع. وأضاف النائب طارق قطب أن الناس في العالم العربي ينظرون إلى مصر باعتبارها عقل الأمة الإسلامية؛ لذلك أصيب العالم كله بصدمة شديدة من فتوى شيخ الأزهر؛ بإباحة بناء الجدار الفولاذي بيننا وبين غزة.

## النائب فرحات: اعتقال النساء بالصفة أمر لا يُسكت عليه



النائب مريم فرحات

استنكرت النائب مريم فرحات حملات الاعتقالات المتواصلة التي تطال زوجات الشهداء والأسرى على أيدي أجهزة أمن الضفة. مشيرة إلى أن هذا العمل لا يقره عقل ولا دين.

وأكدت فرحات في تصريح صحفي: "أن الاعتقالات التي تطال زوجات الشهداء والأسرى هي خطيرة جداً. وتعتبر تجاوز لكل الخطوط الحمراء.

وأضافت فرحات: "نحن مررنا بحملات الاعتقالات والانتهاكات الصهيونية التي لا تعد ولا تحصى ولكننا صبرنا عليها. أما استدعاء زوجات الشهداء والأسرى من قبل أجهزة سلطة رام الله الأمنية فهذا لا يمكن السكوت عليه".

وتابعت فرحات: "أنا أوجه رسالة لأجهزة رام الله الأمنية وأقول لهم ارفعوا أيديكم عن المجاهدين والمقاومين واركعوا زوجاتهم الطاهرات وشأنهن".

كما وجهت فرحات رسالة أخرى لأهالي الضفة الغربية قائلة: "رسالتني لأهالي الضفة لا تسلموا المجاهدات لأجهزة سلطة رام الله المجرمة". مؤكدة أن اعتقال زوجات الشهداء والأسرى هو شيء غريب علينا وعلى

## ثقافة قانونية

إعداد/ هدى اللواء- الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي

## رؤية قانونية حول حق المطلقة في الحضانة

### مقدمة:

المطلقة مصطلح يُطلق على كل امرأة فارقت زوجها بطلاقه لها في حياته، وتعتبر ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية التي تشترك بها مختلف المجتمعات، إلا أن من أكثر الإشكاليات التي تتمخض عن حالة الطلاق تحديد مآل حضانة الأطفال، ولم تخل أحكام الشريعة الإسلامية أو القوانين من تنظيم لحضانة المطلقة، ومن خلال هذه الزاوية سوف نلقي الضوء على أهم حقوق المطلقة ألا وهو حق الحضانة.

### المقصود بالحضانة:

الحضانة لغة: من الحضن، وهو الجنب، لأن الحاضن يضم الطفل المحضون إلى جنبه. وشرعاً: حفظ صغير أو معتوه أو معاق عما يضره، وتربيته ورعاية مصالحه، إلى أن يكبر، أو يصح.

### حق المطلقة في الحضانة في إطار القانون:

نصت المادة (١١٨) الواردة في قانون حقوق العائلة رقم (٣٠٣) الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦ المطبق في قطاع غزة على الحق في الحضانة للنساء بما في ذلك المطلقة والتي تعدلت بموجب

المادة (١) البند "أ" من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٩م معدل لقانون الأحوال الشخصية والتي تضمنت ما يلي:

أ. تحديد سن الحضانة للنساء بحيث تكون للصغير سبع سنين والصغيرة تسع سنين.  
ب. للقاضي السلطة التقديرية لتمديد هذه الفترة سنتان لكل منهما إذا اقتضت مصلحتهما ذلك بحيث تكون للذكور من سن (٧-٩) والإناث من سن (٩-١١).

### يتضح مما سبق:

١. للنساء حق حضانة الصغار خلال الفترات المحددة أعلاه، ويُلاحظ أن لفظة (النساء) وردت مطلقة بحيث تشمل الأم وإذا فقدت فتكون للجدّة من ناحية الأم فالأقرب من النساء إلى الأم، ومن ثم يصبح الحق بحضانة الصغار للزوج بعد هذا السن.  
٢. لم يفرق القانون في ذلك بين أن يكون الزوجان في حالة انفصال أو في حالة طلاق، فالحضانة حق للطفل ومصلحه له تقدم على أي مصلحة أخرى، ومسؤولية الزوج والزوجة بوصفهما أبوين بغض النظر عن حالتهم الزوجية.  
٣. تؤل الحضانة بعد السن المخصص بالمادة أعلاه إلى الأب، وفي حال وفاته أو فقدانه للأهلية الخاصة بالحضانة تكون للجد أو العم أو الأخ، وهو حق مطلق للأب بموجب القانون وليس للأُم الاعتراض على ذلك وعليها تسليم الصغير للحاضن من الرجال بعد انتهاء فترة حضانتها له.



## شكاوى وردود

وردت شكوى إلى اللجنة القانونية من مجموعة من مالكي شركات الحافلات يتظلمون فيها من اعتزام وزارة النقل والمواصلات تطبيق قانون السير الأردني إضافة إلى فرض رسوم جديدة تتعلق بالنقل بواسطة الحافلات.

رد وزارة النقل والمواصلات: إن الوزارة تلتزم بالقانون وعلى دراية بأن المجلس التشريعي هو السلطة المنوط بها سن القوانين، وأن عرض مشروع القانون المذكور أعلاه لا يعد سوى مقترحا فقط، أما بالنسبة لفرض رسوم جديدة فإننا نلتزم بعدم إقرار أي رسم جديد إلا وفقاً للأصول القانونية المعمول بها.

وردت شكوى إلى اللجنة الاقتصادية من الهيئة الفلسطينية للمطاعم والخدمات السياحية يشكون فيها من قيام وزارة المالية بمهاجمة الفنادق والمطاعم وتقوم بالاستيلاء على أجهزة الحاسوب والدفاتر الخاصة بعمل هذه المطاعم والفنادق وبمطالبة أصحابها بضرائب.

رد وزارة المالية: تعتبر هذه الحملة الضريبية الأولى منذ تولي الحكومة العاشرة لمهامها والتي تناولت شريحة المنشآت العاملة والتي لم تتأثر من الحصار وشملت (صالات الأفراح، المطاعم والفنادق) العاملة والمتهربة ضريبياً لاسترداد المال العام، والذي امتنع أصحاب هذه المنشآت عن دفعه. كما أنه تم مطالبتهم عدة مرات بدفع ما عليهم من مستحقات مالية وتقديم الكشف الدورية حسب النظام ولكن دون جدوى، ولم تشمل الحملة الضريبية الشرائح التي تضررت بفعل الحصار. كما إن جهل بعض أصحاب تلك الشريحة بالأنظمة والقوانين المعمول بها هو الذي دفعهم إلى القول بأن الحملة لا تستند إلى أي أساس قانوني، حيث يرجى العلم بأن أحد مقومات الحملة الضريبية هي التغطية القانونية، حيث أنه حسب البند رقم (٢) من المادة (٢٢) في قانون ضريبة الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ والتي تنص على: "عند توفر أدلة أو بيانات لدى مأمور التقدير يحق للمدير أو لأي موظف مفوض من قبله خطياً أن يجري التحقيق اللازم لتطبيق أحكام هذا القانون على محلات المكلفين ومكاتبهم وأن يدخل إلى مكان العمل لفحص البضائع المخزونة والسجلات والقيود والمستندات الأخرى المتعلقة بالعمل، ويجوز له ضبط هذه السجلات والمستندات الضرورية لأغراض تطبيق هذا القانون وللمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً تجدد إذا دعت الحاجة لأسباب معقولة بموافقة المدير الخطية".

وعليه فإن مطالبتهم بإعفاء تلك المنشآت من الضرائب هو مطلب غير قانوني.

وردت شكوى إلى لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تفيد فيها المواطنة ف/ ش بأنها تمتلك سيارة ومسجلة لدى سلطة الترخيص كما يدعي محامها بأنها موجودة لدى أحد الأجنحة العسكرية.

رد وزارة الداخلية: تم التواصل مع المعنيين وأفادوا بأن السيارة غير موجودة لديهم وغير معروف مكانها.

وردت إلى لجنة التربية والشؤون الاجتماعية شكوى من المأذون ف/ ز يشتكي فيها من سحب التكليف منه في العمل كمأذون شرعي، ويطلب فيها الاستمرار في العمل كمأذون أسوة بموظفي المحاكم خاصة في ظل الظروف الاقتصادية.

الرد: تم التواصل مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء حيث أفاد بأن قرار سحب دفاتر المأذونين الشرعيين جاء تنفيذياً لقرار مجلس الوزراء، والقاضي بعدم ازدواجية العمل، وأن المذكور يعمل مدرساً براتب ثابت لدى وزارة التربية والتعليم، لذلك لم يتم تسليمه دفتر عقود الزواج جديد له أسوة بباقي زملائه حسب الأصول.

عقدت ورشة عمل بخصوص مشروع قانون هيئة ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين

## اللجنة القانونية بالتشريعي تناقش مشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية بشأن تسمية الأطفال مجهولي النسب



جرائم الحرب المستشار ضياء المدهون. وأوصى المشاركون بضرورة الإسراع في تشكيل هيئة مستقلة لملاحقة مجرمي الحرب تتمتع بالاستقلالية المالية والفنية وبإشراف وزير العدل.

التعديلات المقترحة على مشروع قانون هيئة ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين بحضور رئيس وأعضاء اللجنة القانونية وممثلين عن النيابة العامة ووزارة العدل وديوان الفتوى والتشريع، إضافة إلى رئيس اللجنة المركزية لرصد وتوثيق

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية بشأن تسمية الأطفال مجهولي النسب، وحضر الورشة رئيس وأعضاء اللجنة القانونية وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى مختصين في الشريعة الإسلامية وممثلي القضاء الشرعي. وافتتح الورشة د. أحمد أبو حلبية، مستعرضا الدوافع والمبررات التي استدعت عقد الورشة لا سيما ازدياد الشكاوى المقدمة من جمعيات خيرية لرعاية مجهولي النسب أو من أشخاص عاديون يتولون رعاية وحضانة أطفال لا نسب لهم، وتتعلق هذه الشكاوى بإشكالية تسمية الأسماء للأطفال مجهولي النسب لدى إدارة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية.

من جانبه استعرض ممثل القضاء الشرعي تجارب الدول المجاورة إزاء تسمية مجهولي النسب. وفي نهاية الورشة أجمع المشاركون على تأكيد حرمة التبنّي في الإسلام ووجوب تدبيل نص القانون الحالي بشأن تسمية مجهولي النسب بما يحفظ كرامة الطفل مجهول النسب. من جهة أخرى عقدت اللجنة ورشة عمل لمناقشة

النواب: ما يحدث جريمة حرب، ومسلسل التهويد يستهدف اقتلاع الوجود العربي فيها

## لجنة القدس والأقصى تعقد اجتماعاً لبحث سبل التصدي للأخطار التي تستهدف المدينة المقدسة

وآخرها إغلاق باب العمود وهو الباب الرئيسي المؤدي إلى المسجد الأقصى، والسياسة الصهيونية المستمرة في تغيير المعالم العربية والإسلامية في مدينة القدس وفرض الضرائب والاستيلاء على منازل أهلنا المقدسيين وتحويلها إلى كنس وملاه ليلية، والتواطؤ من بعض أصحاب النفوس الضعيفة في سياسة شراء العقارات المقدسية لليهود نتيجة الإغراءات الخيالية في أسعار العقارات. ودعت الحلايقة إلى ضرورة البحث عن خطة عملية لدعم سكان المدينة، وخاصة فيما يتعلق بعمليات الهدم والأوامر الجديدة بالهدم، وضرورة مضاعفة الجهود الإعلامية وفضح الممارسات والخطط التي تحاك ضد أهلنا في مدينة القدس، مشددة على ضرورة التواصل مع الجهات الدولية والعربية والأجنبية من أجل ممارسة الضغط لإيقاف عمليات سحب الهويات والترحيل القسري لسكان المدينة المقدسة.

في ذات السياق تحدث النائب أحمد عطون عن الحالة الاقتصادية والظروف المعيشية لسكان مدينة القدس، معتبراً أن ما يجري في مدينة القدس من فرض ضرائب باهظة ونشر للفساد في أوساط المواطنين المقدسيين والاعتداء عليهم وإغلاق للمؤسسات الأهلية والخاصة، ما هو إلا نوع من التهويد المستمر لمدينة القدس، مطالباً بضرورة تقديم الدعم المادي واللوجستي والمعنوي للمواطنين المقدسيين. وفي نهاية الاجتماع توافق أعضاء اللجنة على مضاعفة الجهود والقيام بنشاطات فورية تساهم في تعزيز صمود المقدسيين في وجه الهجمة الشرسة التي تستهدف تهويد المدينة المقدسة.

أن هذه السياسة تسعى في نهاية المطاف إلى تهويد كامل المدينة المقدسة وعلى رأس ذلك المسجد الأقصى المبارك. وأضاف د. أبو حلبية أن هذه الهجمة تستهدف الوجود العربي في المدينة وأنها تشكل محاولة كبيرة وخطيرة لمحو المقدسيين من حاضر المدينة ومستقبلها، مؤكداً أن على الجميع أن يعلم أن المسجد الأقصى يمر الآن في أخطر الهجمات وأشدها. بدوره تحدث النائب م. جمال سكيك عن الحفريات المستمرة أسفل منازل المواطنين في حي سلوان وحي الأفارقة، وأثار ذلك على منازل المواطنين والعقارات والانهيارات المستمرة في الطرقات نتيجة تلك الحفريات، داعياً المؤسسات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان إلى عمل اللازم لحماية شعبنا من السياسة الصهيونية المتبعة ضد المواطنين الأمنيين في منازلهم، وضرورة حمايتهم وفق القوانين الدولية التي تكفل لهم العيش في منازلهم وعلى أرضهم بأمن وأمان.

وشدد م. سكيك على ضرورة العمل الفوري على إقرار قانون "مشروع الصندوق الوطني لدعم القدس" الذي تم إقراره بالمناقشة العامة في المجلس التشريعي الفلسطيني حتى يتسنى للجميع المساهمة الفاعلة والجادة في دعم صمود أهلنا المقدسيين في مواجهة الهجمة الشرسة التي يتبعها الاحتلال الصهيوني في القدس والمسجد الأقصى المبارك. من جهتها أشارت النائب سميرة الحلايقة في مداخلتها إلى العديد من الانتهاكات التي تعاني منها مدينة القدس والمسجد الأقصى، ومنها سياسة هدم المنازل والإغلاق المستمرة لأبواب المسجد الأقصى

عقدت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي مساء الأحد (٢٠٧) اجتماعاً لها في مدينتي رام الله وغزة، وترأس الاجتماع النائب د. أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة بحضور النائب م. جمال سكيك ومشاركة كلا من النائب أحمد عطون والنائب سميرة الحلايقة عبر الهاتف، حيث ناقشت اللجنة الوضع الراهن في مدينة القدس في ظل تردي الوضع الإنساني فيها نتيجة استمرار مسلسل التهويد للمدينة والمسجد الأقصى.

وقدم د. أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة شرحاً مفصلاً عن الوضع الراهن في مدينة القدس، متطرقاً إلى أخطر القضايا التي تعاني منها مدينة القدس والمسجد الأقصى ومسلسل التهويد الذي طال جميع مناحي المدينة، والذي كان آخره مخطط إقامة مدينة الملك داوود والحفريات والانهيارات في شوارع حي سلوان، وقرارات الهدم الأخيرة وسحب هويات ٤٠ ألف مقدسي، ومحاصرة المسجد الأقصى من باطن الأرض ومن فوق الأرض من خلال استمرار حفر الأنفاق أسفل المسجد الأقصى، وإغلاق باب العمود المدخل الرئيسي للمسجد الأقصى المبارك.

وأكد د. أبو حلبية أن ما يجري في مدينة القدس من استمرار بناء مزيد من المستوطنات والوحدات الاستيطانية وإحكام عزل المدينة، والعمل بكل الوسائل لتهجير أهلها الشرعيين وهدم بيوتها وأحيائها العربية، ومحاصرة المسجد الأقصى وعزله عن الأحياء العربية القديمة في القدس، وذلك باقتطاع الجزء الجنوبي الغربي من الأقصى للتمهيد لإقامة الهيكل المزعوم الصهيوني، ما هو إلا إعلان حرب على المدينة وأهلها المقدسيين، مشدداً على

## النائب د. عمر عبد الرزاق

# هناك حاجة فورية لصياغة مبادرة تعمل على تحقيق المصالحة وتشكيل قيادة وطنية

## ◆ سيبقى صوتنا مرتفعاً وجريئاً في وجه المخططات الهادفة إلى استمرار الانقسام والتفاوض على الثوابت الوطنية

أكد النائب الدكتور عمر عبد الرزاق أن هناك حاجة ماسة وفورية لصياغة مبادرة وطنية تعمل على تحقيق المصالحة وتشكيل قيادة وطنية مؤقتة إلى حين إصلاح منظمة التحرير وبناء استراتيجية موحدة للمقاومة والمفاوضات، مشيراً إلى أن الأولوية الراهنة لتحقيق المصالحة الوطنية بهدف بناء الجبهة الداخلية الفلسطينية في وجه المخططات الصهيونية والأمريكية للمنطقة، وأن إمكان فتح استغلال مظلة المجلس التشريعي لفرض المصالحة على الأطراف المختلفة.

وشدد د. عبد الرزاق في حوار شامل مع "البرلمان" على أن

الحالة البوليسية الراهنة في الضفة الغربية تغتصب سلطة المجلس التشريعي، وأن شعبية الإسلاميين في الضفة ترتفع باطراد رغم الإجراءات السلطوية القمعية، موضحاً أن رهانات فتح وأنصارها على جدوى الحصار السياسي والاقتصادي والضغط الأمني وتزوير الانتخابات خاسرة لا محالة، وأضاف د. عبد الرزاق أن المراقبة الدائمة والتضييق الشديد لا زال مفروضاً على النواب الإسلاميين ومكاتبهم وموظفيهم وأبنائهم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، وأن هناك حاجة إلى جهود ضخمة وإجراءات عملية لتهيئة الأجواء المناسبة

لانتخابات نزيهة وحرّة وشفافة تعبر عن حقيقة رغبات الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن حماس أثبتت قدرتها على الحكم والمقاومة، ولا بدّ من اتخاذ الاحتياطات الدستورية لكبح قدرة الاحتلال على التأثير في الشرعية الفلسطينية. وأشار د. عبد الرزاق إلى إمكانية تحقيق الشراكة مع فتح واردة حال استيقاظها من أوهام التسوية والمفاوضات، مشدداً في الوقت نفسه على أن أزمة مصر وحماس ستنتهي حال الإدراك المصري أن حماس ليست خطراً على النظام المصري. وفيما يلي نص الحوار:

في كل المناسبات.

**- انتهت الأحد الماضي المدة القانونية والدستورية للمجلس التشريعي، وهناك من لا زال يشكك في انتهاء صلاحية المجلس التشريعي.. ما قولكم في ذلك؟**

في الحقيقة لم تنته الولاية القانونية والدستورية للمجلس التشريعي، وإنما الذي انتهى هو فترة التفويض التي منحها الشعب للمنتخبين النواب، والآن تستمر هذه الولاية ولكن وفق تفويض دستوري جاء النص فيه صريحاً في المادة ٤٧ مكرر من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، وبالتالي فإن صلاحيات الجلسة التشريعي مستمرة وكاملة وفق الدستور.

**ما الشكل العام الذي ستبدو عليه أنشطتكم البرلمانية كنواب على أرض الضفة الغربية خلال المرحلة المقبلة التي تسبق أية انتخابات يمكن التوافق عليها في ظل الانقسام الراهن ومنعكم من دخول مقر التشريعي وممارسة واجباتكم المنصوص عليها حسب القانون الأساسي الفلسطيني؟**

سنستمر في القيام بواجباتنا الممكنة تجاه شعبنا وقضيتنا كما كنا قبل تاريخ ١٢٥، ولكن نؤكد أن الحالة البوليسية الراهنة في الضفة الغربية تغتصب سلطة المجلس التشريعي وتمنعه من القيام بواجبه تجاه الشعب والقضية، وعلى الرغم من ذلك سنبقي صوتنا مرتفعاً وجريئاً في وجه المخططات الهادفة إلى استمرار الانقسام والعودة إلى التفاوض على الثوابت الوطنية.

**ما موقفكم مما يسمى "مجموعات العمل البرلمانية" التي يسمح لها بدخول المجلس التشريعي وإبداء ملاحظات على أداء حكومة فياض، فيما يتم منعكم وحرمانكم كنواب من ذلك؟**

إن هذه المجموعات شكلت بصورة بعيدة عن القانون الأساسي وعن النظام الداخلي للمجلس التشريعي، وبالتالي فلا وزن ولا قيمة لما تقوم به. أما السماح لها بتناول حكومة فياض بالنقد فهو ضمن تبادل المصالح، فمن جهة تعترف هذه المجموعات بـ"شرعية" حكومة فياض اللادستورية، ومن جهة تسهل حكومة فياض وتحمي مصالح هؤلاء وتيسر لهم سفرهم ونشاطاتهم. بالنسبة لنا لا ننتظر أن يسمح لنا أحد أو لا يسمح فنحن قاطعون هذه المجموعات كونها تشكل التفافاً على المجلس التشريعي وكونها تعترف بحكومة فياض التي ننتقدها ونعتبرها "كنواب" غير دستورية ونعلن ذلك

**الماضية من عمر المجلس التشريعي؟**

اختلف الأداء البرلماني خلال السنوات الأربع الماضية في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، ففي حين تم شل المجلس التشريعي في الضفة الغربية وخاصة في السنتين الأخيرتين استمر المجلس التشريعي في قطاع غزة بالقيام بمهامه التشريعية والرقابية والسياسية، واعتقد أن تقييم الفترة يجب أن يتم من خلال هيئات مستقلة ومحيدة، ولكن بالإضافة إلى القوانين التي أقرت أو عدلت وبالإضافة إلى الرقابة على الحكومة والجهاز التنفيذي وبالإضافة إلى العلاقات العامة التي تم نسجها مع البعدين العربي والإسلامي، فإنني أرى أن أهم الإنجازات على المستوى العام تتمثل في:

- عطل فوزنا في الانتخابات كثيراً من الخطط والمؤامرات التي كانت تحاك باتجاه تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تمهيدا لإدماج الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط الجديد.
- أثبتت الحركة قدرتها في إدارة القطاع العام الفلسطيني بالرغم من الحرب الشاملة التي أعلنت عليها بشراكة دولية وإقليمية ومحلية.
- أثبتت الحركة قدرتها على إدارة الأزمة الداخلية من خلال التوصل إلى اتفاق وثيقة الوفاق الوطني ومن خلال النجاح في تشكيل أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية.
- أثبتت الحركة قدرتها في حماية برنامجها ورجالها وحكومتها من خلال فرض النظام والانضباط وإنهاء الفتن الأمني والتمرد العسكري في قطاع غزة وتوفير الأمن والاستقرار للمواطن الفلسطيني ومؤسساته هناك.
- أثبتت الحركة قدرتها على التوفيق بين الحكم والمقاومة من خلال النصر المؤزر الذي يسهه الله لها في معركة الفرقان.

**هل تؤمن بإمكانية تحقيق الديمقراطية تحت حراب الاحتلال؟**

أثبتت التجربة التي خضناها منذ العام ٢٠٠٦ أن الاحتلال

يمكنه أن يعطل نتائج العملية الانتخابية وخاصة إذا ما تلاقت مصالحه مع مصالح كتل وفصائل فلسطينية. وهذا يؤشر إلى أنه لا بد من اتخاذ الاحتياطات الدستورية اللازمة للحد من قدرة الاحتلال على التأثير في الشرعية الفلسطينية الممثلة لطموحات الشعب وتعبر عن حقيقة رأيه وتطلعاته.

**في ضوء التجربة البرلمانية الراهنة والمعوقات التي انتصبت لإجهاضها، وخاصة من قبل حركة فتح.. هل تشعر بإمكان حدوث تغييرات في الفكر والمنهج قد يدفع فتح إلى تبني سلوك مغاير لإنجاح المصالحة وتحقيق الشراكة الحقيقية عقب أية انتخابات مستقبلية يتم إجراؤها؟**

نعم أعتقد ذلك، وسيتم ذلك في اللحظة التي تستيقظ فيها فتح من وهم إمكانية تحقيق الأهداف الفلسطينية من خلال العملية السياسية القائمة وبالمنهج الذي اعتمد خلال العشرين عام الماضية، لأنها حينها ستتيقن أن السند والظهر الحقيقي للفلسطيني هو أخوه الفلسطيني حتى ولو كان منافساً قوياً له.

**هناك من يتهم الموقف السياسي لحركة حماس بالتسبب بفرض الحصار وإجهاض التجربة الديمقراطية.. ما قولكم في ذلك؟**

هناك تحليل واسع لهذا الموضوع، ولكن باختصار فإن الإمبريالية الدولية بقيادة الولايات المتحدة أنجبت المشروع الصهيوني ورعته ورببته لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وتبنت سياسات وبرامج تمنع أي مساس بتفوق الكيان وقدراته ووجدت في البعض الفلسطيني من هو على استعداد للاستغناء عنهم بحجة تلاقي المصالح أو بحجة عبثية المقاومة لمشروع الحل الأمريكي في المنطقة. من هنا كان - بالنسبة لهم - ظهور حركة عارمة ضد تيارهم أمراً غير محتمل، ولا بد من محاربته بل وسحقه إن لم يكن ممكناً

حالة البوليسية الراهنة في الضفة تغتصب سلطة المجلس التشريعي وشعبية

الإسلاميين في الضفة ترتفع باطراد رغم الإجراءات السلطوية القمعية



## في حوار شامل مع "البرلمان":

# طنية مؤقتة وبناء استراتيجية موحدة للمقاومة والمفاوضات

## ◆ إمكانية تحقيق الشراكة مع فتح واردة حال استيقاظها من أوهام التسوية والمفاوضات



● حماس أثبتت قدرتها على الحكم والمقاومة ولا بدّ من اتخاذ الاحتياطات

الدستورية لكبح قدرة الاحتلال على التأثير في الشرعية الفلسطينية

● هناك حاجة إلى جهود ضخمة وإجراءات عملية لتهيئة الأجواء المناسبة

لانتخابات نزيهة وحرّة وشفافة تعبر عن حقيقة رغبات الشعب الفلسطيني

احتواء.

**هل ترى فرصة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعيدا الضغوط والتدخلات الأمنية حال تم التوافق على إجرائها مستقبلا في ظل البيئة الأمنية المعروفة التي تحكم الضفة الغربية حاليا؟**

سيكون هناك حاجة إلى جهود ضخمة لتهيئة الأجواء المناسبة لانتخابات نزيهة وحرّة وشفافة تعبر عن حقيقة رغبات الشعب الفلسطيني، فلا بد من إنهاء الاعتقالات السياسية وإنهاء الملاحقات الأمنية وإعادة المفصولين والتوقف عن التوظيف العام على أسس حزبية وفصائلية، ولا بد من عودة الأوضاع في الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاجتماعية والثقافية إلى ما كانت عليه قبل حزيران ٢٠٠٧، ولا بد من عودة حرية التجمهر وممارسة الأنشطة العامة والجماعية والنقابية. وأشارت بعض التقارير الأجنبية (مجموعة الأزمات الدولية) إلى قناعتها بعدم إمكانية إجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة في الأراضي الفلسطينية قبل مرور عام على الأقل على المصالحة الفلسطينية إن تمت.

لذا أنا لا أعتقد أن العام الواحد سيكون كافيا لتبديد مخاوف المواطنين وطمأنتهم على إمكانية الإدلاء باصواتهم بحرية ودون محاسبة على ذلك لاحقا.

**تبدو حركة فتح وحلفاؤها على الساحة الفلسطينية واثقين تماما من فوزهم بأية انتخابات قادمة.. على ماذا يستندون في آمالهم تلك، وهل هناك رصيد حقيقي وموضوعي لتلك الآمال المبسوطة، وهل صحيح ما يزعمه البعض عن تراجع التأييد الشعبي لحركة حماس في الضفة الغربية؟**

نحن نعتقد أن شعبية الإسلاميين في الضفة الغربية ارتفعت بشكل واضح رغم الإجراءات القمعية، وذلك أن ممارسات الأجهزة الأمنية وارتباطها بديتوت وحمايتها

للمستوطنين وملاحقتها للمقاومة أدت إلى مواقف شعبية معادية لها ولبرنامج الجهة التي تدعمها.

لقد ارتفعت شعبية الكتلة الإسلامية في جامعة بير زيت (رغم كل الممارسات) في انتخابات العام ٢٠٠٩ بحوالي ٢٠٪ مقارنة بانتخابات العام ٢٠٠٨.

ومن هنا أنا أعتقد أن حركة فتح وأنصارها في تفاؤلهم يراهنون خاسرين لا محالة على أربعة أمور:

• الأول: أن إجراءات الحصار والتضييق الاقتصادي وتأخر الرواتب التي عانى منها المواطنون خلال السنوات الماضية ستغير من قناعاتهم، ونسوا أن الأمر مرتبط بثوابت وأن التضحية كانت عامة وبالتالي قد يستقطب ذلك مؤيديين جدد.

• الثاني: أن التغيير الذي حصل على قانون الانتخابات وإمكانية توحيد فتح لخوض الانتخابات سيعلب في غير صالح الحركة الإسلامية، ونسوا أنهم جربوا علينا كل القوانين في الانتخابات المحلية ونجحت الحركة بغض النظر عن القوانين.

• الثالث: أنهم يعتقدون أن الضغط الأمني والملاحقة والتعذيب الذي تعرض له أنصار الحركة سيؤدي إلى تكاسلهم عن دعمها في انتخابات قادمة، ونسوا أن الولاء هنا ولاء مبادئ وسينقلب إلى تحدي.

• الرابع: فيبدو أنهم يخططون للعبث في العملية الانتخابية لحسم نتائجها مسبقا كما فعلوا في كثير من الانتخابات المحلية خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

**على ضوء محاولة د. دويك عقد جلسة خاصة لمناقشة موضوع المصالحة.. هل تعتقد أن المناخات أضحت مواتية لإنهاء صفحة الانقسام واستعادة التوافق الوطني؟**

نعم نحن نعتقد أن الأولوية الأولى الراهنة هي تحقيق المصالحة الوطنية لبناء الجبهة الداخلية الموحدة في وجه المخططات الصهيونية والأمريكية للمنطقة.

**هل ترى هناك فرصة ما لنجاح مساعي د. دويك والنواب**

**الإسلاميين والمجلس التشريعي بشكل عام لإنجاح جهود المصالحة الوطنية، أم أن الأمر أكبر من ذلك ويحتاج إلى بلورة قبول إقليمي ودولي مسبق؟**

نعم هناك فرصة، ونتمنى أن تقتنص فتح هذه الفرصة.

**هل ترى في المصالحة حلا سحريا لمعضلات الواقع الفلسطيني، وهل في ثنائية الورقة المصرية ما يعالج المعضلة الفلسطينية التي تسببت في حدوث الانقسام سياسيا وأمنيا، وهل يمكن القول أن اتفاق المصالحة سوف يتم تطبيقه واقعا أم أن الأمر سيبقى نصوصا على ورق على اعتبار أن ما في الضفة للضفة وما في غزة لغزة بانتظار موعد الانتخابات فحسب؟**

الورقة المصرية والمصالحة يجب أن ينظر إليهما كمداخل للبدء في حوار سياسي فلسطيني - فلسطيني بهدف الوصول إلى برنامج موحد يشكل الحد الأدنى الذي يجمع جميع الطيف السياسي الفلسطيني ويجب على سؤال: كيف نواجه الاحتلال ومخططاته؟ ولا بد من الاتفاق على استراتيجية وطنية للمقاومة والمفاوضات.

**يقال أن هناك موافقة من طرف الرئيس منتهي الولاية محمود عباس على لقاء خالد مشعل لطلي صفحة الانقسام إلا أن هناك فيتو مصري على ذلك.. ما حقيقة الأمر؟**

ليس لدي معلومات عن هذا الموضوع، وأتمنى أن يتم اللقاء في أقرب وقت.

**هل تعتقد أن الأزمة الناشبة بين حماس ومصر قابلة للحل في الأفق المنظور، وخصوصا في ظل التشدد المصري الغريب في التعاطي مع هذه المسألة؟**

نعم سيتم ذلك في اللحظة التي تدرك فيها مصر أن حماس ليست خطرا على النظام المصري.

**ألا ترى أن هناك حاجة لقيام حركة حماس ببلورة مقاربة سياسية جديدة للتعاطي مع تحدي الموقف الإقليمي والدولي المعادي، وبما لا يسمح بإعادة إنتاج واقع الحصار من جديد لدى إجراء أية انتخابات مستقبلية وفوز حماس، بأي شكل، فيها؟**

نعم والحاجة ماسة وفورية لصياغة مبادرة تعمل على: • تحقيق المصالحة.

• فتح الطريق أمام تشكيل قيادة فلسطينية وطنية مؤقتة إلى حين إجراء انتخابات للمجلس الوطني وإصلاح منظمة التحرير.

• فتح الطريق لاستراتيجية فلسطينية موحدة للمقاومة والمفاوضات.

**كيف تقيم موقف البرلمانين الأوروبيين الذين يتحركون لنصرة غزة بشكل لافت هذه الأيام، وذلك في ضوء الزيارة المهمة للوفد البرلماني الأوروبي لقطاع غزة قبل عدة أيام، وهل تتوقع أن يثمر ذلك عن حراك ما لكسر الحصار المفروض؟**

القضية الفلسطينية قضية عادلة وتستقطب التأييد بسهولة، وعزز ذلك ثبات الحركة في القطاع في وجه العدوان الإسرائيلي وإفشال أهدافه بالإضافة إلى الثبات على المبادئ. ولكن هناك حاجة ماسة إلى الانفتاح على المجتمعات الحرة بمرونة كافية لا تعرض الثوابت للمساومة ولكن لا تؤدي إلى سوء فهم للإسلام والإسلاميين.

**هل ترى أن إمكانية منول قادة الاحتلال أمام محاكم العدالة الدولية باتت قريبة، أم أن الأمر لا زال بعيدا، وخصوصا في ظل محاولات بعض الدول لحث برلماناتها على تغيير قوانينها لمنع عرض قادة الاحتلال أمام القضاء فيها؟**

رغم وجود كل الدوافع والمبررات لتقديمهم إلى المحاكم الدولية، إلا أن الأنظمة السياسية في معظم الدول مازالت ترتبط بالكيان الصهيوني بمصالح متنوعة، ولذلك سيعرقلون عملية محاكمة القادة الصهاينة، إلا أن التغيرات بدأت ولا أعتقد أنها قابلة للتوقف، ولا بد من إدانة ضخ النشاط والحيوية فيها.

المراقبة الدائمة والتضييق الشديد لا زال مفروضا على النواب الإسلاميين

ومكاتبهم وموظفيهم وأبنائهم بل ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية



## النائبات الاس

# إرادة صلبة وعمل دؤوب

## ودم الفلسطينيين

## أيضا أحمر..



بقلم النائب/

حسني البوريني

مع كل يوم تشرق فيه الشمس يفيق الفلسطينيون على عدوان جديد وانتهاك جديد بحق أبناء شعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

وفي الوقت الذي يتعرض فيه شعبنا الفلسطيني في غزة الصامدة للتجويع والحصار. يتعرض الشعب نفسه في الضفة الصابرة لشتى صنوف العرابة من قطاعان المستوطنين وعلى مرأى ومسمع العالم كله، وتحت حماية وتحرير وتشجيع الجيش الإسرائيلي وقادة حكومتهم المجرمين.

فمن قتل للسكان الأمنيين ومصادرة لأراضيهم واقتلاع أشجارهم واقتحام بيوتهم، مروراً بحرق مساجدهم وتخريب مزارعهم وهدم بيوتهم وتشريد العشرات كل يوم وطردهم من بيوتهم وممتلكاتهم، وصولاً إلى تلويث كل ظاهر وتدنيس كل مقدس وتخريب كل عامر.

قد نفهم هذا من الاحتلال سواء كان من الجيش أو المستوطنين فكلهم في عدوانهم على الفلسطينيين سواء.

لكننا لا نستطيع أن نفهم هذا الصمت المريب والسكون العجيب من الذين كانوا يطلبون ويزمرون مع كل عملية جهادية يدافع فيها أصحاب الحق عن حقهم فيقتل فيها صهيوني أو يصاب.

لا نستطيع أن نفهم أو نتفهم عجز العرب حتى عن تصريح أو احتجاج على مايجري من المستوطنين في الأرض المحتلة.

وإذا فهمنا أو تفهمنا موقفهم ذلك -وما ينبغي لنا أن نفعل- فإننا قطعاً لن نستطيع أن نفهم أو نتفهم موقف السلطة وهي ترى هذه العرابة ولا تحرك ساكناً بل تواصل حملتها في مطاردة المقاومين واعتقال المجاهدين والتنكيل بهم، وتواصل مع الاحتلال التنسيق الأمني المعيب.

إن ما يجري في فلسطين ليس عدواناً ولا انتهاكاً. بل هو حرب إبادة جماعية منظمة. وحرب استئصال ممنهجة. لا يقتصر خطرنا على الفلسطينيين فحسب، بل إن نارها ستحرق الأخضر واليابس من عالمنا العربي والإسلامي - لا سمح الله - فهل وعي العرب هذه الحقيقة؟!

أم أننا هنا فصرنا على غيرنا أهون؟

فأين الذين كانوا يطيطرون مهرولين مذعورين من عاصمة لأخرى مع كل عملية جهادية قلقيين على أمن المنطقة وحرصيين على استقرارها؟!

إن الواقع لا يبشر بخير. ولن تسعد المنطقة بأمن وسلام مادام المستوطنين وحكومتهم يعيثون في الأرض فساداً وما دام العرب لا يعينهم ما يجري، وما دام الدم المهرق هو دم فلسطيني.

فهل دم اليهود أحمر ودم الفلسطينيين أزرق.

## النائب الطويل: قبول الأمم المتحدة

## بالتعويض فضيحة

أكد النائب حسام الطويل أن قبول الأمم المتحدة بتقاضي عشرة ملايين دولار من "إسرائيل" كتعويض عن الدمار والأضرار التي لحقت بمنشآت "الأونروا" في غزة أثناء الحرب الإسرائيلية الأخيرة أمر مستهجن، يهبط إلى مستوى الفضيحة السياسية.

وقال الطويل في بيان صحفي: "إن الفضيحة تكمن في كون هذه التعويضات تم التوصل إليها عبر المفاوضات الثنائية بين "إسرائيل" والأمم المتحدة، وبمبادرة إسرائيلية ذاتية، من شأنها أن تساعد الاحتلال على التنصل من جريمة الحرب التي اقترفها في غزة".

وأضاف أن التعويض يعني إغلاق ملف أوضاع جريمة حرب، وتحديد أهم مؤسسة دولية كان من المفترض أن تتمسك بحقها وحق الشعب الفلسطيني بمحاكمة "إسرائيل" عليها وفق القانون الدولي، وليس بمفاوضات ثنائية لغايات مالية تتم من تحت الطاولة، حسب تعبيره. وأوضح الطويل أن تسوية قضية

### بدايات لم تنته بعد

كيف نسميها النهاية ونبضها لازال حياً منذ أن وضعت أول ورقة تحمل اسم التغيير والإصلاح في أول صندوق اقتراع، ولا زال صداها يتردد في أنحاء الوطن يؤكد نجاح المشروع رغم كل المعوقات.

وفي وصفها لبدايات العمل البرلماني تقول النائب منى منصور: "كان عملنا بهمة ونشاط حيث كنا نعمل ليلاً ونهاراً وأحياناً كنت أغيب عن البيت ثلاثة أيام في الأسبوع، وقد سخرت جلّ وقتي لخدمة المواطن الفلسطيني ولكن مع بداية العمل البرلماني ودخولنا بهمة ونشاط حدثت المفاجأة التي حصلت بعد ظهور نتائج الانتخابات والمضايقات التي تعرضنا لها، فقد تم احتجازنا في عمارة في مدينة رام الله من قبل مسلحين من حركة فتح، وكان يوماً صعباً لأنني لا أعرف مدينة رام الله جيداً ولا يوجد معي سيارة، فكان ذلك أول مضايقة نتعرض لها وبداية صعبة للعمل البرلماني".

في حين اعتبرت النائب هدى نعيم تجربة العمل البرلماني تجربة مميزة وفريدة في تاريخ الحركة النسائية، تقول: "كثيرة جديدة لشخصي وللحركة النسائية بشكل عام كانت البداية تتميز بالحماس الشديد والاندفاع لتعلم الكثير وفي وقت قياسي، وكانت لدينا الكثير من الخطط والإرادة للنهوض بالواقع الفلسطيني ومحو مخلفات الحقبة السابقة لإرساء العدل والشفافية والنزاهة والتخلص من الأمراض الاجتماعية التي كرسها المرحلة التي سبقتنا".

وعن الدور الذي فرضه العمل البرلماني على النائبات تحدثت النائب سميرة الحليلة قائلة: "لقد تمحور دورنا خلال الأربع سنوات الماضية في النشاطات الخدمانية من خلال مكاتبنا ومن أهمها متابعة الشكاوى التي تقدم إلينا ومحاولة إيجاد الحلول لها بالإضافة إلى الاتصال الميداني عبر تنظيم الزيارات إلى القرى والمدن ومتابعة القضايا السياسية الهامة، والتواصل مع قضايا وهموم الناس عبر الزيارات البيتية والنشاطات الاجتماعية الأخرى".

### وفي ساحات العمل شاهد

وكعادتهن أخوات الرجال يثبتن في كل موقف يجدن بما تطيب به أرواحن التي طافت على موائد الرحمن علماً وأدباً يحاولن أن يعلمن العالم كيف تحيا الشعوب.

وعن مدى فعاليتهن كنائبات في المجلس التشريعي قالت النائب الحليلة: "في بداية عملنا كنائبات انطلقنا من خلال حملات التواصل مع المراكز الأمنية والجمعيات الخيرية والبلديات وزيارة الأماكن التي تعاني من اعتداءات المستوطنين، وكذلك كان لنا عمل أساسي حيث كنا نشارك في جلسات المجلس العادية ولسات اللجان المنبثقة عن المجلس، وقد كانت هذه المرحلة ثرية جداً بالنشاطات والفعاليات، وكانت تتحلّى بروح التنافس والمثابرة، وكان

أهم ما يميز البدايات أنها كانت بداية تعلمنا فيها الكثير وكانت الخطوة الأولى التي بدأنا بها الطريق".

وأضافت: "المرأة كانت حاضرة في العمل والنشاط الميداني قبل وصولها للبرلمان ووصولها إلى مصدر القرار عزز مكانتها وقوى عزميتها ودفعها إلى المزيد من العطاء والمثابرة، وكان وصول المرأة إلى قبة البرلمان تتويج لعملها الدؤوب ومشاركتها في الحياة السياسية ومثابرتها في النشاطات الاجتماعية والخدماتية الأخرى، الأمر الجديد هو أن المرأة استطاعت إثبات وجودها وتقوية كيائها من خلال عملها البرلماني وخاصة بعد عملية الاعتقالات المبرمجة التي تعرض لها نواب المجلس التشريعي حيث أصبحت المهمة مضاعفة والمعاونة متفاقمة إلا أن التجربة كانت ناجحة وثرية واستطاعت المرأة أن تقوم بدورها على أكمل وجه بالرغم من كل المعوقات".

واعتبرت النائب نعيم أن النائبات استطعن أن يقمن بالمهام المنوطة بهن بدرجة فاقت كل التوقعات، تقول: "اعتقد أن الأخوات البرلمانيات النائبات وبشهادة الزملاء الإخوة النواب قد حصلت على نتيجة أعلى من المتوقع، ورسمت صورة ذهنية مشرقة وإيجابية لدى كل من عمل معها وتواصل معها، واستطاعت أن تثبت للجميع أن بإمكانها أن تكون جريئة وقوية ومتحدثة لبقة ومدافعة عن حقوق الناس بقوة دونما ابتذال ودونما إغفال أو تجاوز للقيم الدينية والأخلاقية، بل وبشهادة من عمل معها أنها أبدعت في بعض الملفات وفاقّت الآخرين، والسبب الأساس في ذلك أن الأخت كنائب أمامها العديد من التحديات، التحدي الأول كبرلمانية والمعوقات التي يواجهها البرلماني بشكل عام والتحدي الآخر والأصعب هو كونها سيدة وثقافة المجتمع في بعض الأحوال تكون غير منصفة لها، فاندفعت باتجاه إثبات قدرتها على الإبداع والتميز كإمرأة برلمانية".

من جهتها أكدت النائب منصور أن النائبات خاصة في الضفة تمكن من تسيير أعمال المكاتب حتى في ظل اعتقال النواب والوزراء وهو ما جعل تجربة المرأة الفلسطينية في هذه الدورة مميزة وفريدة، وأضافت قائلة: "بشهادة الجميع نوابا ووزراء استطاعت المرأة فعل ما لم يستطع الرجال أن يفعلوه، وخاصة بعد اعتقال جميع النواب من كتلة التغيير والإصلاح، فقد حملنا على عاتقنا هموم الكتلة البرلمانية، واستطعنا فتح مكاتب للنواب حتى بعد حرق مكاتبنا، وبرغم المضايقات لم نتوقف عن العمل واستقبال الوفود الأجنبية والمحلية حتى في بيوتنا بعد أن تم إغلاق المكاتب".

وأردفت قائلة: "المرأة النائب كانت حاضرة وموجودة داخل السجون الصهيونية فقد اختطفّت النائب د. مريم صالح أكثر من أربع شهور، وأنا اعتقلت أكثر من أسبوعين، وحقيقة كنا نشعر بالفخر والتقدير عندما كان المواطنون يلتقون بنا يعبرون عن سعادتهم وبإعجابهم بالهمة والعزيمة التي



## الأميات في المجلس التشريعي..

# ومسيرة لا تتوقف وإنجازات لا تغيب



النائب / سميرة الحلايقة

**الحلايقة: المرأة أثبتت وجودها تحت قبة البرلمان، ودورنا تركز على النشاطات الخدمائية والتواصل مع قضايا وهموم الناس**



النائب / هدى نعيم

**نعيم: تجربتنا البرلمانية فريدة ومميزة في تاريخ الحركة النسائية، وأنجزنا المهام المنوطة بنا بشكل فاق كل التوقعات**



النائب / منى منصور

**منصور: عملنا ليل نهار لخدمة أبناء شعبنا، وكسبنا حب وثقة الناس في الضفة، وفعلنا ما لم يفعله الرجال**

بإمكانني أن أنسب الكثير من الفضل في حياتي لدعم زوجي ووقوفه بجواري وتحمل أعباء الأسرة معي، إلى جانب أنني أؤمن أن قيمة الوقت مع الأبناء ليست بكميته وطول الساعات بقدر ما هي بخطورة نوع الوقت ومدى الحميمية والدفع في هذا الوقت وإن قصر، وهذا ما أحرص عليه أن يكون الوقت دافئاً وحميمياً فأنا أستمع إليهم وإلى مشاكلهم وأجتهد بتفريغ أوقات خارج البيت معهم بعيداً عن الهاتف والجوال والمكتب".

### ولكل تجربة حصاد

وفي نهاية كل مسيرة لابد من حصاد ثمار التجربة حلوة ناضجة لمن أخلص، ومرة قاسية لمن تقاعس وفرط. وعن إنجازات النائبات التي حققنها للنساء في مرحلة مليئة بالصعوبات تحدثت النائب منصور بالقول: "أولاً أنا كنائب أمثل الرجل والمرأة في البرلمان الفلسطيني، وقد تم تحقيق إنجازات كثيرة لصالح المرأة وإقرار القوانين التي تحمي حقوق المرأة، ومن بين القوانين التي تم إنجازها لصالح المرأة قانون الأحوال الشخصية الذي تم إقراره، وقانون الحضانة للأولاد وهو أحد القوانين المهمة، وعلى صعيد الإنجازات التي اعتبرها مهمة مشاركتي في الكثير من ورشات العمل والتي تخص المرأة وحقوقها، بالإضافة إلى زيارة بيوت النواب الأسرى والشهداء، حتى كنت أقدم لهم درع أو هدية رمزية وكانوا يشعرون بمدى السعادة لهذه الزيارة، وأيضاً مشاركة أهالي الأسرى والشهداء وزيارتهم في الأعياد لإدخال السرور والفرح عليهم، وقد كان عملي لا يقتصر على محافظة نابلس فقط بل زرت كل محافظات الضفة الغربية".

وبهمة وعزيمة قالت النائب نعيم: "بداية البرلمانية تمثل الشعب رجلاً ونساء وتحمل همومهم بشكل عام ولكنها أكثر التصاقاً وتفهماً لمشاكل النساء، ولقد بذلنا جهداً في إطار متابعة ملفات وقضايا عامة ذات علاقة بحقوق النساء والأسرة والطفل مستندين فيه إلى إسلامنا العظيم مع تفهمنا وإدراكنا لمتغيرات العصر. فكان بداية التغير في قانون الأحوال المدنية بعدم تغيير الهوية وحققنا الاحتفاظ باسمها وباسم عائلتها ووالدها".

وتابعت: "ثم كان قانون رعاية أسرى الشهداء وهو قانون تم إقراره بعد زيادة هذه الشريحة وكبرها وزيادة مشاكلها فكان لزاماً على المجلس التشريعي أن يتدخل وبالذات لصالح الطرف الأضعف فكان هذا القانون حماية لأسر الشهداء والجرحى. أيضاً في القوانين ذات العلاقة بالقضاء على سبيل المثال كان للأخوات دور خاص في الأشخاص الذين كانوا يريدون أن يمنعوا المرأة من الوصول إلى القضاء، كما استطعنا تمديد فترة الحضانة لزوجات المتوفى عنهم زوجاتهم بشكل عام لصالح الأمهات إلا إذا رأى القاضي غير ذلك من عدم أهلية الأم، بينما كان في السابق سن الولد ٩ والبنات ١١ وقد يمدد القاضي إلى ١٣، إلى جانب أن كافة القوانين التي تم سنّها وكافة القرارات التي تم اتخاذها تخدم المجتمع بكافة شرائحه رجلاً ونساء أينما كانوا في العمل أو البيت".

لكافة أوراق الرسمية والشخصية زادت من هذه الهموم والمعيقات. المعوقات كثيرة ولكن الحمد لله استطعنا أن نكسب حب المواطنين في الضفة الغربية".

وفي سياق متصل أوضحت النائب الحلايقة أن ما وضع أمامهم من عوائق شكل حافزاً جديداً للاستمرار في العمل قائلة: "لا سبيل لحصر المضايقات والمعيقات التي واجهتنا خلال عملنا وخلال الفترة الزمنية الماضية، لقد كانت هذه المضايقات حافزاً لنا على العمل ولم تحد يوماً من نشاطاتنا بل على العكس كانت تدفعنا للمزيد، ومن أهم المعيقات مسألة الاعتقالات التي كانت تطال الأهل والأحباب من أجل ممارسة الضغوط علينا لتقديم التنازلات والاستحقاقات المرحلية والسياسية، وكذلك منعنا من ممارسة نشاطاتنا تحت قبة البرلمان والمحاولات المتكررة لإفشال نشاطاتنا والالتفاف عليها ومحاولات التعجيز التي كانت تفرض علينا، وبلا شك كانت الحملات الاعتقالية المتبادلة بين السلطة والاحتلال والتي تنفذ بشكل يومي هي من أهم العقبات التي واجهتنا، وكذلك محاولات تعطيل أعمالنا المكتبية عبر اعتقال مدراء المكاتب والعاملين فيها وإحراق محتويات مكاتبنا ومطاردة المراجعين والاستبداد السياسي وسياسة تكميم الأفواه، لكن كل هذه الأمور جعلتنا نجيد العمل تحت الضغط ودفعتنا للأمام".

### ولا زالت البيوت مستقرة

من بيوتهن كانت البداية وعلى مقاعد البرلمان وبين الناس كنّ مثالا يحتذى يؤكد أن المسلمة يمكن أن تتوج ملكة في كل الأمور فهي في البيت أما وزوجة وخارجة عاملة عالمة تدير الأمور بعين الحكمة تساند الرجال تساهم في التجديف نحو مراسي الشرف والعزة. وبعد سؤالنا للنائبات الحلايقة عن الطريقة التي استطاعت أن توفق بها بين بيتها وعملها كنائبة قالت: "لم يكن العمل خارج البيت أمراً مستحدثاً في حياتنا، فمنذ بداية عملنا اعتدنا على تنظيم أوقاتنا وترتيب أوراقنا والعمل ضمن برنامج تكاملي يوازي بين العمل داخل البيت وخارجه ولا يتصادم والحياة الاجتماعية أو الدعوية، وترتيب هذه الأمور يتعلق بالشخص نفسه ومدى قدرته على العطاء والتوفيق بين أموره البيتية ومتطلبات أعماله المجتمعية".

وفي ذات السياق أجابت النائب منصور: "هذا السؤال يجب أن يوجه إلى أولادي ولكن الحمد لله رب العالمين برغم انشغالي وعملي خارج البيت لأوقات طويلة إلا أن وضع بيتي ممتاز جداً وأكبر دليل هو نجاح أبنائي وتفوقهم الدراسي، وبيتنا مبني على التعاون ولا نقوم بتقسيم الأعمال بيننا، وكل شخص يشعر أن هناك أمراً يحتاج إلى تنفيذ فإنه يبادر، أيضاً أقوم بالاستعانة بأبنائي لإنجاز بعض المهام على الكمبيوتر فأنا لا أجيد استخدام الكمبيوتر كثيراً".

ومن بين أثقال وهموم المرأة العاملة أجابت النائب نعيم: "المرأة العاملة بشكل عام هي امرأة مثقلة وجدولها اليومي متكدس، والبرلمانية والسياسية ظروفها أكثر تعقيداً، ولكن إذا ما أجادت المرأة ترتيب أولوياتها واهتماماتها وبذلت جهداً في تحقيق التوازن حتى لا يطغى جانب في حياتها على آخر بإمكانها أن تحقق نجاحاً وتقلل ما استطاعت من ضغوط العمل والواقع".

وأضافت: "على صعيد حياتي الشخصية بعد توفيق الله سبحانه وتعالى

نتمتع بها، وأن ما حققناه لم يستطع حتى الرجال تحقيقه، وأيضاً شاركنا في كافة الجلسات وورشات العمل التي تختص بالعمل البرلماني ومهام النائب".

### عوائق لا تعيق

وكل دروب الخير لا يبد وأن يعترض الخطو شيء من منغصات الطريق، لكنها كانت صعبة وقاسية وربما تفوق كل احتمال. وعن معوقات العمل تحدثت النائب نعيم: "العوائق هي التي واجهت كافة أعضاء المجلس كثيرة من حصار سياسي إلى مقاطعة إلى عدم السماح بالسفر، وهذا شكل معيقاً إزاء التواصل مع الآخرين والالتحاق بدورات تدريبية وتنسيق مواقف أو حتى التواصل مع الآخر الذي لا يعرفنا لإيصال الصورة الحقيقية وغير المشوهة عن الإسلام والمرأة في الإسلام وحركة حماس، وهذا أيضاً أعاق تواصلنا مع الغرب بالذات، وحرماننا من الدفاع عن وجهات نظرنا وترك الساحة للعدو الإسرائيلي أو الخصم السياسي".

وتابعت بالقول: "كما أن الانقسام السياسي أعاق بشكل كبير جداً عمل المجلس التشريعي بالذات بمجاليه الأهم: التشريعي والرقابة، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي عمل على تغيير أولويات وأجندة النواب لتغيير أولويات وأجندة المواطن فأصبح جهداً كبيراً يتم بذله في إطار أعمال إغاثية، وأيضاً هناك الحرب الأخيرة واستهدافها الأفراد والمواقع وهذا كله أفقد المجلس التشريعي ومؤسسات السلطة بشكل عام التواصل والاستفادة والنمو الطبيعي وجعلنا بعد مرحلة كبيرة من البناء نعود إلى نقطة الصفر، وهناك بعض المعيقات الخاصة كالموروث الثقافية وصورة المرأة أنها ضعيفة وغير قادرة وإن كنت أستطيع أن أجزم أننا وخلال أربع سنوات تمكنا من تعديل هذه الصورة ورسم صورة أكثر ايجابية مستندة إلى تعاليم شرعنا الحنيف وأتوقع أن هذا سيكون له أثر كبير في أي انتخابات برلمانية قادمة".

بدورها أوضحت النائب منصور أن كافة العوائق التي وضعت في وجه مسيرتهم جوبهت بالصبر والثبات ولكنها مرحلة لا يمكن المرور عنها أو إنكارها حيث قالت: "حقيقة العوائق التي وضعت في بداية عملنا هي كثيرة ومتعددة، ومنها عدم وجود مكتب في البداية، واستخدام بيتي كمكتب بديل لاستقبال الوفود والمواطنين، إضافة إلى العوائق المادية نتيجة عدم تلقي الرواتب في البداية ومرورنا بأزمة مالية كبيرة، وعدم وجود سيارة شخصية للتنقل، ولكن أهم هذه العوائق التي وضعت في طريق عملنا هو ما لاقيناه من قبل حركة فتح وتهجم نواب فتح على شخصياً وقيامهم بحملة مسعورة ضدي شخصياً وإصدار البيانات الصحفية التي تهجم عليّ وتشتمني لأنني كنت أنطق بالصدق وأقول الحقيقة".

وأضافت: "أيضاً هناك ملاحقة السلطة لنا باستمرار والتضييق علينا وعلى عملنا وكل من يأتي لزيارة مكاتبنا يتم استجوابه والتحقيق معه، ولكن استطعنا أن نكسب ثقة الجميع حتى بشهادة المؤسسات غير المحسوبة علينا، ومن المعوقات قيام الاحتلال الإسرائيلي باعتقال النواب، واعتقال شخصياً وإبعادي عن أولادي خصوصاً أن لدي طفل مريض ويحتاج إلى عناية ومتابعة دائمة، كما إن مصادرة الاحتلال

بعد مرور أربع سنوات على انتخابه

## البوريني: محاولات إفشال التشريعي بدأت منذ يومه الأول



أربع سنوات مرت على ولاية المجلس التشريعي الثاني، بعد انتخابات برلمانية حققت فيها حركة حماس الأغلبية بين النواب وشكلت على إثر ذلك الحكومة العاشرة، وتحولت إلى الحكم بعد أن كانت قوة المعارضة الرئيسية. سنوات شهدت حكومتين إحداهما شكلتها حركة حماس والأخرى حكومة الوحدة الوطنية الأولى، ومن ثم جاء الانقسام وسط خلافات قانونية شديدة بين حركتي فتح وحماس حول ولاية الرئيس وولاية المجلس التشريعي. في ذكرى مرور أربع سنوات على التجربة الانتخابية التشريعية الثانية التي خاضها الشعب الفلسطيني، كان هذا الحوار مع النائب حسني البوريني عضو المجلس التشريعي عن قائمة التغيير والإصلاح في نابلس.

الانتخابية الآن دستورية، حيث إن القانون ينص على استمرار عمل المجلس التشريعي الحالي لعمله إلى حين قسم المجلس الجديد اليميني الدستوري.

**هل هناك إمكانية لعقد جلسة للمجلس التشريعي حالياً؟ وهل ستحل هذه الجلسة جزءاً من الخلاف الدائر؟**

الإمكانية موجودة، والأمر بيد "أبو مازن"، فنحن رفعنا كتاباً له نطالبه بتهيئة أجواء مناسبة لعقد جلسة للتشريعي، حيث لا يوجد مبرر لتعطيل عملنا ما دام معظم النواب أطلق سراحهم من سجون الاحتلال، ولم يبق سوى ستة عشر نائباً، فإذا لم تعقد المجلس لحل الأزمات الحالية فمتى نجتمع؟ وألفت نظركم إلى أن الانقسام الفلسطيني حصل أثناء تعطيل دول المجلس التشريعي، ولو أن عملنا كان قائماً لما وصلت الأمور إلى هذا الحد، واعتقد أن أي جلسة ستعقد يجب أن تضع قاسماً مشتركاً بين الأطراف للخروج بالبلد لبر الأمان وإنهاء الانقسام.

**ما هي أصعب الفترات التي مرت على دورة المجلس التشريعي الحالي؟**

فترة الفلتان الأمني الذي عشناه قبل اعتقالنا لدى الاحتلال كانت من أصعب الفترات التي مرت علينا، كنا نلاحق بالرصا، ونهاجم من قبل عصابات ويطلق علينا وعلى سيارتنا ومكاتبنا النيران، وتقحم جلسات المجلس

**الآن بعد مرور أربع سنوات على تشكيل المجلس التشريعي، كيف تقيم دوركم في قائمة التغيير والإصلاح داخله؟** الفترة التي شغلناها في التشريعي ووجهت منذ البداية بإفشال من سلطات الاحتلال باعتقال النواب وجميع نواب كتلة التغيير والإصلاح، وهذا الأمر أربك عملنا، وجعله تحت رحمة الاحتلال. الأمر الآخر، إفشال عملنا بدأت منذ اليوم الأول لانتخابنا من قبل حركة فتح، لكننا كنا نتوقع أن نمتص هذا الخلاف ونستوعبه، لكنهم أصروا على إفشال برنامجنا.

**هل نجح المجلس بتحقيق أي إنجاز للشعب الفلسطيني؟**

أكبر نجاح هو أن الشعب الفلسطيني يمكنه أن يمارس الديمقراطية بحرية وازاهة إذا ما التزمت كل الفصائل وسلمت بالنتائج، الأمر الثاني هو عمل المجلس التشريعي على إقرار حق المقاومة والاعتراف بشرعيتها، وتحريم وتجريم الاعتقال السياسي، بغض النظر عن عدم تطبيقه في الضفة الغربية. كما أن وثيقة الوفاق الوطني تمت في عهد حركة حماس، حيث حققنا إنجازاً وطنياً كبيراً يشهد له الجميع، حيث اتفقت جميع الفصائل على هذه الوثيقة لأول مرة، ولو أن النواب يمارسون أعمالهم بحرية لكننا حققنا إنجازات أخرى عظيمة.

**بعد انتهاء ولاية المجلس التشريعي، ما مدى قانونية استمراركم بعملكم؟**

استمرارنا في عملنا أمر قانوني، ودورتنا

## إصاءات قانونية



أحمد نعيم الأغا  
مدير دائرة اللجان التشريعية  
بالمجلس التشريعي

## العلاقة بين الشريعة والقانون.. علاقة ائتلاف أم اختلاف؟

من أكثر المسائل التي شكلت مثار جدل بين الباحثين في العلوم الإنسانية النقاش حول تحديد طبيعة العلاقة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، حيث لا تزال النظرة إلى القوانين الوضعية بأنها رجس من عمل الشيطان وأنها جاءت لتحارب الشريعة أو لتحل محلها، بل إن العديد يتوَجس من الخوض في هذه المسألة ويعتبر أن الحديث فيها بمثابة الولوج إلى حقل من الأشواك، إلا أننا في هذا المقام لسنا بصدد الانتصاب للدفاع عن القوانين، لكنها محاولة لإبراز حقيقة العلاقة بين الشريعة الإسلامية والقانون.

**لماذا القانون؟**

القانون ببساطة لا يبدو أن يكون سوى أداة لتنظيم العلاقات البشرية في مجال محدد (اجتماعي، مالي سياسي...) وقد أجمع العالم على تبني القانون كإطار ناظم للعلاقات سواء الخارجية (القانون الدولي العام) أو العلاقات الداخلية بين مواطنيه (القوانين الوطنية).

وبالتالي فإن الوصف الأدق للقانون أنه بمثابة (الوعاء) الذي يمكن أن يستوعب الخبيث أو الطيب، الضار أو النافع.

فالنصوص القانونية يمكن تطويرها كيفما شئنا بما يخدم توجهاتنا وبما ينسجم مع الدين، إذاً القانون عملياً ما هو إلا عملية تبويب وتنظيم لأحكام (تقنين)، مثلاً: قانون الأحوال الشخصية مستلهم بالكلية من الفقه الإسلامي (المذهب الحنفي) وسُمي قانون لأنه اشتمل على تقنين وتبويب لأحكام الأحوال الشخصية: الزواج، الطلاق، الحضنة، النسب، الميراث... وعلى غرار ذلك جاءت مجلة الأحكام العدلية كإطار قانوني لتبويب الأحكام المدنية المستوحاة بالأساس من الفقه الحنفي في كتاب مفرس، وبإلقاء نظرة شمولية على التشريعات السارية في فلسطين يمكن أن نؤكد بأن مساحة الاختلاف بين الشريعة والقانون ضئيلة جداً وتتركز بالخصوص في قانون العقوبات الموروث عن الانتداب البريطاني وبعض المواد في القانون التجاري التي اشتملت على أحكام تنظم (الفائدة)، والمجلس التشريعي الحالي يعكف على مراجعة هذه القوانين وتنقيحها بإلغاء النصوص التي تتنافى مع الشريعة الإسلامية.

**القانون سيجل لحماية الشريعة**

إن المتأمل في القوانين السارية في فلسطين سيلاحظ بأنها ساهمت في بسط الحماية القانونية للشريعة الإسلامية، وأثبتت بأنه العلاقة بين الدين والقانون يمكن أن تكون علاقة تكاملية وليست علاقة إحلالية (أي يحل القانون محل الدين)، وللدلالة على ذلك يمكن إبراز بعض ملامح التناغم بين الشريعة والقانون على النحو التالي:

– القانون الأساسي: نص اعتناق الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع ضمن أعلى وثيقة قانونية حيث نصت المادة (4) بأن:

- 1- الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين ولسائر الديانات السماوية احترامها وقديستها.
- 2- مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

وبالتالي يمكن أن نستنتج بأن المرجع الأساس لسن القوانين هي مبادئ الشريعة الإسلامية وهي الأحكام الكلية للشريعة، وعليه يقع باطلاً كل تشريع يناقض هذه المبادئ، وإن إدراج هذا الشرط ضمن القانون الأساسي هو بمثابة التحصين للدين الإسلامي من تسلل مواد مخالفة لروح الشريعة الإسلامية. – مجلة الأحكام العدلية العثمانية: كافة أحكام المجلة مستمدة من الشريعة الإسلامية لتنظيم الشق المالي في العلاقات المدنية مثل: البيع، الإيجار، الرهن، الكفالة، العارية، الحوالة. – قانون الأحوال الشخصية: يستوحي كافة أحكامه من الفقه الإسلامي (المذهب الحنفي) في مسائل النفقة والحضنة والنسب والموارث والزواج والطلاق.

– قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936: تناول في الفصل السادس عشر تحت عنوان "الجرائم المتعلقة بالأديان والمقامات العمومية" النص على زجر وردع الجرائم الدينية على النحو التالي: المادة 146 جريمة إهانة الأديان، المادة 147 جريمة إزعاج العبادة، المادة 149 جريمة إهانة الشعور الديني، المادة 150 جريمة إتلاف المقامات.

كما قام المجلس التشريعي في منتصف مارس/ 2009 بإجراء تعديل يتعلق بجريمة (الزنا) حيث أضحى التجريم ينسحب على ممارسة الزنا سواء تم برضى الفتاة أو بدونها.

– سن المجلس التشريعي قانون (الزكاة) لتنظيم ركن أساسي من أركان الإسلام ضمن إطار قانوني يكفل حسن استيفاء مبالغ الزكاة من الذوات الطبيعية والمعنوية مما يعكس بجلاء كيف يكون القانون أداة لخدمة الشريعة إذا أجدنا تطويع النصوص القانونية وتوجيهها.

– نسبة الزوجة إلى أبيها لا إلى زوجها استناداً للتعديل الأخير لقانون الأحوال المدنية بعد أن كانت تُنسب إلى زوجها بمجرد الزواج وتُلزم بتعديل ذلك في الهوية.

– قانون الهيئات الرياضية لسنة 2010 الذي أقره المجلس التشريعي مؤخراً نص على تجريم شرب المسكرات خلال الأنشطة الرياضية أو الترفيه في شربها.

من جهة أخرى يعكف المجلس التشريعي على إجراء مراجعة شاملة للتشريعات السارية بهدف إلغاء النصوص المنافية للشريعة ويرفع بذلك شعار (نحو تشريعات وضعية تتناغم مع الشريعة الإسلامية) ولعل أدل على ذلك السهر على إعداد (مشروع قانون لحظر المسكرات) كذلك تنقيح التشريعات المالية والاقتصادية والعمل على إلغاء كل ما ينال من الشريعة الإسلامية.

## ضمن برنامج لزيارة كافة المؤسسات في الشمال

## وفد من نواب التشريعي يزور بلدية بيت حانون شمال القطاع

واستعرض الكفارنة مجموعة من المشاريع التي أنجزتها البلدية لدعم المسيرة التعليمية والتي كان منها دعم الطلاب مادياً ومعنوياً خلال فترات الانقضاة المختلفة وتقديم مساعدات عينية لهم مثل كسوة الشتاء والصيف وحقائب مدرسية ونظارات طبية. مشيراً إلى مجموعة من المشاريع الكبيرة التي تعكف البلدية على تنفيذها مثل إنشاء مدرسة غازي الشوا الثانوية للبنين كأول مدرسة سيتم إنشاؤها في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة وافتتاح مستوصف الشوا الطبي في بيت حانون. وفي نهاية الزيارة شكرت رئاسة بلدية بيت حانون الوفد الزائر على تواصله معهم ونقل هموم ومشاكل المواطنين. وتأتي زيارة بلدية بيت حانون ضمن برنامج أعده مكتب النواب في الشمال لزيارة كافة المؤسسات والمقرات الأمنية والبلديات في شمال غزة.

زار وفد من نواب المجلس التشريعي في شمال القطاع الأحد (٢٧) مقر بلدية بيت حانون، وضم الوفد كلا من النائب د. عاطف عدوان، ود. محمد شهاب، ود. يوسف الشرافي ومشير المصري وجميلة الشنطي، حيث كان في استقبال الوفد رئيس البلدية د. محمد نازك الكفارنة الذي أطلعهم على أهم الإنجازات التي قامت بها البلدية منذ فوز المجلس البلدي في الانتخابات المحلية قبل ست سنوات. من جانبه أشاد النائب د. عاطف عدوان بدور المجلس البلدي والقائمين على بلدية بيت حانون. مشدداً على أهمية دور البلدية في تخفيف أعباء الحصار والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها المواطنون في بيت حانون. بدوره؛ رحب د. محمد نازك الكفارنة رئيس البلدية بالوفد الزائر وشكرهم على هذه الزيارة، متعهداً بأن يكون عمل المجلس البلدي نموذجاً يحتذى به في خدمة كافة شعبنا الفلسطيني.



د. صبحي صالح عضو الشعب المصري في حديث خاص وجريء مع "البرلمان":

## المواقف العربية الرسمية متخاذلة والبرلمانات العربية تدور في فلك حكوماتها ولا تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعوب

لن تنجح المصالحة الفلسطينية ما دامت المعالجة المصرية لها تراوح في بعدها الأمني بعيدا عن الإطار السياسي الجامع

الحكومة المصرية تعرقل تحركاتنا كبرلمانيين، ولو سمحت لنا الحكومة لكنا في غزة خلال ٢٤ ساعة

سيكونون في غزة خلال 24 ساعة حال تم إزاحة العراقل التي تعترض طريقهم وسماع الحكومة لهم بذلك. وأشار د. صالح أن المصالحة الفلسطينية لن تنجح ما دامت المعالجة المصرية لها تراوح في بعدها الأمني بعيدا عن الإطار السياسي الجامع، مخاطبا للفلسطينيين قائلا: "أنتم مركز الصراع وقبلة الأمة العربية والراية المرفوعة وأمل المستقبل ورواد النهضة القادمة في المنطقة". وفيما يلي نص الحوار:

أكد د. صبحي صالح عضو مجلس الشعب المصري أن المواقف العربية الرسمية هي مواقف متخاذلة، وأن البرلمانات العربية تدور في فلك حكوماتها ولا تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعوب، مشددا على أن البرلمانات العربية إما مزورة أو معينة باستثناء البرلمانين: الفلسطيني واللبناني، وأن قلة قليلة من النواب العرب تمثل الصوت العربي الحقيقي. وأوضح د. صالح أن الحكومة المصرية تعرقل تحركات مجموعة كبيرة من البرلمانيين المصريين، وأنهم

### الحوار الفلسطيني الفلسطيني؟

البرلمانات العربية معاقة بسبب اتباعها للسياسات الرسمية لحكوماتها ولا تعبر عن الإرادة الشعبية الحقيقية في بلدانها، حيث إن بعضها قائم بالتعيين وبعضها بالتزوير، ومن يصل البرلمان دون تزوير أو تعيين يشعر بأنه يعمل بنيفض الشارع، حيث إن البرلمان اللبناني تجد له حركة وأيضا المعارضة المغربية كذلك، والمعارضة المصرية في البرلمان تقوم بدورها. كما أن مصر لا تعالج ملف المصالحة معالجة سياسية وإنما معالجة أمنية، فحركة فتح تنتظر له باعتباره واجبا أمنيا دخلت فيه بموجب اتفاقات أوسلو والتزمت به، ومصر تعتبره واجبا أمنيا التزمت به في كامب ديفيد، ولذلك تعثرت المفاوضات ولن تنجح المصالحة طالما أن الموضوع يراوح في بعده الأمني، أما إذا عولج من زاوية سياسية وفي إطار سياسي فإن لحركة حماس مستحقات سياسية.

### هل من كلمة أخيرة توجهها إلى البرلمان الفلسطيني والشعب الفلسطيني المحاضر في قطاع غزة؟

قناعتنا أننا رغم الحصار ورغم التضيق ورغم المحاربة في كل شيء، من حرب إعلامية وسياسية ومحاولة تشويه الصورة، ورغم كل ما يتعرض له إخواننا الفلسطينيون في غزة فإنهم لا زالوا الشعب الوحيد الذي يتمتع بحريته، وأقول للشعب الفلسطيني أنتم الشعب الوحيد في العالم الذي يستطيع أن يعبر عن إرادته متى شاء ويعيش حياة وطنية وقومية وفكرية كما يشاء، ولذلك أنتم أمل الأمة العربية وأنتم قبلة الأمة العربية ومركز الصراع، وأنتم النموذج المطلوب، ولذلك دائما التاريخ يقول أن الرواد يدفعون الثمن الأكبر، وأنتم رواد الإصلاح السياسي فستدفعون أكبر ثمن، وأنتم رواد النهضة القادمة في هذه المنطقة لذلك ستدفعون الثمن، فالثمن على قدر المطلب، ومطلبكم عادل وسام وكبير وعظيم، وأنتم مؤهلون لهذا الدور، وقد أثبتتم مصداقية في العطاء خلال الفترة الماضية، ونحن ننظر إليكم باعتباركم الراية المرفوعة وأمل المستقبل.

وفي هذه اللجان نواب الحزب الوطني الذين شتمونا وسبوا الذات الإلهية، لأننا كشفنا لهم أن مبررات الحكومة واهية، وأقمنا ندوات ثقافية في كل دوائرنا للتوضيح للناس بحقيقة ما تقوله الحكومة، فعندما تقول الحكومة أنها تحمي الحدود كنا نطرح الخرائط لأن الحدود بيننا وبين فلسطين المحتلة هي خط الحدود طابا- العريش ويبلغ طوله ٢٥٥ كم بينما ينشأ الجدار على عشرة كيلو مترات، فغزة هي المقصودة بينما الحدود المفتوحة مع مصر من جهة الاحتلال الصهيوني فيها مفاعل نووي لا يخضع للتفتيش الدولي، فالأمن المصري القومي يجب أن يكون تجاه الكيان وليس مع غزة الجريحة منذ قرابة أربع سنوات، فالجدار العازل يشوه سمعة مصر ويشوه تاريخها وحضارتها.

### هل تتوقع نجاح الدعاوى القانونية التي تم رفعها أمام المحاكم المصرية من أجل إجزام الحكومة المصرية بوقف بناء الجدار؟ وهل يمكن أن يكون للبرلمان المصري أي إسهام لدعم هذه الدعاوى ورعايتها؟

هناك دعوى في مجلس الدولة ضد قرار الحكومة بإنشاء الجدار، والدعوة مرفوعة ضد رئيس الجمهورية وضد رئيس الوزراء وضد وزير البترول ووزير البيئة ووزير الدفاع، حيث أن الجدار يضر بالتاريخ المصري والعلاقات العربية الفلسطينية كما يضر البيئة المصرية والمياه الجوفية، فالدعوة كبيرة ومفتوحة ضد خمس وزراء، وإن شاء الله نحصل على حكم بمنع بناء الجدار.

### لماذا لا نرى فعاليات برلمانية منظمة عربية بشكل عام ومصرية بشكل خاص من أجل دعم جهود المصالحة الفلسطينية والعمل على إنجازها خاصة في ظل الرعاية المصرية لملف

محرومون من أن نعبر عن مشاعرنا، حتى أن المواد الإغاثية والتموينية التي نجمعها من الشعب وتدخل سيناء يتم مصادرها. لقد رأينا تفاعلا شعبيا مصريا كبيرا مع القضية الفلسطينية من خلال جمع التبرعات والمواقف الشجاعة الداعمة للقضية الفلسطينية، وعندما أردنا أن نسير مسيرة احتجاجية برلمانية تم محاصرة منطقة البرلمان بالكامل من قبل الأمن المركزي.

### هل هناك تحركات مصرية برلمانية في مواجهة الجدار الفولاني الذي تشيده مصر على حدودها مع قطاع غزة؟ وما موقف الكتل البرلمانية المصرية من قضية بناء الجدار؟

نحن أرغمنا مجلس الشعب على الانعقاد عندما سمعنا بخبر بناء الجدار، ونحن أسميناه جدار العار وقمنا باحتجاجات في المجلس واجتمعت اللجان ذات الصلة، لجنة الدفاع ولجنة الشؤون العربية ولجنة العلاقات الخارجية، ودعيت هذه اللجان لمناقشة هذا الموضوع،

الافتتاح بالقضية الفلسطينية والحرب على غزة، وكنا نتقدم يوميا ببيان عاجل لمناقشة الوضع القائم ومناقشة أسلحة محرمة دوليا ومطالبة الحكومة المصرية بفتح المعبر، وكنا نقاش الموقف الرسمي المصري المتخاذل تجاه القضية الفلسطينية، لذلك فإن فعاليتنا وأدواتنا البرلمانية مستمرة ولم نتوقف يوما واحدا. لقد هتفنا داخل البرلمان "تسقط تسقط إسرائيل ويسقط معها كل عميل" فكان التفاعل ساخنا للغاية.

### هل تسمح السلطات المصرية لكم كبرلمانيين بحرية الحركة والعمل وتسيير الزيارات والقوافل الإغاثية لنصرة غزة المحاصرة؟

لو سمحت لنا الحكومة بحرية الحركة لكنا في غزة خلال ٢٤ ساعة، لكن توضع أمامنا المتاريس والحواجز وقوات الأمن والجيش، وحدود تحركنا هي لحدود الاسماعيلية، وإذا وصلنا العريش نقوم الدنيا ولا تقعد، ولذلك نحن

### برسالة إلى د. فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري دعاه فيها إلى زيارة غزة والإطلاع على معاناة أهله.. هل تعتقد أن د. سرور سيلبي الدعوة قريبا؟

على المستوى الشخصي نعم، من الممكن أن يلبي الدعوة، لكن على المستوى الرسمي والوظيفي لا أعتقد أنه سيخرج عن سياسة النظام وسياسة الحزب، فعلى المستوى الشخصي هو أكثر برلماني عربي يفهم القضية الفلسطينية، وأكثر برلماني عربي يمكن أن يخدم القضية الفلسطينية، لكنه على المستوى الرسمي بالتأكيد سيتصرف وفق رؤية الدولة وليس وفق اتجاهات النواب.

### كيف يتفاعل البرلمان المصري رسميا مع القضايا ذات الصلة بالوضع الفلسطيني وخصوصا ما يتعلق بالحصار على غزة؟ ولماذا لا نلتمس أية أنشطة أو فعاليات واضحة في هذا الصدد؟

البرلمان المصري أشبه بالحالة الفلسطينية. لدينا نواب مرتبطون بكامب ديفيد كارتباط مصر بالكتاب والسنة، وهؤلاء يمثلون الحزب الوطني الذي أنشئ من أجل كامب ديفيد، وهو حزب قائم على حراسة تلك الاتفاقية، والنصف الآخر الذي يشمل المعارضة من الأحزاب الأخرى والمستقلون وكتلة النواب الإخوان يتفاعلون مع القضية الفلسطينية شأنها شأن أهل غزة تماما، ولذلك عندما يطرح أي أمر يتعلق بالقضية الفلسطينية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ننقسم قسمين: قسم يدافع عن التوجه الرسمي إزاء العلاقة مع الصهاينة، وقسم يهاجم الحكومة والحزب والصهاينة والاتفاقية، وهذه الفعاليات موجودة تقريبا كل يوم. مثلا أثناء المحرقة الصهيونية على القطاع العام الماضي كان البرلمان مجبرا يوميا في كل جلسات الانعقاد على

### بداية ما تقيمكم لمستوى التفاعل البرلماني العربي الرسمي مع الوضع الفلسطيني بشكل عام وحصار قطاع غزة بشكل خاص؟

البرلمانات العربية الرسمية تدور في فلك حكوماتها، وبالتالي مواقفها مرتبطة بالمواقف العربية الرسمية وهي مواقف متخاذلة إن لم تكن أقرب إلى الصهاينة منها إلى الفلسطينيين، فتقييمي للأداء العربي البرلماني أنه أداء متخاذل يضر بالقضية الفلسطينية أكثر مما ينفعها.

### لماذا لم نشهد وفودا برلمانية عربية رسمية تتجه صوب غزة لأسوة بنظرائها من الأوروبيين، وهل يعكس ذلك تماهيا مع موقف الأنظمة تجاه حركة حماس التي تحكم قطاع غزة؟

هذا السؤال يؤكد إجابتي السابقة إذ أن البرلمانات العربية تدور في الفلك الرسمي للأنظمة، وأزمة المنطقة العربية أن البلدان العربية بالكامل ما عدا غزة ولبنان أنظمة دكتاتورية واستبدادية، والبرلمانات العربية فيها إما انتخاباتها مزورة أو معينة من الحكومة، ولا يوجد برلمان منتخب إلا المجلس التشريعي الفلسطيني والبرلمان اللبناني، وما دون ذلك تزوير، والنواب الذين يأتون بالتعيين أو بالتزوير ولاؤهم يكون عادة للأنظمة التي زورت من أجلهم، فهم لا يمثلون الإرادة الشعبية، فالحالات الفردية التي تمكنت من دخول البرلمانات دون تزوير هي التي ترفع الصوت العربي.

### هل تتوقع أن تحدث الزيارات المتكررة للوفود الأوروبية لقطاع غزة حراكا ما على الصعيد البرلماني العربي؟

نحن في البرلمان المصري تقدمنا بطلب رسمي من رئيس البرلمان موقع من ١٠٠ نائب لتشكيل وفد برلماني مصري يمثل البرلمان المصري بكافة ألوانه بحيث يكون معبرا عن الإرادة المصرية، وهذا الطلب لم يرد عليه حتى الآن، لكن هناك نوابا كثيرون يريدون أن يتضامنوا مع غزة لكن المشكلة هي مشكلة الأنظمة الحاكمة.

أبرق د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

النائب د. عمر عبد الرازق معقبا على نتائج زيارة د. شعث للقطاع؛

## لابد أن تعطى قيادات حماس في الضفة حرية الحركة للإسهام في رآب الصدع وإنهاء الانقسام

التشريعي والكتل البرلمانية الأخرى لدعم دعوة رئيس المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة حول المصالحة والإجراءات الإسرائيلية، واستخدام الجلسة لتوفير الأسباب الموجبة لتحقيق المصالحة الوطنية. وشدد د.عبد الرازق على أن "الحوار هو الحل الوحيد لأي خلاف ينشأ في الساحة الفلسطينية"، مؤكداً على "ضرورة السعي الجاد وبخطوات عملية لإثبات حسن النوايا الرامية إلى إخراج الساحة الفلسطينية مما هي عليه من حالة تشردم وانقسام، من قبيل الإفراج عن المعتقلين ووقف الملاحقات الأمنية".

التي يواجه فيها تنظيم حماس خطة استئصال تنفيذها الأجهزة الأمنية بتوجيه من دايتون والسي أي إي. ورحب عبد الرازق بالجهود المبذولة في سبيل تحقيق المصالحة والتي كان من ضمنها زيارة د. نبيل شعث إلى قطاع غزة ولقائه بقيادات حماس والفصائل الوطنية، مؤكداً أن مثل هذه اللقاءات الوطنية ستسهم في تلطيف الأجواء وإيجاد مناخ أفضل وستمهد لتحسين العلاقات الثنائية بين حركتي فتح وحماس كخطوة نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية. وطالب بأن تنتقل هذه الأجواء التصالحية إلى الضفة الغربية، متوجهاً إلى كتلة فتح في المجلس

طالب النائب د. عمر عبد الرازق بضرورة إعطاء مساحة من الحرية الكافية لقيادات حماس في الضفة الغربية كي يتمكنوا من الإسهام في تحقيق المصالحة وإنهاء حالة الانقسام التي تعيشها القضية الفلسطينية، كما أعطيت هذه المساحة لقيادات فتح وكوادرها من أمناء أقاليم ولجان في قطاع غزة من خلال السماح لنبيل شعث بزيارة القطاع، وعقد اللقاءات التنظيمية الخاصة بأعضاء الحركة هناك، مؤكداً أن زيارة شعث هي دليل على أن تنظيم فتح في غزة ما زال قائماً ومسموحاً له بالعمل، على عكس الوضع في الضفة الغربية

أكد أن التطاول على علماء الأمة جريمة

## د. الأسطل: الهجوم على القرضاوي تغطية على تأمر عباس

الموضوع وأن يأخذوا الموضوع على محمل الجد ويحاسبوا كل من يثبت تورطه في الموضوع".

وأشار النائب في المجلس التشريعي إلى مقولة القرضاوي بهذا الصدد "أن من يتورط في هذا الجريمة كائنات من يكون هو من شياطين الإنس، ويجب أن يوضع بمكان ليرجمه الناس ويكون عبرة لغيره على مدار التاريخ".

وأوضح أن عباس "حاول أن يغطي على هذا الموضوع من خلال الهجوم على علماء الأمة ورموزها، وتشويه صورتهم أمام الرأي العام، حيث بدأ الهجوم من خلال الإعلام عبر القنوات الفضائية والمواقع المشبوهة وشركة إعلانات تابعة لنجل عباس، وجريمة أخرى من خلال التعميم على جميع الخطباء بالضفة الغربية أن يخصصوا خطبة الجمعة للتشهير والتحريض على الدكتور القرضاوي والرفع من مكانة محمود عباس".



النائب د. يونس الأسطل

وتابع د. الأسطل حديثه: "حينما حاول عباس التغطية على الموضوع، مرة بنفي التورط في الجريمة ومرة أخرى يأمر بتشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع؛ دعا الدكتور القرضاوي جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الإسلامية أن تشكل لجنة تحقيق محايدة للبحث في

أكد النائب د. يونس الأسطل أن الهجوم على علماء الأمة الإسلامية المشهود لهم بالخير، لا سيما العلامة الدكتور يوسف القرضاوي، يشكل "جريمة لا يمكن السكوت عليها".

وقال د. الأسطل، خلال ندوة عقدتها الكتلة الإسلامية بعد صلاة المغرب الأحد (٧-٢) في مسجد التوبة بعبسان الكبيرة شرق خان يونس: "إن هجمة سلطة فتح في الضفة المحتلة على الدكتور يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ينبع من موقفه المعلن من موقف محمود عباس من سحب تقرير غولدستون". وأضاف: "الصهاينة هددوا بكشف بعض الملفات الهامة المتعلقة بتأمر السلطة في العدوان الأخير على غزة، وتأمرهم في استمراره إذا لم تسحب السلطة التقرير، وبالتالي حدثت ضجة عالمية على كافة الأصعدة وظهر جليا تأمر السلطة في الموضوع".

البردويل معلقاً على زيارة د. شعث للقطاع؛

## شعث منفتح ولديه رغبة في إنهاء الانقسام لكن سقفه ضعيف فتحاويا وسلطويا

### المصالحة خيارنا الاستراتيجي ولذلك نضع الشروط التي تضمن نجاحها

ورداً على سؤال حول إمكانية نقل الصراع الفلسطيني الصهيوني خارج فلسطين أجاب د. البردويل قائلاً: "حركة حماس لها إستراتيجية وباعتبار أن قوتها محدودة لا بد أن يكون تركيزها على الهدف الأساسي وهو تحرير فلسطين، وللعمل داخلها الأولوية القصوى"، مشدداً على أنه لا تغير في هذه الأولوية إلا بعد دراسات عميقة جداً، وأن الهدف الأساسي هو تحرير فلسطين، ولذلك فإن حماس لا تشتت جهدها خارج فلسطين.

وبخصوص الحملة الصهيونية الشرسة التي تقوم بها قوات الاحتلال والمغتصبين الصهاينة في المدينة المقدسة واتساع رقعة التهويد فيها قال د. البردويل "إن القدس هي جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية التي تتبناها حماس وهي جزء من ميثاقها وجزء من كل برامجها، والعمل اليومي الدؤوب لها على المستوى الإعلامي والسياسي".

وأكد أنه سيأتي اليوم الذي تكون القدس هي أرض المعركة الحقيقية بين الإسلام ككل والمسلمين وما بين الصهاينة الذين يدمرون ويهودون القدس، مشدداً على أننا لدينا عقيدة راسخة بأن يوم النصر لتحرير المقدسات آت لا محالة، وأن حماس تسعى لاستنهاض الأمة الإسلامية عبر كل المؤسسات التي لها علاقة بها سواء محلية أو عربية أو دولية وأنا نسعى لاستنهاض الأمة باعتبار أن العدو يمتلك قوة كبيرة جداً ولا بد من موازاة من خلال قوة الأمة الإسلامية التي ينبغي أن تتفوق عليه وتتفوق على الإمدادات التي تصله، وهذا يشكل لب موقف حماس من قضية القدس.

مع قيادات في فتح. وفيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية- الفلسطينية، أكد د. البردويل أن المصالحة ستظل خياراً استراتيجياً للحركة، ومن أجل ذلك تناضل حماس لوضع الشروط التي تضمن انجاز المصالحة وتحقيقها واستمراريتها، لا أن تتحول إلى نفس اتفاق مكة وغيره من الاتفاقات السابقة، مشدداً على أن حماس حريصة على أن تنجز المصالحة وبواسطة مصرية وباعتبارات تضمن استمرار هذه المصالحة لا أن تكون شكلية.

واعتبر النائب في المجلس التشريعي أن تقرير غولدستون كان دقيقاً وشفافاً وقام بتحقيقات في كافة القضايا، موضحاً أن كل ما حدث من قتل للمدنيين الإسرائيليين لم يكن بقصد قتلهم وإنما جاء من خلال أخطاء فنية، مؤكداً أن الإستراتيجية الأساسية للمقاومة هي إيذاء الجنود الصهاينة والقواعد العسكرية الإسرائيلية.

وأشار إلى أن المدنيين الذين قتلوا خلال الحرب هم قلة جداً ولم يتعدوا ثلاثة قتلى فقط، وفي المقابل هناك ١٥٠٠ شهيد مدني فلسطيني.

وفيما يتعلق بصفقة التبادل وهل توقفها مرتبط بعملية اغتيال المبحوح أكد د. البردويل أن الصفقة متوقفة من قبل اغتيال المبحوح لأسباب تتعلق بالموقف الصهيوني، ونأمل أن تكون هناك صفقة مشرفة في المستقبل.

وشدد على أن اغتيال المبحوح يشكل حدثاً خطيراً جداً مما يستدعي من حماس أمرين، الأول: الرد الرادع على الكيان الصهيوني وبالطريقة التي تناسب حركة حماس، والثاني هو إعادة ترتيب الإجراءات الأمنية بما يواكب ويتلاءم مع التغيرات في الخارطة الأمنية.



النائب د. صلاح البردويل

يحاول أن يضرب حماس سواء الكيان الصهيوني أو غيره، فهم دائماً يحملون ويتمنون أن يروا حماس وقد تفتتت كما تفتتت فتح من قبل، وبالتالي يسهل السيطرة عليها وإخضاعها وإزاحتها عن الخارطة السياسية؛ وواقع الأمر أن حماس موحدة ولها قوانينها التي تجبر كل طرف على أن يلتزم بالقرار الفلسطيني وتقنعه بذلك، وبالتالي لا خوف على حماس". وحول دوافع شعث للإدلاء بمثل هذه التصريحات أوضح د. البردويل أن شعث إنسان لا يريد أن يفقد صلته بحركة فتح، وحركة فتح موجتها موجة عداثية من حماس وتحاول أن تلعب على المتناقضات وأن تهاجم حماس في كل شكل، وهو لا يستطيع أن يخرج من ثوب حركة فتح وإلا عزل كما فعلوا ذلك من قبل

حيث الواقع على الأرض من الصعب أن نقول أنها قدمت شيئاً، خاصة ما تلاها من تصريحات عداثية من حركة فتح، موضحاً أن الزيارة تتم عن رغبة شعث والناس الذين يؤيدونه في تحقيق المصالحة ولكن حركة فتح بقيادة عباس لا يزال موقفها متعنناً وينتظر حدوث أحداث دراماتيكية من أجل إزاحة "حماس" عن الحكم.

وحول إذا ما كان الجانب المصري الراعي للمصالحة الفلسطينية قد استغل هذه الزيارة والجوانب الإيجابية منها لدفع عجلة المصالحة، أوضح النائب البردويل أنه حتى هذه اللحظة ليس هناك أي ردود فعل مصرية، وأن مصر تتعامل في الآونة الأخيرة بشكل لا مبال مع كل النداءات التي قدمتها حركة حماس، مشيراً إلى أنها تريد أن تتأكد أن حركة حماس قد خضعت للشروط، والواقع أن حماس لم ولن تخضع للتوقيع على الورقة المصرية بدون أخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار.

وعلق د. البردويل على تصريحات شعث فور خروجه من القطاع التي قال فيها "إن قرار حماس في الداخل يختلف عنه في الخارج" بالقول: "نأسف أن يخرج هذا التصريح من نبيل شعث لأنه ليس من الحكمة أن يتدخل في الشؤون الداخلية لحركة حماس، فهي موجودة في الداخل والخارج وقرارها شوري، والجميع يعلم ذلك، ولا يجوز التصنت على النقاشات الداخلية بين قادة حماس في الداخل والخارج وهي نقاشات طبيعية وصحية، وفي النهاية القرار واحد وموحد بشكل قوي".

وحول ما يدور في بعض وسائل الإعلام والقول إن حماس تشهد انقساماً في الداخل والخارج استطرد د. البردويل قائلاً: "هذه أمنيات كل من

قال النائب د. صلاح البردويل معقباً على زيارة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح د. نبيل شعث لقطاع غزة، إن شعث على المستوى الشخصي منفتح ولديه الرغبة الحقيقية في المصالحة وتجاوز الوضع الراهن، الأمر الذي عبر عنه خلال اللقاء الودي الذي جمعه مع قيادة حركة حماس، مستدركا أن سقف شعث في حركة فتح وسلطة رام الله ضعيف كونه لا يستطيع التأثير على القرار الفتاوي، فضلاً عن أن زيارته لغزة لا تعدوا كونها زيارة مجاملات.

وأضاف د. البردويل أن شعث خلال زيارته لقطاع غزة تعرض لهجوم من قبل عزام الأحمد وحركة فتح وتم وصفه بأنه لا يمثل إلا نفسه، حتى أنهم أفقدوه أي قدرة على أن يحدث أي اختراق في جمود العلاقات وفي حالة الانقسام الفلسطيني لدرجة أنه لم يستطع أن يعطي وعداً بالإفراج عن معتقل واحد في الضفة الغربية ولا بفتح مؤسسة خيرية أو تخفيف الملاحقة عن أبناء حركة حماس هناك، مشيراً إلى أن كل ما طلبه شعث أن يتم التخفيف عن أبناء فتح في غزة إكراماً له شخصياً.

وعبر د. البردويل عن استغرابه من طلب التخفيف عن أبناء حركة فتح في غزة، فهم يمارسون حياتهم ونشاطهم بكل حرية، والحكومة لا تعترض إلا من ثبت عليه أي إدانة جنائية، بينما في الضفة الغربية لا يستطيع كل من له علاقة بـحماس أو بالإسلام أن يتحرك.

ولفت د. البردويل إلى أن الزيارة من حيث الشكل زيارة جيدة وإيجابية ولكن من



## أبوراس يلتقي برلمانيين وعلماء وجاليات ويلقى محاضرات في الكويت



النائب د. مروان أبو راس

عام ٢٠١٨؛ والحصار المفروض وما آلت إليه الأمور بعد العدوان الأخير على قطاع غزة. كما حضر النائب أبو راس العديد من الفعاليات واللقاءات الجماهيرية التي أجاب فيها عن أسئلة الكثيرين من المهتمين والمتابعين للقضية الفلسطينية.

أنهى النائب د. مروان أبو راس زيارة لدولة الكويت التقى خلالها بنواب وأعضاء من مجلس الأمة الكويتي وعلماء ومشايخ ورؤساء جمعيات خيرية وجاليات مختلفة، وشارك في العديد من الفعاليات واللقاءات الرسمية والجماهيرية، وألقى العديد من المحاضرات.

وكان د. أبو راس قد بدأ زيارته لدولة الكويت في التاسع والعشرين من يناير الماضي وانتهت في الرابع من فبراير الجاري التقى خلالها بنائب رئيس مجلس الأمة الكويتي د. وليد طبطباني ود.ناصر الصانع عضو المجلس وناقشوا خلال اللقاءات أهم المستجدات على الساحة الفلسطينية وآخر التطورات بخصوص المصالحة الفلسطينية. ووضع النائب أبو راس البرلمانيين الكويتيين في صورة الأوضاع التي تعيشها مدينة القدس وما تتعرض له من عملية تهويد صهيونية ممنهجة والأوضاع في الأراضي المحتلة

## الجنة الاقتصادية بالتشريعي تعقد جلسة استماع لمسؤولين في وزارة المالية

وملاحظات وزارة المالية على هذا المشروع. وأوصت اللجنة بضرورة إعداد رؤية متكاملة من وزارة المالية حول مشروع القانون، وإرسال نظام ضريبة القيمة المضافة لعرضه على اللجنة الاقتصادية. كما طالبت اللجنة وزارة المالية بإعداد رؤية حول كيفية تحسين تحصيل الإيرادات الحكومية.

عقدت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي الاثنين (٨-٢٠) جلسة استماع لمدير دائرة الجمارك ومدير دائرة الضريبة المضافة ومدير دائرة ضريبة الدخل في وزارة المالية، بحضور رئيس وأعضاء اللجنة الاقتصادية د. عاطف عدوان، ود. سالم سلامة، وجمال نصار. وناقشت اللجنة مشروع قانون الجمارك المقدم إلى المجلس التشريعي

النائب المحرر أحمد مبارك المفرج عنه من سجون الاحتلال لـ "البرلمان":

## هناك حوارات غير رسمية لم تتبلور بعد لإنصاج وثيقة مصالحة باسم الحركة الأسيرة

فتح مستهدفة كما حماس والوحدة هي الضمانة الوحيدة لوقف المشروع الأمريكي

ومن خلال زيارة محامين يقومون باطلاع النواب على بعض النشاطات التي تتم في الخارج، منوها إلى أن النواب كانوا يلتقون مع بعضهم لدراسة موقف معين أو المشاركة في إبداء الرأي في بعض الأحيان. وحول علاقة المعتقلين من حركتي حماس وفتح داخل السجون ببعضهم البعض قال النائب مبارك: "كنت في معتقل عوفر لمدة طويلة و كانت العلاقات جيدة ولم يطرأ أي سوء على مستوى الفضيلين، هناك تواصل وترتيب أمور المعتقلين وتحسين أوضاعهم"، مشيراً إلى محاولات النواب وسعيهم الحثيث للحيلولة دون نقل انعكاس الخارج على الداخل، وحرصهم على ألا يكون الأسرى عامل توتر بل عامل تجميع في إطار الحرص على بث أجواء من الوحدة والحوار".

وفيما يتعلق بجهود النواب لرأب الصدع بين الفضيلين المتخاصمين أوضح النائب مبارك أنه "لم يخرج شيء جديد بشكل رسمي وجدي حتى الآن بعد وثيقة الأسرى التي تحولت إلى وثيقة وفاق، مضيفاً أن هناك بعض الحوارات التي تجري في بعض السجون بين قيادات متمثلة بالقيادة العليا بين فتح وحماس وإن لم تتخذ طابعاً رسمياً وأن هناك مداوالات وبحث عن أفكار لم تتبلور بعد لتصبح وثيقة مصالحة يقدمها الأسرى".

وبشأن قضية تبادل الأسرى أكد النائب مبارك أن موضوع تبادل الأسرى حساس ويترك ظلاله على النفوس، مستدركاً أن "هناك إجماعاً على تأييد الموقف التفاوضي لإخواننا وعدم الرغبة في التنازل والرضوخ، حيث أن الأمر يستحق أن يأخذ وقته الكافي لتحقيق كل المطالب العادلة للفصائل التي تأسر الجندي الصهيوني".



النائب المحرر / أحمد مبارك

السجون مترد جداً من حيث الحقوق التي تخص المعتقلين، مبيناً أن هذه الأوضاع تزداد سوءاً يوماً بعد يوم من حيث العلاج وطبيعة العلاقة مع سلطات السجون والتعامل اليومي مع إدارة سجون الاحتلال، وأن الوضع لا يمكن أن يكون كما يريدونه المعتقلين أو مؤسسات حقوق الإنسان.

وتابع: "السجناء دائماً يحاولون تحسين أوضاعهم باتخاذ خطوات سلمية أو سلبية مثل إرجاع وجبات الطعام، ومحاولة التوقف عن العدد لمرة واحدة، فيما تتم في بعض الأحيان حوارات بين إدارة السجن وبين المعتقلين". وأوضح النائب مبارك أن النواب في سجون الاحتلال كانوا يتابعون في بعض الأحيان الأنشطة البرلمانية بما يتاح من وسائل اتصال،

أعرب النائب أحمد مبارك عن أمله في أن يتمكن وإخوانه النواب من استعادة نشاطهم كنواب في المجلس التشريعي كون المجلس حال التناغم يستطيع أن يقرب وجهات النظر ويطلق مبادرة حقيقية تجتمع على ثوابت شعبنا العليا ونعود لحمة واحدة.

وأكد النائب مبارك -الذي أفرج عنه مؤخرًا من سجون الاحتلال في حوار مع "البرلمان"- إصراره على ممارسة دوره البرلماني، مشدداً على أن التوصل إلى التوافق الوطني يمهد لإجراء الانتخابات التي أشبعنا البعض مطالبة بها على صعيد الشعارات ومناكفات، قائلاً: "إذا كانوا يريدون فعلاً أن نحتكم للشعب مرة أخرى فليعلنوا بالتوافق وأن نأخذ دورنا كمجلس". ولفت النائب مبارك إلى أن الكثير من الناس لا تريد لفتح أن تمد يدها لحماس بحكم الضغوط وإتباع الأجندات الخارجية، مشيراً إلى أن الظروف ربما تتهيا بحيث تعي حركة فتح ما يجري على الأرض من أمور وحقائق، وأن توقف أن حماس ليست هي المستهدفة فحسب في الساحة بل إن المستهدف هو كل الشعب الفلسطيني.

وأضاف أن النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يحضر لفترة زمنية تتحكم فيها أمريكا بشكل كامل داخل الأراضي الفلسطينية عن طريق بعض الرموز التي تهين لها وتصنعها، مؤكداً أن حركة فتح مستهدفة على المدى البعيد وأن من الواجب عليها أن تعي ذلك، وأن النجاة من هذا الاستهداف لا يكون إلا بمد الأيدي إلى بعضنا البعض وأن تشكل وحدة واحدة ونعيد اللحمة الوطنية باعتبار ذلك الضمانة الوحيدة لوقف المشروع الأمريكي في المنطقة.

وأشار النائب مبارك إلى أن الوضع داخل

أثنى على الجهود التي تبذلها الشرطة

## النائب سلامة يتفقد نقاط الشرطة الفلسطينية في محافظة الوسطى

قام النائب د.سالم سلامة بجولة ميدانية مساء الخميس (١٢/٢٨) شملت كافة نقاط وأماكن تجمع أفراد الشرطة الفلسطينية بالمحافظة الوسطى في قطاع غزة، رافقه فيها مدير مكتب النواب بالمحافظة الوسطى أحمد درويش ومدير الشرطة العقيد محمد زايد ومدير العلاقات العامة في حركة حماس إياد المغاري ومدير التوجيه السياسي والمعنوي معاذ زايد. وشملت الجولة جميع نقاط التجمع للأجهزة الأمنية والشرطة والأمنية بالمحافظة، حيث أثنى د. سلامة خلال جولته على الجهود التي تبذلها الشرطة الفلسطينية في حفظ الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني.

كما شدد د. سلامة على ضرورة أن تستمر كافة الجهود والعمل على استمرار حالة الهدوء ونشر الأمن والأمان، واصفاً الأجهزة الشرطية بالعيون الساهرة التي تحمي الوطن وتسهر على راحة المواطن.

## نواب خانيونس يقدمون مساعدة لمجمع ناصر الطبي

وقدمها. ومن جهة أخرى نوه أبو الريش إلى مدى الانسجام بين الأقسام والأطباء والممرضين، وإلى التنظيم في سير بروتوكولات العمل بين الأقسام والتدقيق في الملاحظات داخل الأقسام والمتابعة ودراسة حالات الوفاة والتدقيق فيها والعناية بقسم الولادة وتخصيص موجه عام لكل الدوائر لضمان سير العمل وفق ما يخدم المواطن. من جهته أكد د.خميس النجار على ضرورة متابعة الحالات المرضية من حيث انتهى آخر طبيب وليس البدء من البداية. وفي نهاية اللقاء شدد النواب على الاهتمام بالمرضى في قسم الاستقبال والطوارئ والتعامل الفوري مع المريض وعدم طلب التحويلة من عيادة الرعاية الأولية إذا كانت حالته صعبة، فيما شكر فريق الأطباء النواب علي هذه الزيارة التفقدية وثنوا المساعدة التي قدموها لمختبرات المستشفى، آمليين أن تكرر هذه الزيارات.

معه المشاكل العالقة والمتطلبات الضرورية للمستشفى وعلى رأسها عدم وجود مستودع للأدوية الطبية تابع لوزارة الصحة في المحافظة، حيث تبين خلال زيارة قسم المختبرات أن هناك فحوصات للمرضى ترسل لمختبر غزة وتأخذ هذه الفحوصات (٢١ يوماً) مما يعيق عمل الأطباء وزيادة معاناة المرضى. وفي السياق ذاته أشار د. يوسف أبو الريش إلى ضرورة تخصيص أطباء لقسم الاستقبال والطوارئ وفريق من التمريض حتى يشعر العاملون بانتماثلهم للعمل وإبداعهم في نفس القسم، مطالباً بضرورة تحقيق خدمة العمل الطوعي في المستشفى لخدمة المرضى كبار السن الذين لا يرافقهم أحد في فترة علاجهم ويتطلب إجراء معاملات لهم أو تصوير أشعه أو فحص دم. وأكد أبو الريش على حاجة المستشفى الملحة إلى صيانة الستائر الفاصلة بين المرضى لتهتراها

قام وفد من مكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح في محافظة خان يونس بزيارة تفقدية لمجمع ناصر الطبي الثلاثاء (٢٦-١٠) قاموا فيها بتقديم مساعدة عينية لقسم المختبرات والتحليل الطبية في المجمع، كما قاموا بالاطلاع على سير العمل فيه وتفقد أحواله وما يحتاجه من مستلزمات ضرورية لضمان خدمة المواطنين في كافة أنحاء المحافظة. وضم الوفد الزائر كلا من النائب د.خميس النجار رئيس اللجنة الصحية في المجلس التشريعي، والنائب يحيى موسى العبادسة رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي، ومدير مكتب النواب في محافظة خان يونس عبد الله الأسطل. وكان في استقبال الوفد كلا من د.يوسف أبو الريش مدير عام مجمع ناصر الطبي، ود.جمال الهمص المدير الطبي، وبسام مسلم مدير دائرة التمريض، وعمر الأسطل المدير الإداري، حيث رحبوا بالزيارة التفقدية للوفد النيابي وناقشوا



# وفد من لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي يتفقد مقرّي جهازيّ الأمن الوطني والأمن والحماية بغزة



زار وفد من لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي مقرّي جهازيّ الأمن الوطني والأمن والحماية في مدينة غزة، وذلك بهدف الإطلاع على آخر المستجدات بخصوص أداء الجهازين ومراقبة سير العمل فيهما.

وضم الوفد كلاً من م.إسماعيل الأشقر رئيس اللجنة وم. جمال سكيك مقرر اللجنة و النائب د. يونس الأسطل، وكان في استقبال الوفد اللواء حسين أبو عاذرة مدير عام جهاز الأمن الوطني والمقدم محمد خلف مدير جهاز الأمن والحماية، والعديد من قيادات وضباط الجهازين.

وأكد م. إسماعيل الأشقر رئيس اللجنة أن هاتين الزيارتين تأتيان ضمن خطة اللجنة للاطلاع على أداء الأجهزة الأمنية كافة ومراقبة مهامها الموكلة لها، وأن هذه الزيارات ستختتم بلقاء مع وزير الداخلية لمناقشة بعض القضايا والمشاكل وبعض الملاحظات التي خلصت إليها اللجنة من خلال اطلعها المباشر على واقع الأجهزة الأمنية، وذلك بهدف إيجاد حلول للإشكاليات والمعوقات التي تعترض عملها.

وفي زيارته لمقر جهاز الأمن الوطني أوضح مدير عام جهاز الأمن الوطني لوفد التشريعي بأن الجهاز منتشر على الحدود من رفح إلى بيت حانون وشعاره ومهامه هي حماية الحدود وليس كما كان سابقاً من حماية لليهود ومستوطنينهم، مؤكداً أنهم يعملون جاهدين من أجل تغيير هذه الصورة القديمة المقيتة لشخصية رجل الأمن الوطني.

وبين اللواء أبو عاذرة أن أفراد جهاز الأمن الوطني هم على كفاءة لتحمل المسؤولية وتنفيذ المهام الموكلة

الجهاز تتمثل في حماية الشخصيات المهمة والمهرجانات والتجمعات والإشراف العام على الوفود القادمة من خارج قطاع غزة.

وأكد أنه تم امتصاص الضربات الموجهة للجهاز أثناء حرب الفرقان وأنه تم وضع خطة عمل تنفيذية وتشكيل طواقم لحراسة الشخصيات لإعادة ترتيبهم وتوزيعهم وحمايتهم، كما تم تعيين مدير للجهاز في كل منطقة، والعمل على التعاون التام مع الجهات الأمنية العاملة في الميدان ضمن إدارة تخدم الحكومة معلوماتياً وميدانياً. وتطرق خلف إلى أهم المعوقات التي تعترض عمل جهاز الأمن والحماية، وطبيعة سير العمل داخل الجهاز، وخاصة بعد الحرب الأخيرة التي استشهد خلالها مدير عام الجهاز ونائبه والكثير من الضباط الذين يخبثون في صدورهم خطة عمل الجهاز، مشدداً على قلة الموارد المالية وعدم وجود بدل مهمات وقلة الآليات العاملة في الميدان، ونوعية الأفراد الملتحقين للجهاز.

وفي إطار الزيارة تفقد الوفد مراكز التدريب التابعة للجهاز، واطلع مباشرة على سير العمل وآلياته، واستمع إلى مشاكل منتسبي الجهاز والعاملين في الميدان.

وطالب م. الأشقر من مدير جهاز الأمن والحماية تقديم تقرير مفصل عن عمل الجهاز يوضح فيه أهم المعوقات التي تعترض سير العمل داخل الجهاز بغية عرضها على المجلس التشريعي للخروج بالحلول والتوصيات المناسبة. وفي ختام اللقاءين قدمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي درع شكر وتقدير وتكريم لقيادة جهازيّ الأمن الوطني والأمن والحماية على ما بذلوه من صبر وثبات وجهد وعطاء.

على المناطق الحدودية لقطاع غزة، واطلع مباشرة على سير العمل هناك، واستمع إلى مشاكل منتسبي الجهاز والعاملين في الميدان. وطلب م. الأشقر من مدير جهاز الأمن الوطني تقديم تقرير مفصل عن عمل الجهاز يوضح فيه أهم المعوقات التي تعترض سير العمل داخل الجهاز بغية عرضها على المجلس التشريعي للخروج بالحلول والتوصيات المناسبة.

من جهة أخرى أوضح المقدم محمد خلف مدير جهاز الأمن والحماية بأنه تسلم قيادة الجهاز مع عدم وجود قيادة أو ضباط، لأنهم إما قضوا شهداء أو أصبحوا مصابين نتيجة للحرب الأخيرة، مشيراً إلى أن مهام عمل

إليهم، فهناك ٣٤ موقعا عسكريا منتشرا على حدود قطاع غزة، موضحاً أن هناك خطة تم تقديمها لحماية الحدود ومراقبة المتسللين، وأن هناك الكثير من المتسللين تم ضبطهم من قبل أفراد جهاز الأمن الوطني. وأشار أبو عاذرة إلى أهم المعوقات التي تعترض عمل جهاز الأمن الوطني، وطبيعة سير العمل داخل الجهاز، وخاصة بعد الحرب الأخيرة، وتدمير جميع مقرات الأمن الوطني، ناهيك عن قلة الموارد المالية والبشرية والتسليح وقلة الطعام المقدم والآليات العاملة في الميدان وإهترائها بسبب عدم حداثتها واحتياجها للتصليح. وتفقد الوفد نقاط الجهاز المنتشرة

## انتقد الاختطافات السياسية من قبل سلطة عباس

## حمدان: انتهاكات الاحتلال في الضفة تهدف إلى بث بذور

## الفتنة بين أبناء الشعب الفلسطيني

للمواطنين والجمعيات والمؤسسات الخيرية التي ترعى الأيتام والمحتاجين، لا سيما عوائل الشهداء والأسرى والجرحى.

من جهة أخرى قال حمدان إنه لا يمكن التشكيك في شرعية المجلس التشريعي، فهو قائم حتى انتخاب مجلس جديد وأداء اليمين الدستورية وفقاً للمادة (٤٧) مكرر من القانون.

ودعا حمدان الفصائل الفلسطينية إلى العودة إلى طاولة الحوار، واستكمال جهود المصالحة لرأب الصدع وتحقيق الوحدة الوطنية، وتفويت الفرص على أولئك الذين يتربصون بالشعب، ويستغلون فرصة الانقسام الداخلي للنيل من عزيمة الشعب وحقوقه.

دان النائب الإسلامي عن محافظة رام الله فضل حمدان استمرار الاحتلال بالمدهامات والاعتقالات اليومية في مدن الضفة الغربية.

وقال النائب في تصريح صحفي مكتوب الخميس (٢٨-١) إن هذه الاعتقالات والمدهامات إنما تهدف إلى ضرب صفوف المقاومة وبث بذور الفتنة بين أبناء الشعب الفلسطيني، لا سيما أن غالبية المعتقلين لدى الاحتلال كانوا مختطفين في سجون ميليشيا عباس في الضفة الغربية.

واستنكر حمدان الاعتقالات السياسية والاعتداءات التي يتعرض لها أبناء فصائل المقاومة في شتى مدن الضفة الغربية من قبل أجهزة عباس، متابعاً أنه يجب على المؤسسة الأمنية توفير الحماية والأمن

## أربع سنوات على انتخابات التشريعي



بقلم /  
ياسر الزعاترة

يبدو وضع نواب المجلس التشريعي من حركة حماس في الضفة الغربية مثيراً للشفقة والقهر في آن، فهم يتشبثون اليوم بشرعية مجلسهم العتيق في مواجهة المشككين بها، مستندين "قانونياً" إلى نص يعتبره قائماً حتى يؤدي أعضاء المجلس الجديد قسمهم الدستوري. نواب حماس في الضفة، تماماً كما هو حال وزرائها لم يحصدوا من عضويتهم في المجلس العتيق غير الاعتقال، فقد دخلوا جميعاً السجون بعد شهر من فوزهم (لا زال بعضهم فيها)، ولم يخرج أكثرهم إلا منذ شهر قليلة، فيما لم تكن عائلاتهم بمنأى عن حملة القمع والتنكيل على يد السلطة خلال اعتقالهم وبعد الإفراج عنهم، وها هو شيخ جليل بحجم النائب الشيخ حامد البيتاي، خطيب المسجد الأقصى، وأحد أشهر علماء فلسطين، لا يتمكن من تأمين الإفراج عن ابنه (المهندس فضل) المعتقل منذ خمسة شهور في سجون السلطة، فيما كان له شقيق آخر قيد الاعتقال، فضلاً عن أبناء نواب آخرين لا ندري من خرج منهم من المعتقل ومن بقي، فقد باتت متابعة هذا المسلسل عسيرة إلى حد كبير.

قبل أيام وقع الاعتداء على أحد نواب حماس في الخليل، وبعد ذلك طورد موظفو مكتب رئيس المجلس وأمين سره، واعتقلوا ثم أفرج عنهم، فيما يتوعد قادة الأجهزة الأمنية سائر نواب الحركة بالاعتقال بعد حسم نهاية ولاية المجلس من قبل الجهات المعنية في السلطة. اليوم يبدو الجدال حول ولاية المجلس العتيق أمراً مثيراً للسخرية إلى حد كبير، ومن يسمع بعض أو تلك وهم يتحدثون عن الشرعيات والدساتير والقوانين، سيظن أننا في سويسرا أو فرنسا، وليس في مناطق محتلة يصول الاحتلال فيها ويجول، باستثناء قطاع غزة الذي خرج منه الجيش الإسرائيلي، فيما يحاصره من البر والبحر والجو بمساندة من الأشقاء الخائفين على السيادة والأمن القومي.

لقد صممت هذه السلطة بمواصفات خاصة، وديمقراطيتها كذلك، بدليل أن أحداً لم يشكك في شرعية المجلس التشريعي السابق الذي استمر من العام ٦٩ وحتى انعقاد الجلسة الأولى للمجلس التالي، شباط ٢٠٠٦، والأكثر إثارة أن الإسرائيليين كانوا يرفضون طلب ياسر عرفات بعقد انتخابات رئاسية وتشريعية، وبالطبع لأنها ستمنحه شرعية جديدة، بينما كانوا يضغطون من أجل تغيير القانون الأساسي للسلطة من أجل منح رئيس الوزراء صلاحيات كبيرة على حساب الرئيس، الأمر الذي تغير سريعاً عندما فازت حماس في الانتخابات، وصار من الطبيعي أن يكون رئيس الوزراء منه، إذ أعيدت أهم الصلاحيات (الأمن والمال والإعلام) إلى ولاية الرئيس، فيما بقي لحماس هيكل وزارات تسيطر فتح على كل شيء فيها، ثم يأتي من يقول لك إن فتح قد قبلت نتائج الانتخابات وسلمت السلطة لحماس (أية سلطة يا قوم؟).

الانتخابات اليوم هي وصفة الشفاء من كل الأمراض بحسب "حكماء" الساحة الفلسطينية، والانتخابات ستفرز مجلساً تشريعياً، والمجلس سيفرز حكومة، والحكومة تحتاج مصاريق، والمصاريق تأتي من المانحين، والإسرائيليون يسيطرون على كل شيء، والوزراء يحتاجون بطاقات "في أي بي" لكي يتحركوا.

متوالية لا صلة لها بالتحرك ولا بالتحريك، بل صاغها عقل شيطان إسرائيلي، لكي يحول حركة التحرر إلى حزب سلطة خاضع للاحتلال ينتظر عطاياه ولا يمكنه التمرد عليه، وعندما حاول عرفات التمرد كانت نهايته المعروفة بعدما عجزوا عن تركيعه من خلال الفريق الذي ورثه بعد قتله.

الانتخابات يا سادة ليست وصفة تحرر، بل وصفة تكريس لمسار المفاوضات التي جُرّبت منا طويلاً بلا جدوى، ومن أراد المقاومة والتحرير، فلن ينتظر إذن المحتلين لكي يتحرك ويسافر ويستثمر. لقد قلنا وسنظل نقول إن دخول حماس الانتخابات كان خطأ في الاجتهاد، واستمرار الساحة الفلسطينية في الحديث عنها (أي الانتخابات) كمسار حل هو خطأ أكبر، ولا بد من قلب الطاولة في وجه هذا المسار برمته، وإعادة القضية إلى مسارها كقضية تحرر، لا قضية سلطة ورواتب.



## النائب نصار يزور نادي التعاون الرياضي

زار النائب جمال نصار مساء السبت (١٢/٣٠) نادي التعاون الرياضي الكائن في منطقة جنوب مدينة غزة قرب من مسجد علي بن أبي طالب، حيث كان في استقباله المدير التنفيذي للنادي أيوب الصيفي وأمين الصندوق مضيد أبو شمالة.

وبدأ النائب نصار جولته بتفقد المكان المخصص للنادي، ومن ثم الاطلاع على جميع نواحي والأقسام المخططة في له المستقبل.

وشدد نصار على ضرورة تطوير النادي من جميع النواحي الإدارية والرياضية، فيما تم الاتفاق مع بلدية غزة على عقد لقاء لتخصيص قطعة أرض ستستخدم للنادي.

## نواب جنوب غزة يزورون مخيم التحفيظ في مسجد بلال

قام نواب مكتب التغيير والإصلاح في جنوب غزة بزيارة تفقدية السبت (١٢/٣٠) لمركز ومخيم بلال بن رباح في حي الزيتون في منطقة جنوب غزة، قدموا خلالها مساعدة مالية تشجيعية للمركز والمخيم لتسهيل عملية تحفيظ القرآن وتعليمه. وضم وفد النواب كلا من جمال نصار وم. جمال سكيك، حيث كان في استقبالهم مسؤول المسجد إياد نصار، ومسؤول المركز عمار اللوح والشيخ حسن الدهشان وأنور داود.

وفي البداية رحب أنور داود بالنائبين وشكرهم على الزيارة، مستعرضاً بعض إنجازات المسجد والمركز، حيث حصل المسجد على المركز الأول خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في منطقة الزيتون الغربية، كما كان ضمن أفضل خمسة مراكز في منطقة جنوب مدينة غزة. من جانبه تحدث النائب نصار عن دور حفظة القرآن في تحرير البلاد، مؤكداً أن الحكومة والمجلس التشريعي الفلسطيني يسعيان لتخريج ١٠٠ ألف حافظ في العام القادم، أملاً أن يكون التحرير على يد حفظة القرآن، كما ثمن دور إدارة المسجد على جهودهم المبذولة في تحفيظ القرآن وتعليمه. ومن ثم قام النواب بزيارة جميع أقسام المركز، مثل قسم الإدارة والتحفيظ، وبعض الحلقات القرآنية، كما قاموا بتفقد البناء الجديد التابع للمسجد "البركس" ووعدوا بتقديم الدعم المادي له.

## النواب الإسلاميون في رام الله يستنكرون اختطاف الاحتلال لزوج رئيس بلدية البيرة

استنكر النواب الإسلاميون في مدينة رام الله اختطاف الاحتلال لزوج رئيس بلدية البيرة (منتهى عابد) صباح الاثنين (٨١٢)، مؤكداً أن الاحتلال بممارساته واعتقالاته اليومية والوحشية في مدن الضفة الغربية يدل على مضيه في إجراءاته التعسفية واستمراراً لتهجه العدواني.

ودعا النواب مؤسسات حقوق الإنسان لمتابعة قضية اختطاف النساء الفلسطينيات لأن ذلك يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان كون معظم المختطفات ربّات منازل ولديهن أطفال.

وفي ذات السياق أكد النواب أن الأسيرات في سجون الاحتلال يعانين من وضع صعب للغاية، ويفتقدن لأدنى شروط الحياة الإنسانية عدا عن التضييق المستمر العقوبات التي تتعرض لها الأسيرات داخل الأسر، مشددين على ضرورة تكاتف الجهود والعمل الجاد لأجل إنهاء معاناة الأسيرات في سجون الاحتلال.

## لجان العمل البرلماني غير القانونية في الضفة..

# تجاوز جديد للدستور.. ومحاولة يائسة لفرض أمر واقع جديد

المدهون: مجموعات مفلسة وأدعو النواب لمقاطعتها

منصور: تشكل انقلاباً على الشرعية وهروباً من

أبو جحيشة: لا تملك صلاحيات اتخاذ أي قرار، وأدعوها

لافتقادها الصفة القانونية والشرعية الدستورية

استحقاقات العملية الديمقراطية في إطارها الدستوري

لتوضيح الأساس القانوني الناظم لعملها

ولم يتم توقيفه من قبل النائب العام، حضور جلسات المجلس التشريعي واجتماعات اللجان والمشاركة في المناقشة والتصويت. وعليه فإن إجراءات رفع الحصانة البرلمانية لها أساس دستوري في المادة (٥٣/٤) من القانون الأساسي المعدل وأساس قانوني في المادة (٩٥/٤) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي

وأضاف: "إن طلب رفع الحصانة عن النائب المنتخب لا يقدم قانوناً من قبل زملائه النواب ولا من اللجان البرلمانية المعترف بها في النظام الداخلي للمجلس التشريعي والمبينة في المادة (٤٨) منه، وإنما يقدم خطياً من قبل النائب العام، ويوجه إلى رئيس المجلس التشريعي تحديداً، ويرفق بمذكرة تشتمل على نوع الجرم ومكانه وزمانه والأدلة التي تستلزم اتخاذ إجراءات قانونية. ويقتصر طلب رفع الحصانة على الجنايات والجناح فقط، ولا يشمل المخالفات إطلاقاً؛ وبعد أن يصل طلب رفع الحصانة إلى رئيس المجلس التشريعي يُحيله بدوره إلى اللجنة القانونية، ويُعلم المجلس بذلك، وتبحث اللجنة القانونية الطلب، وتقدم تقريرها بشأنه إلى المجلس التشريعي، ويأخذ المجلس قراره برفع الحصانة بأغلبية ثلثي عدد أعضائه بعد الاستماع إلى رأي عضوين مع عضوين آخرين ضد موضوع الطلب".

د. المدهون: "هذه المجموعات البرلمانية مفلسة وتبحث عن إعاقة عمل المجلس التشريعي وكان الأجدر بهذه المجموعات بدلاً من أن تناقش مخالفة سير لسيارة نائب، كان الأجدر بها معالجة ومناقشة مواضيع هامة وأكثر حيوية مثل تسليم المستوطنين الذين يدخلون إلى مدن الضفة بهدف القتل ونشر الرعب في صفوف المواطنين والتجسس على الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، ومعالجة موضوع التنسيق الأمني والآثار الكارثية لهذا التنسيق وغيرها".

وأضاف: "كان الأجدر بها أن تناقش عمليات التعذيب التي يتعرض لها رجال المقاومة، أو أن تناقش موضوع الانفلات الأمني في الضفة الغربية والاعتقالات التي تقوم بها الوحدات الخاصة هناك، لا شك أنها مجموعات مفلسة مجموعات مفلسة وتعمل فقط من خلال رؤى لبعض الأشخاص، وأنا هنا أطالب كافة أعضاء المجلس التشريعي بمقاطعة هذه المجموعات لأنها لا تتمتع بالصفة القانونية والشرعية الدستورية".

في حين اعتبر النائب أبو جحيشة أن تلويح هذه المجموعات برفع الحصانة عنه يتنافى مع مواد القانون الأساسي التي تنفي أي شرعية للجان العمل وقراراتها يقول: "حسب المادة (٢٦) من قانون واجبات وحقوق أعضاء المجلس التشريعي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤م، وبالإضافة إلى ما أكدته المادة (٢٧) من القانون المذكور من أنه يحق للعضو الذي رفعت عنه الحصانة،

لعملهم؟! وما هي القوة الإلزامية لما يصدر عنهم من إجراءات وقرارات؟! ثم ما هو السند القانوني الذي يخولهم صلاحية استدعاء عضو في المجلس التشريعي وفي التاريخ الذي يحددهونه؟! واتساءل هنا ما هي الإجراءات التي اتخذت من قبلهم تجاه الاعتداءات المتكررة للأجهزة الأمنية والتي انتهكت الحصانة البرلمانية للنواب المنتخبين؟!

واعتبرت النائب منى منصور أننا نحيا في زمن المفارقات حيث يمنع رئيس المجلس التشريعي من دخوله في حين تدخل مثل هذه اللجان وتعد جلسات وتتخذ قرارات، قائلة: "نحن نحيا في زمن غيبت فيه الحقيقة واستبعد الشرعي ليحل مكانه اللا شرعي، زمن قلبت فيه الموازين وتهرب فيه الكثيرون من المواجهة والاستحقاقات التي نتجت عن ممارسة الديمقراطية في فلسطين والتي أفرزت وبخيار شعبي ممثليها في البرلمان، ولأن هذه النتائج لم ترض البعض كان الانقلاب على كل شيء، رئيس المجلس التشريعي يمنع من دخول البرلمان لعقد جلسة ويلاحق ومن معه ويضيق عليه وعلى النواب الإسلاميين، وبرلمانيون يعقدون جلسات غير قانونية ليراقبوا على حكومة لم تحصل على ثقة المجلس التشريعي أصلاً وليس لهم موقف جدي ومساند لرئيس المجلس التشريعي والنواب الإسلاميين ولا للملزمة شعث المجلس التشريعي الممزق".

وبخصوص موضوع النائب أبو جحيشة وإحالة قضيته إلى هذه المجموعات قال

باطلة، وأي عمل تقوم به هو باطل ومدان وغير قانوني وغير أخلاقي، وبالتالي هو التفاف على الديمقراطية الفلسطينية، وإذا نظرنا إلى أعمال هذه اللجان نجد أنه يتجه نحو الجانب الاقتصادي لخدمة هذه المجموعات البرلمانية، وأؤكد أن محاولة انتقاء بعض الموضوعات في النقاشات والاجتماعات وبمشاركة بعض القوائم هي غير شرعية وقانونية وباطلة، ولتحقيقة فإن السماح لهذه المجموعات بالعمل في الوقت الذي يمنع فيه رئيس المجلس وهيئة رئاسة المجلس ونواب كتلة التغيير والإصلاح التي تمثل الأغلبية في المجلس من دخول مقر المجلس، يشكل قمة المفارقة والمهزلة التي لا يمكن تجربتها أو استيعابها بكل المقاييس".

وكان النائب محمد أبو جحيشة استغرب في رسالة رفعها للمجلس التشريعي الفلسطيني العمل الذي تقوم به هذه اللجان، مؤكداً أنها لا تملك أي صلاحيات تمكنها من القيام بأي إجراء أو اتخاذ أي قرار، قائلاً: "نستغرب مطالبة عدد من النواب الذين يعملون تحت إطار غير قانوني وغير شرعي أطلقوا عليه تسمية "مجموعات العمل البرلمانية" باتخاذ إجراءات وتطالبنا بالمثل أمامهم بتاريخ محدد للتحقيق في مخالفة لقانون السير على الطرقات، وأنا أطالب هؤلاء النواب أن يوضحوا الأساس القانوني لما يُسمون أنفسهم مجموعة أو مجموعات العمل البرلماني؟! وما الإطار القانوني الناظم

في الضفة الغربية تختلف قوانين السياسة عنها في أي مكان آخر، ففي الضفة وحدها تشرع القوانين في يوم واحد وتستخدم لحدث واحد ويطالب العقلاء بالنزول عندها واحترامها، وفي الضفة وحدها يعمل المجلس التشريعي للطوارئ خاصة إن كان هذا الطارئ يتعلق بإدانة نائب إسلامي، حيث تعقد الجلسات وتدار الحلقات وتشكل اللجان التي تحاول إيهام البعض بأنها تطبق القانون في زمن اللاقانون الذي تحياه الضفة الغربية.

ظواهر غريبة وعجيبة استحدثها أعضاء في المجلس التشريعي المعطل للنيل من ثبات وعزيمة النواب الإسلاميين كان آخرها ظاهرة لجان العمل البرلمانية التي باتت تحكم وترسم وكأنها ظل للمجلس ينطق بما يقول.

نحاول في هذا التقرير تسليط مزيد من الضوء على مثل هذه اللجان ومدى قانونيتها علناً نسهم في إزالة شيء من الغشاوة عن قلوب من لا يبصرون.

في معرض حديثه عن لجان العمل البرلمانية قال د. نافذ المدهون المستشار القانوني للمجلس التشريعي الفلسطيني "إن هذه المجموعات هي محاولة للخروج من المآزق ومحاولة لإعمال الانتقائية في الرقابة والتشريعات، وهي لا تتمتع بأي صفة قانونية لأنها تخالف القوانين، وكل ما يخرج عنها من توصيات فهي

اعتبروه يؤسس لتيار ثالث بعيدا عن منظمة التحرير

## النواب الإسلاميون: مشاركة فياض في مؤتمر "هرتسليا" طعنة في ظهر الشعب وتاريخه

في مواجهة آلة القمع الصهيونية وإقامة الدولة الفلسطينية الحقيقية ذات السيادة".

وفي نفس السياق طالب الوزراء والنواب الأسرى رئيس وأعضاء المجلس التشريعي بتشكيل لجنة تحقيق ومساءلة للدكتور سلام فياض بصفته أحد أعضاء المجلس التشريعي وذلك بعد مشاركته في مؤتمر هرتسليا للأمن القومي الإسرائيلي، حيث اعتبر الوزراء والنواب هذه المشاركة مساً بكرامة المجلس التشريعي ووطنية النواب، وطعنة نجلاء في ظهر الشعب الحر والأبي الذي وضع ثقته بفياض ودفع به إلى المجلس التشريعي.

وأشار النواب إلى أن أهداف هذا المؤتمر الذي يحضره كل قيادات الكيان الصهيوني وكبار الأكاديميين والعسكريين والأمنيين والمؤيدين لدولة الاحتلال حيث يقدم الجميع رؤيته لترسم الصورة النهائية للتخطيط لأمن دولة الاحتلال.

وأكد النواب والوزراء الأسرى أن من يحضر هذا المؤتمر يحرص على أمن الاحتلال واستقراره ويقره على سياساته التي تستهدف الشعب الفلسطيني قتلاً واعتقالاً وانتهاكاً لمقدساته، وعليه لا بد من محاسبة سلام فياض في إطار مؤسسات المجلس التشريعي لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحقه.

وتساءل النواب عن دور ما يطلق عليها مجموعة العمل البرلمانية وموقفها من مشاركة فياض في مؤتمر هرتسليا، وهل تشكل هذه المشاركة نكسة للبرلمانية الفلسطينية تستوجب سحب الثقة منه، أم أن اهتمامات هذه المجموعة تنحصر بسقطة هنا أو هناك تتعلق في ظاهرة عامة في الكثير من قرى وبلدات الضفة الغربية ويتعامل بها الصغير والكبير وهي أقل خطورة بكثير من تجارة الممنوعات التي يتعامل بها كبارهم وخاصة من يقفون على رأس مجموعات مسلحة شاركت بدور أساسي في حالة الفلتان الأمني وهم الآن يتباكون على البرلمانية الفلسطينية.

وأضاف: "لا يعقل أن يقوم سلام فياض بمقاطعة البضائع الصهيونية في المغتصبات وحرق هذه البضائع في مدينة سلفيت مثلاً، ثم يشارك في مؤتمر صهيوني يرسم السياسات الإستراتيجية الأمنية والسياسية لمستقبل الكيان الصهيوني، وأن تكون هذه المشاركة متزامنة مع الذكرى الأولى للمحرقة الصهيونية على قطاع غزة".

وحول ما صرّح به فياض من قبوله قيام دولة فلسطينية على ٢٢٪ من أرض فلسطين التاريخية، قال النائب الدكتور محمود الرمحي: "إن هذه الأطروحات رفضها شعبنا منذ زمن، وفياض لا يملك أي حق في التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه التاريخية، كما أن هذا الإعلان يشكل تنكراً لحق اللاجئين في العودة إلى أرضهم". وحذر النائب ياسر منصور من خطورة مثل هذه المؤتمرات، خاصة أنها تهدف إلى تعزيز قبضة الصهاينة على الأرض الفلسطينية قائلاً: "هذا المؤتمر يعتبر من أخطر التجمعات الصهيونية التي تهدف إلى رسم السياسات الإستراتيجية والأمنية الرامية إلى تعزيز قبضة الصهاينة على أرضنا الفلسطينية؛ بما فيها تهويد القدس وترحيل أهلها، وزيادة رقعة "الاستيطان" وتصفية قضية اللاجئين، وهذا ملاحظ من نوعية المشاركين في هذا المؤتمر".

وأضاف: "إننا نرفض ونستهجن مشاركة سلام فياض أو أي فلسطيني في مثل هذه المؤتمرات، والأصل أن يعمل على عقد مؤتمر فلسطيني جامع يبحث كافة القضايا الفلسطينية العالقة وإنهاء حالة الانقسام؛ إذ لا يعقل أن يكون هناك تناغم مع الاحتلال ولقاء وتفاوض رغم الهجمات المستمرة من قبل المغتصبين والجنود على أرضنا وشعبنا، في حين يدار الظهر لكل المحاولات المخلصة المنادية بإنهاء الانقسام. لا بد من خطوة جريئة بعيداً عن كل الضغوط الأمريكية و"الإسرائيلية" لإنهاء هذه الحالة الفلسطينية من التشرذم والفرقة وللملئة البيت الفلسطيني لتعزيز صمود شعبنا

اعتبر النواب الإسلاميون في المجلس التشريعي الفلسطيني أن مشاركة رئيس حكومة رام الله غير الشرعية سلام فياض في مؤتمر "هرتسليا" للسياسات الإستراتيجية الصهيونية؛ طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني وتاريخه ومقاومته وسعيه إلى الوصول إلى أهدافه الوطنية.

وأكد النواب، في بيان لهم الأربعاء (٢٠٣)؛ أن ما قاله فياض في المؤتمر يعبر عن رأيه الشخصي، ولا يعبر عن رأي الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه، والذي يصير على استمراره في المطالبة بكافة حقوقه غير منقوصة.

ولم يستغرب النواب مثل هذه المشاركة المتوقعة من فياض، وقال النائب خليل الربيعي: "مشاركة فياض في مؤتمر "هرتسليا" ليست غريبة؛ فهو ينفذ مخططاً صهيونياً - أمريكياً، وفياض نفسه تربية أمريكية، وأتى ليكون وسطاً بين "منظمة التحرير" والاتجاه الإسلامي، وهو يتساقط بشكل كامل ومفضوح، وطبعاً مع الاحتلال ويسير باتجاه رعاية مصالحه، وفياض بدوره هذا يؤسس لتيار ثالث بدلاً من "منظمة التحرير"، وهو تيار أمريكي - صهيوني تعد له أجهزة أمنية شرسة مهمتها رعاية مصالح (إسرائيل)".

من جانبه اعتبر النائب الدكتور ناصر عبد الجواد هذه المشاركة تجميلاً لصورة الاحتلال، وتشجيعاً للعالم على التطبيع، قائلاً: "هذه السياسة المتخبطة لهذا الرجل "فائد الشريعة" تجعل صورة الاحتلال، وتشجع دول العالم على التطبيع مع الكيان الغاصب، وتعطي الشرعية لهذا الكيان ولأعماله الإجرامية، والغريب أن يكون حضور فياض لهذا المؤتمر متزامناً مع حضور وزير الحرب الصهيوني إيهود باراك، والذي لا تزال دماء أطفال غزة ونسائهن رطبة على يديه، وأن يلتقي الاثنان ويتصافحا ويتبادلان الضحك والحديث رغم ادعاء البعض أن المفاوضات مجمدة في هذه المرحلة".

### من وحي آية

## هل تعطيل التشريعي لعبة قانون أم لعب قانون؟!



النائب:  
د. يونس الأسطل

(إن قارون كان من قوم موسي فبغى عليهم، وأتيناها من الكنوز ما إن مَفَاتِحُهُ لتتوء بالعصبة أولي القوة، إذ قال له قومُه لا تفرح، إن الله لا يحب الفرحين) القصص (٧٦).

لا زالت معركة الشرعية للمجلس التشريعي مستعرة والعجب لقوم سُوغوا لأنفسهم أن يظلوا عشر حجج في الدورة الغابرة، وقد غُيروا في القانون الأساسي ما يخدم تدميرهم فيه تلك الحقبة، وأمرة ذلك أنها المادة المكررة تحت رقم (٤٧)، ثم ينكرون على غيرهم أن يتكفوا عليها في وجوب بقائهم في خدمة شعبهم، حتى يتسلمها نفر آخرون يضع الشعب ثقته فيهم من جديد. حتى لا يحدث فراغ دستوري فيما يتعلق بالتقنين والرقابة، فضلاً عن الأدوار السياسية والاجتماعية والإعلامية التي يضطلع بها أركان المجلس التشريعي.

وقد يتلاشى العجب حين نعلم أن أولئك الشرذمة قد بَيَّتُوا إفشال البرلمان من أول يوم ظهرت فيه نتائج الاقتراع، حيث عقدوا جلسة استثنائية لم يتوفر لها النصاب إلا بالتزوير والنصب في عهد الحاضرين، ثم اتخذوا من القرارات ما يسلب المجلس كثيراً من صلاحياته. ثم كان التلكؤ في تشكيل اللجان، ولولا مرونتنا ما كانت لتلتئم إلا بشق الأنفس، ثم ظهرت المماحكة والتعطيل من أول جلسة فعلية، هل هي الأولى أم الثانية بالقياس إلى جلسة القسَم، وتشكيل هيئة المكتب، وكم من جلسة جرى تعطيلها إما بالغياب، وإما بالمناكفات، حتى وقعت الواقعة، فكان التواطؤ مع الاحتلال الذي استمدوا منه شرعية أوسلو، والقدوم إلى أرض فلسطين، متعهدين بالقضاء على المقاومة، ولتاهيل الشعب الفلسطيني للتطبيع مع المحتلين الصهاينة.

إن ذلك التواطؤ قد تمخض عن اختطاف أكثر من أربعين نائباً من كتلة التغيير والإصلاح وحدها، لينضافوا إلى إخوانهم الذين انتخبوا وهم وأسرى، وليصبح المجموع خمسة وأربعين، وفي ذلك إحداث خلل في ميزان السياسي للمجلس لصالح نواب السلطة، وكانت الفاضحة أن يرفضوا كل الطروحات الهادفة إلى إفشال كيد الاحتلال، بالحفاظ على التوازن في المجلس، إلا ما تعهدوا به من شبكة الأمان، ثم نكثوا عهدهم في أول جلسة وقع فيها تصويت.

وقد أقدم شذاً أدهم في الأجهزة الأمنية على الهجوم على المجلس التشريعي في غزة، وتكسير نوافذه ثلاث مرات على الأقل، ثم اقترفوا جريمة إحراقه في رام الله، فضلاً عن انتهاك حصانة عدد من النواب قبل اختطافهم، أو من بقي منهم، ولم تسلم من ذلك أخواتنا النائبات، لا هن ولا ابنائهن، ولا حتى سياراتهن، أو بيوتهن، أو مكاتبتهن.

ومنذ ما يسمى بالحسم العسكري في غزة، أو القضاء على الفلتان وفرض الأمن، فإن أقدامهم لم تدن من بوابة المجلس، إسهاماً في إفشال التجربة، بل إنهم لم يكفوا من الأيام الأولى للمجلس عن الدعوة لانتخابات جديدة، يَبْنُونُ العبث بها، والالتفاف على خيار الشعب الفلسطيني، وما تخفي صدورهم أكبر، ولعل تعطيل تمرير تقرير غولدستون في مجلس حقوق الإنسان العالمي، وما وراءه من التستر على جريمة المشاركة والتحريض على عدوان الرصاص المصبوب، يكشف عن طرف من البغضاء والحد الكامن في نفوسهم، والتفصيل يطول.

أما آية القصص فتحدث عن شخص من بني إسرائيل يوم كانوا مستعبدين تحت الفراعنة، وقد انخلع من الولاء لهم، وانحاز إلى أعدائهم الذين كانوا يسومونهم سوء العذاب، يُذَبِّحُونَ آبائَهُمْ، ويستحيون نساءهم، ويمارسون عليهم كل صور الإذلال والتسخير، والعجب لقارون هذا أنه كان وكيلاً عن الفراعنة في البغي على قومه، بل إنه شارك في قرار قتل أبناء قومه، كما قال سبحانه في سورة غافر:

(ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين، إلى فرعون وهامان وقارون، فقالوا ساحر كذاب، فلما جاءهم بالحق من عندنا قالوا اقتلوا أبناء الذين آمنوا معه، واستحيوا نساءهم، وما كيد الكافرين إلا في ضلال) الآيات (٢٥-٣٣)

وقد يُعَنُّ لأحد أن يسأل: كيف تطيب نفس امرئ أن يستمرئ العمالة، فيصبح سيفاً على رقاب بني قومه وأبناء شعبه؟!

إن الجواب يكمن في أن قارون كان صاحب ثروة، وأن الحفاظ عليها واستمرار مصالحه التجارية والمادية يقتضي أن يلبي للأعداء ما يريدون والأعداء يريدون أن تكون سياستهم نافذة دون أن تَبْسُخَ أيديهم، فهم يبحثون عن الخونة، وأصحاب الأنانية، والمصالح الخاصة، ويجدون فيهم وكلاء وعملاء يرزقون بتلك المهمة القادرة، وتلك الوظيفة الدنسة، فيتخذونهم أخلاء، ما داموا قادرين على حماية أمن عودهم، وتحقيق مصالحهم.

إن قوم قارون قد نصحوه بالأى يفرح لتلك الكنوز، فإنها أموال خبيثة، وإن الله لا يحب الفرحين، وخاصة إذا كانت على حساب آلام المستضعفين من المؤمنين، غير أن قارون قد أصمَّ أذنيه ومضى في طغيانه على قومه، بل دفعه الغرور أن يهَيئَ موكبا للخروج على قومه في زينته ليكسر قلوبهم، وليفري سفهاءهم باتباعه، والمشي في ركابه، لعله يصيبيهم شيء من عطايه ووظائفه، وما هي إلا لحظات حتى ابتلعت الأرض فهو يتلجج فيها إلى يوم يبعثون.

إن مصير قارون ينتظر أحفاده اليوم في السلطة الفلسطينية الذين تقاطعت مصالحهم المادية مع الاحتلال، فأثروا وهم يرتعون في أموال الدول المانحة، وسيطرون على التجارة والشركات، ويرفضون تفعيل التشريعي، أو الدخول في مصالحة على أساس الصمود والمقاومة، وإن غدا لناظره قريب.

### "الاحتلال يمارس قرصنة ضدهم"

## م. الخضري يحذر من تصعيد استهداف الصيادين



النائب م. جمال الخضري

حذّر النائب م. جمال الخضري من حملة جديدة أشدّ شراسة تستهدف الصيادين الفلسطينيين من قبل الاحتلال الصهيوني عبر الترويج لذرائع واهية وحجج أمنية. وقال م. الخضري -في تصريح صحفي مكتوب الأحد (٧-٢)- إن اعتقال أربعة صيادين وتكثيف استهداف الزوارق بإطلاق النار بعد وقت قصير من مزاعم وجود متفجرات وصلت الاحتلال من شواطئ بحر غزة؛ يدلّ على وجود نية للتصعيد بحقهم.

وأكد م. الخضري أن الصيادين الذين يعانون من أجل الحصول على لقمة العيش في ظل الحصار المشدد يعيشون خطراً حقيقياً عبر الملاحقة المستمرة؛ من إطلاق نار وتكسير قوارب واحتجاز واعتقال وتحقيق وإهانة وضرب وتمزيق الشباك.

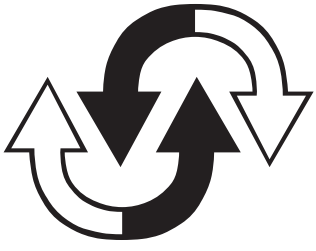
وشدّد على ضرورة وقف الاحتلال حربته على الصيادين من خلال تحرّك حقوقي دولي،

تنتهك كل الأعراف والقوانين الدولية. وأشار إلى أن الاحتلال يحرم الصيادين من الصيد ويلاحقهم في مسافة لا تزيد عن ميلين بحريين من المساحة المسموح بها للصيد، معتبراً أن الاحتلال يمارس من خلال هذه الإجراءات التعسفية بحق صيادي القطاع عمليات قرصنة، ويهدّد الآلاف من الصيادين بالموت أو بجرمانهم من قوت أطفالهم. ولفت م. الخضري إلى أن غزة شبه محرومة من الأسماك؛ حيث لم يعد بإمكان الصيادين ممارسة مهنتهم بشكل يسمح بإمداد قطاع غزة بجزء من حاجته من الأسماك، فضلاً عن المعاناة التي يعيشها الصيادون وأسره. وبسّ م. الخضري أن الكثير من الأسر الفلسطينية تعتمد على قطاع الصيد كمصدر دخل أساسي، ويمارس مهنة الصيد حوالي ٣٥٠٠ عامل، يعتاش من ورائهم أكثر من ٧٠ ألف نسمة.

وتفعيل دور المؤسسات المهمة بهذا الجانب لممارسة الضغوط على حكومة الاحتلال التي



# اتجاهات



## نقابة الصحفيين.. نحو آليات معالجة أكثر عمقا وفاعلية!



بقلم /  
مؤمن بسيسو

لم أجد في طول وعرض الوطن أشد ترهلا وفوضى وانحدارا أكثر من نقابة الصحفيين.

المعضلات التي تواجهها النقابة مزمنة ولا تحتاج إلى كثير شرح وتبيان، ويبدو أنها تكرست واشتدت رسوخا بفعل ضعف وعقم آليات المعالجة التي تصدت لها طيلة الحقبة الماضية إثر انتهاء الشرعية القانونية لمجلس النقابة، واستنكاف المتنفذين فيه عن المبادرة بأية خطوة إصلاحية تتيح لم الشمل الصحفي على أسس مهنية بحثة بعيدا عن الجاذب الشخصية الساقطة والنوازغ الفئوية الرخيصة. في سياقات ملازمة الأزمات والتفاعل معها لا يكفي طرح تشخيصات وتوصيفات سليمة، ومن ثم استيفاء معالجات تقليدية أثبتت عقمها وعدم نجاعتها طيلة المرحلة الماضية.

واقع النقابة الراهن يحفل بكل أشكال الخلل، ويمتلئ بالثقوب التي تحجزه عن الإقلاع بالجسم الصحفي حتى لو أجريت ألف انتخابات وانتخابات، ما دامت الأسس والمنطلقات ومعادلة الفعل والأداء التي تحكم النقابة باقية كما هي دون تغيير. ابتداء، لم تكن التكتلات الصحفية المختلفة على مستوى المسؤولية من حيث القدرة الباقية على التواصل التام والتلاحم الكامل مع هموم وتطلعات القطاع الصحفي العريض الذي يشتمل على الكثيرين الذين مارسوا المهنة دون الحصول على العضوية.

لم يكن الوسط الصحفي بحاجة إلى أنشطة وفعاليات تقليدية، على أهميتها وحيويتها، قدر حاجته إلى احتضان آمال الصحفيين ورعاية كفاحهم المشروع وسط طريق شائكة تعج بالعوائق والمنغصات.

لا ريب أن تلك المهام تقع في صميم واجبات النقابة، لكن الهيكل الخرب للنقابة وانقطاع الأمل والرجاء في إمكانية إحيائها على مدار الأعوام الماضية، ألقي بأعباء جسام وتحديات ثقال على التكتلات الصحفية التي تشكلت أساسا لتعويض قصور وارتكاس النقابة عن أداء مهامها الطبيعية وواجباتها الأساسية.

لست في معرض جلد أحد، غير أن تفضعا موضوعيا لمعالجات الكتل والتجمعات الإعلامية المختلفة لتداعيات الانتخابات الأخيرة "المهزلة" في النقابة يؤشر إلى اجترار ذات الآليات القديمة، بما يؤول بالوسط الصحفي إلى الضياع المحقق. ينبغي أن يدرك الجميع أن مسيرة الألام والأمال التي خاضتها الكتل الصحفية طيلة العهد الفائت في محاولاتها لإصلاح واقع النقابة قد أفضت إلى غير نتيجة، وأن موجبات الحكمة والمنطق تقتضي منها البحث عن آليات أخرى، أكثر عمقا ونجاعة ومسؤولية.

ما يواجهه الوسط الصحفي اليوم لا يتعلق بمجموعة من الأدوات الصحفية التي اختطفت النقابة وجعلت منها مستودعا شخصيا وفنويا فحسب، بل يتعلق بمافيات صحفية تحتضنها مافيات سياسية وتوفر لها سبل الدعم والاستمرار.

تأسيسا على ذلك، يفترض أن تنأى كافة الحلول والمقاربات الراهنة ذات العلاقة عن الطابع التقليدي الباهت، وأن تتخذ خطوات حاسمة وصريحة عبر تشكيل نقابة جديدة تشكل -بحق- الملاذ الآمن والحقيقي، والمعبر الأصيل عن طموح وإرادة وآمال كافة الصحفيين.

دون ذلك، ستبقى الجهود المخلصة تراوح مكانها، وسيبقى الوسط الصحفي يكابد مزيدا من العلل والأدواء بعيدا عن أي إصلاح مرتجى أو نهضة حقيقية.

من الخطأ الالتفات كثيرا إلى انتهازية اليسار، أو التركيز على الأسماء التي خاضت الانتخابات وخذلت جموع الصحفيين في القطاع، فالأمر يبدو أكبر وأعقد من ذلك بكثير، ولا يمكن مواجهته إلا بجملته إجراءات رصينة وتفاعلات جريئة تنهي أزمة الاختطاف المزمنة لنقابة مهترئة، وتبعث الروح من جديد في جسم نقابي جديد دون أي بلايا أو ملوثات شخصية أو فئوية أو سياسية.

تجربة الزمن الغابر أثبتت أن الشخصانية والفئوية شكلت وبالا على واقع النقابة، وأوردتها موارد التهلكة والخسران.

لا حل إلا في نقابة جديدة تتحرر من هذه العقد المستحكمة، وتجاهد كي تتبوأ موقعا أصيلا لها تحت شمس الأمل والنور والحرية.

## خلال تكريمه قيادة الشرطة

# هنية: انتقلنا من مرحلة الاستنزاف إلى مرحلة التطوير الأمني في غزة

أكد النائب إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني أن الحكومة الفلسطينية انتقلت من مرحلة الاستنزاف الأمني، ودخلت مرحلة تطوير الأداء الأمني في قطاع غزة.

وقال هنية خلال تكريمه لقيادة الشرطة الفلسطينية في مقر رئاسة مجلس الوزراء بمدينة غزة الأربعاء (3-2): "إننا وبفضل الله تجاوزنا مرحلة الاستنزاف الأمني في الداخل والخارج، ودخلنا مرحلة جديدة، خاصة بعد "حرب الفرقان"، وهي مرحلة تطوير الأداء الأمني، وتقديم النموذج الذي ينتظره أبناء شعبنا الفلسطيني على الصعيد الأمني".



أناس يستغلون مواقعهم ونفوذهم لتحقيق مصالح خاصة"، وقال: "نوجد عندنا مسألة ومراجعة دائمة لتصويب الأداء والسلوك لتبقى صورتنا نقيية ولامعة"، وأضاف: "أنتم في ثغر مهم: لأنكم على تماس مع المواطنين، فحياتهم وأموالهم وسمعتهم أمانة في أعناقكم، فكونوا على قدر المسؤولية".

وذكر هنية أن وزارة الداخلية حققت الأمن "بفضل جهودكم وتعاون أبناء شعبكم معكم واحتضان المواطنين لكم"، منوهاً بأن البلد كانت تعيش في فوضى عارمة، ولا أحد كان يتصور أن يكون هناك أمن في قطاع غزة، والبعض كان يتصور أن تحقيق الأمن في قطاع غزة مهمة مستحيلة.

ووجه التحية إلى أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة الذين احتضنوا الحكومة والمقاومة، مؤكداً أن الشعب لم يخرج إلى الشوارع لينقلب على الحكومة بل احتضنها ووقف معها رغم كل التحديات.

وأكد هنية وجود توافق وطني على قاعدة حماية المقاومة، مشدداً على أن حكومته لن تتنازل عن الثوابت ولن ترفع الراية البيضاء مهما كانت العراقيل.

بدوره شكر حماد رئيس الوزراء على تكريمه قيادة الشرطة، مؤكداً أن التكريم دفعه لمواصلة العمل وخدمة المواطنين وتحقيق الأمن والاستقرار.

وفي نهاية اللقاء كرم هنية قادة وأركان الشرطة، وسلمهم شهادات تقدير.

الوزارة وهيئات الأمن المختلفة والشرطة على وجه الخصوص، مستذكراً الشهيدين النائب سعيد صيام وزير الداخلية السابق واللواء توفيق جبر قائد الشرطة السابق لدورهما في تحقيق الأمن في قطاع غزة. وذكر أن الشهيد صيام تحمل المسؤولية على أكمل وجه، وقاد السفينة إلى بر الأمان، مشيداً بدور العميد جمال الجراح قائد الشرطة في موقعه رغم التحديات الكبيرة.

وأشار إلى أن تشكيل "القوة التنفيذية" في الحكومة العاشرة هدف إلى إحداث توازن أمني في البلد ومواجهة التعنت ورفض قرارات الحكومة، خاصة وزارة الداخلية، لافتاً إلى أن البلد مرت بظروف عاصفة، كان آخرها الحرب الصهيونية، ولو أن بلداً مرت بما مررنا به لما حافظت على الهدوء والنظام والاستقرار كما حافظنا رغم الإمكانيات المتواضعة.

وبين أن الحرب الصهيونية الأخيرة كانت تستهدف نشر الفوضى والفلتان وإسقاط المنظومة الأمنية تمهيداً لإسقاط الحكومة، مؤكداً أن الأمور أثناء وبعد الحرب لم تفلت من يد الشرطة، وأضاف: "مررنا بـ ٢٢ يوماً من الصمود الأسطوري خلال الحرب، ولم نسمح بالفوضى والفلتان بالعودة".

وأشار إلى وجود بعض الأخطاء والسقطات، فخلال العمل نخطئ ونصيب، ولكن هذه الأخطاء لا تمثل منهجاً وليس لها مرجعيات ومبادئ، مؤكداً أنه "لا توجد عندنا ممالك أمنية أو أمراء أمن أو

وشارك في حفل التكريم النائب فتحي حماد وزير الداخلية، ود. يوسف رزقة المستشار السياسي لرئيس الوزراء، والعميد جمال الجراح قائد الشرطة الفلسطينية، ود. محمد عوض أمين عام مجلس الوزراء، ومصطفى القانون المستشار الثقافي لرئيس الوزراء، وسامي نوفل المستشار الأمني لوزير الداخلية.

وأوضح رئيس الوزراء أن الشرطة كانت في السابق مشغولة بمتابعة الظواهر والإشكاليات الأمنية، وهذا ما كان يشكل استنزافاً أمنياً متواصل للشرطة على مدار الساعة، وأضاف: "ليس معنى ذلك أننا لم تكن نسعى لتقديم النموذج الأمني الأفضل، بل سعينا بقوة لتحقيق ذلك، ولكننا كنا مشغولين بمعالجة كل التحديات الأمنية التي كان يعاني منها غالبية سكان قطاع غزة"، وتابع: "بفضل جهودكم الكبيرة والمتواصلة استطعنا تحقيق الأمن والأمان ومحاربة الفوضى والفلتان والعريضة".

وذكر هنية أن البلد اليوم يوجد بها نظام وقانون وشرطة ومؤسسات، مؤكداً أن الحكومة تعمل على استمرار حالة الهدوء والأمن في القطاع، وقال: "تكريمنا لكم مناسبة طيبة لنبتع إليكم جميعاً -كل في موقعه ومسؤوليته- بخالص الشكر والتقدير على جهودكم وعملكم من أجل قضيتنا وديننا وكرامة الإنسان الفلسطيني في هذه الأرض المباركة".

وشكر هنية النائب فتحي حماد وزير الداخلية على دوره في قيادة أركان





## آفاق آفاق

بقلم النائب /  
دحاتم قفيشة

### مساجد فلسطين حريّة

طالما كانت المساجد في فلسطين متألفة وهي تأخذ دورها في توجيه أبناء فلسطين نحو الإيمان والعبادة والعلم والكرامة والحرية، وكثيراً ما كان ينظر إلى رواد المساجد على أنهم صفوة المجتمع وخاصة الشباب منهم، لأن إرتياد المساجد يعطي صاحبه نوراً من الله تبارك وتعالى واحتراماً من الناس كل الناس الأعداء منهم قبل الأصدقاء والأهل والإخوان، ولن أستطيع من خلال هذه الكلمات حصر عظمة المسجد في بناء الشخصية المسلمة أو حتى المجتمع المسلم، وتمتد العلاقة بين الإنسان وربه في بيت الله تبارك وتعالى. لكن الذي يجري الآن في مساجدنا يضرب في العلاقة بين الإنسان وربه في بيت الله تبارك وتعالى. الرباني والتربية الإيمانية السليمة، وذلك من خلال القوانين والتعليمات التي تتسابق الوزارات والدوائر الحكومية والأجهزة الأمنية المختلفة بإصدارها، ليس من أجل تعزيز دور المسجد في بناء المجتمع وتوجيه رواد المساجد للاستفادة من بيوت الله، وإنما العكس تماماً هو الذي يجري، تحت حجج أمنية تارة، وإدارية تارة أخرى، وكيدية في أحيان مختلفة، لكنها دائماً تلبس عباءة التوجيه الحزبي الذي يستغل بمظلة الرؤيا السياسية المتدرة بحالة الانقسام، فإذا تناولنا إحدى التعميمات الكثيرة والكثيرة جداً والتي تدعو الأئمة لعدم تسييس المساجد والابتعاد عن المواقف الحزبية على المنابر، نرى القائمين على إصدار هذه التعميمات أنفسهم يواجه العلماء والأئمة تحت طائلة العقوبة بتبني وجهة نظر ذلك السياسي أو تلك الجهة الحزبية، متوعدين من يرفض بالموت والنبور وعظائم الأمور، والتي يكون أقلها الاعتقال والفصل التعسفي من الوظيفة، ليقف هذا العالم (الموظف) في حيرة من أمره، فهل ينفذ التعليمات الأولى والتي تشدد عليه وتتوعد إن هو تطرق للسياسة أو للمواقف الحزبية، أو ينفذ التعليمات الأخرى والتي تتوعد إن لم يتبنى الموقف السياسي في التعليمات الجديدة، أي أن المطلوب من أئمة المساجد وعلماء المسلمين كالعاملين في بعض الدوائر الأمنية هو أن يعمل منفذاً للأوامر فقط، ساحبين منه علمه وحتى عقله ليقف هؤلاء العلماء (الموظفين) حيرى أمام هذا السير الجارف من التعليمات أو قل إن شئت (العقوبات) التي تصدرها وزارة الأوقاف أو من يتطوع من مديريات الأوقاف بابتكارها ضد المساجد وموظفيها.

وفي هذا السياق وعلى لسان وزير الأوقاف، والذي قال في إحدى المقابلات الإعلامية بأن وزارته قامت بتعيين أكثر من (١٤٠٠) موظف جديد للإمامة والخطابة ومتابعة المساجد مبتعدين والقول للوزير عن موضوع الأهلية (أي الدراسة الشرعية) الجامعية لأن معظم هؤلاء المؤهلين معارضين للسلطة حسب قوله، أي أن المعارض للسلطة ممنوع من التوظيف مخالفاً بذلك أول مبادئ الحرية والعدالة التي يحلم بها كل فلسطيني اكتوى من نار الاحتلال الذي كان ولا يزال يفصل الموظفين بسبب معارضتهم للاحتلال وحتى يمنع المرضى من العلاج لأسباب أقل من ذلك بكثير، فإذا كان أهم شروط التوظيف هي الكفاءة والأهلية في كل دوائر الحكومات في العالم فلماذا يلغى هذه الشروط؟ أم هل هي مقدمة لإلغاء كليات الشريعة والدراسات الإسلامية لأنها ترحض ضد الظلم وتدعو إلى الحرية. وهنا لن أتطرق إلى المستوى الذي وصلت إليه وزارة الأوقاف بإجبارها للعلماء على السب والقذف للشيخ القرصاوي بسبب موقفه من الرئيس الفلسطيني، لأن هذا الأمر كان من الأفضل لوزارة الأوقاف أن تبتعد عنه وتترك الردود على تلك المواقف لرجال السياسة والذي تفنن وتخصص بعضهم في الشتم والسباب، لكن الذي أنهي به حديثي هو الملاحقة الأمنية في هذه المرة من قبل أجهزة الأمن المختلفة وليس من قبل وزارة الأوقاف والتي يبدو أنها أعطت تفويضاً مطلقاً للأجهزة الأمنية باقتحام المساجد وتدمير حلقات تعليم القرآن الكريم حفظاً وتجويداً وكان هذه الحلقات هي العدو الأول لهذه الأجهزة والتي قامت باعتقال حتى الأطفال من المنتسبين لهذه الجلسات القرآنية، وأمام هذه الملاحقة لم نر أي مسؤول في وزارة الأوقاف ودوائرها يتصدى لهذه الهجمة الأمنية الشرسة وكأنها تقسيم أدوار كل يضرب في المسجد من ناحيته. وهنا لن أتحدث عن اقتحامات عديدة لبيوت الله عز وجل تجري هنا وهناك بحجة البحث عن مواد تحريضية كانت قبل أشهر أدوات نضالية، لكنها الآن بفضل بقطة وزارة الأوقاف ويبدو تغيير في عقلية القائمين عليها أصبح كل من ليس مع هذه السلطة فهو ضدها ويجب أن يحارب، فهل هذه هي الثقافة التي تتبناها وزارة الأوقاف والأجهزة الأمنية ضد المساجد، مدركاً أن هذه السياسة الظلامية قد فشلت في كل دول العالم وأشكك كثيراً بقدره غير المؤهلين علمياً أو إدارياً أو حتى تنظيمياً من تنفيذ هذه السياسة التي تغضب الله أولاً ولا تغضب أولياء الله ثانياً.

وحسبنا الله ونعم الوكيل

### قرار فجّ ومتسرع ولا يعبر عن نوايا صادقة لإتمام المصالحة

## النائب زيدان يدين قرار حكومة فياض إجراء الانتخابات المحلية بعيداً عن التوافق الوطني



النائب م. عبد الرحمن زيدان

استمرار الانقسام، مشدداً على ضرورة إجراء حوار وطني شامل للوصول إلى مصالحة حقيقية يتفق عليها الكل الفلسطيني، ويتم في إطارها تحديد مواعيد لإجراء الانتخابات المختلفة بشكل توافقي. وأكد م. زيدان عقم إجراء الانتخابات في

أدان النائب م. عبد الرحمن زيدان أن قرار حكومة فياض بإجراء الانتخابات المحلية شهر يوليو / تموز المقبل، معتبراً إياه قراراً متسرعاً ولا ينم عن نوايا صادقة لإتمام المصالحة الوطنية.

وقال م. زيدان في تصريحات خص بها "البرلمان" إن هذا القرار كان من الأولى أن يتخذ في ظل حالة وفاق وطني، مشدداً على أن هذا القرار فجّ ولا ينم عن نوايا صادقة لإجراء المصالحة واستعادة التوافق الوطني المنشود. وأوضح م. زيدان أن هناك العديد من المخالفات على مستوى الحكم المحلي، ومن ضمنها إقالة المجالس المحلية المنتخبة وإحلال مجالس معينة غير منتخبة تتبع لحركة فتح بديلاً عنها، مؤكداً أن المجالس المعنية قد فشلت في انتخابات المجالس المحلية السابقة، مشدداً على إدانته لإقالة المجالس المنتخبة ديمقراطياً، ومن ضمنها بلدية قلقيلية التي حازت على المرتبة الأولى في الشفافية والنزاهة الإدارية على المستوى الوطني.

وأشار م. زيدان إلى أن إجراء الانتخابات سوف يكون ناقصاً بحكم انعدام قدرة سلطة رام الله على إجراء الانتخابات في قطاع غزة بفعل

### خلال اجتماع اللجنة البرلمانية الحكومية المشتركة الخاصة بقانون الموازنة

## التوافق على إجراءات تنفيذ قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010م

تعرق تحسين مستوى إيرادات الحكومة، والعمل على مخاطبة الوزارات ذات الشأن لتقديم خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٠م. واتفق المجتمعون على عقد ورش عمل خاصة بدراسة تعيين نائب محافظ لسلطة النقد والخروج بالتوصيات اللازمة لذلك، فضلاً عن تعيين رئيس ونائب رئيس لديوان الرقابة المالية والإدارية من ذوي الكفاءات والتخصص. وأكد الحضور على ضرورة عقد اللقاءات الخاصة مع الجهات المعنية بدراسة الدمج الوزاري من أجل التطوير الإداري، مشددين في الوقت نفسه على ضرورة النهوض بعمل القضاء من خلال تطوير البنية التحتية لحوسبة المحاكم وتطوير المباني الخاصة بالقضاء.

مستحقات الموظفين نقداً للحالات الخاصة وحسب الإمكانيات المادية للحكومة، وتطبيق قانون تنظيم الزكاة ومتابعة تنفيذه مع مجلس أمناء الهيئة الفلسطينية للزكاة. كما توافق المجتمعون على تشكيل لجنة خاصة لإعادة النظر في سياسة التوظيف القائمة بعضوية وزارة المالية وديوان الموظفين والمجلس التشريعي بصفة مراقب. واتفق الحضور على تفعيل الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق من خلال ربط منح تراخيص المركبات بضرورة تقديم وثيقة تأمين سارية المفعول. وأقر الحضور بضرورة مخاطبة الوزارات والدوائر الأيرادية لتقديم الرؤى والاقتراحات حول الإشكاليات التشريعية والإدارية التي

عقدت اللجنة البرلمانية الحكومية المشتركة المكلفة بمتابعة تنفيذ قرار المجلس التشريعي رقم (١٣٣١ / غ ع ١/٤) بشأن إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠م، والمكونة من كل من رئيس لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية بالمجلس التشريعي النائب جمال نصار ووكيل وزارة المالية إسماعيل محفوظ اجتماعين لها الأربعاء (٢٠٣) والأحد (٢٠٧)، بحضور النائب د. يونس الأسطل والنائب د. عاطف عدوان ومدير عام المجلس د. نافذ المدهون. وناقش الحضور آلية تنفيذ القرار من خلال وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة البنود الواردة في القرار حيث توافق الحضور على ضرورة التوافق على صرف



لجنة التربية تلتقي وفداً من نقابة المعلمين الفلسطينيين



لجنة الداخلية والأمن تلتقي وزير الداخلية



اللجنة الاقتصادية تلتقي حاتم عويضة مدير مكتب وزير الاقتصاد الوطني



لجنة الرقابة وحقوق الإنسان تقوم بجولة في مخازن وزارة الشؤون الاجتماعية

